رضا هلال

تحديث التخلف

الدولة والمجتمع والإسلام في مصر



الكتاب : تحديث التخلف
الدولة والمجتمع والإسلام فى مصر
الكاتب : رضا هلال
الطبعة الأولى ١٩٩٣

الناشر : سينا للنشر
المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى -
القاهرة - جمهورية مصر العربية -
تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٠٢٠٢

الغلاف : عماد حليم
الاخراج الداخلي : إيناس حسني
الصف : سينا للنشر

فهـــرس

"ليست الحضارة بالشىء الذى ينتقيه المرء كما يشاء، وهى ليست بالشىء الذى يستطيع المرء أن ينقله بنقل القوانين أو المظاهر، فليست هذى سوى أشكال يتخذها جوهراً دفيناً، وهذا الجوهر لا يمكن الوصول إليه إلا بمعالجة مقومات حياة الشعوب، نعنى عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، معالجة لا تغفل فيها الظروف القائمة ومقدماتها، ومدى قابليتها للتحويل، ولا تغفل فيها طبيعة الجوهر الذى يراد نقله ومقوماته ومدى قابليته للنقل "

صبحى وحيدة

من كتاب " فى أصول المسألة المصرية "

إهـــــداء

إلى رفاعة رافع الطهطاوى
وكل السائرين على دربه :
« لكى تكون مصر مكان سعادتنا
أجمعين .. نبنيه بالحرية والفكر والمصنع »

مقـــدمة

تراءى لى قبل سنوات، أن العامل الاقتصادى، وإن كان متغيراً حاكماً فى فهم الأزمة المصرية المعاصرة، إلا أنه يعجز عن احتضان الأزمة فى كل مظاهرها. وأن التبعية، وإن كانت تمثل إطـار الإشكـالية التى تعوق النهضة المصريـة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن للإشكالية جوانبها السياسية الثقافية(*).

وكان لابد من الانطلاق من الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى، وتاريخ تكونه، من خلال أدق تفاصيله، لفهم طبيعته وقوانين حركته وآلية إعادة إنتاجه التى تجعل الانحباس الحضارى قائماً ومستمراً.

وبدا الافتراض الأساسى، كيفية فهم إخفاق نظريات وتجارب التحديث فى مصر، فى تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية وبناء قاعدة اقتصادية حديثة قادرة على إشباع الحاجات الأساسية للمصريين، وتأكيد هوية حضارية للمجتمع المصرى وترسيخ الشرعية الدستورية الديمقراطية. وبمعنى آخر، لماذا استمر استيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) ؟ ولماذا ظل الاقتصاد عاجزاً ومعتمداً على الخارج فى التمويل (القروض) والتزود بالغذاء، ويعكس أداؤه تزايد الفقر والبطالة والتضخم ؟ ولماذا أصبح المجتمع المصرى مقسماً على صعيد الهوية بين السلفية والحداثة ويواجه صراعاً بين الماضى والحاضر.. بين الأنا والآخر (الغربى) ؟ ولماذا استمرت الدولة، دولة للاستبداد الشرقى ؟ وأصبحت منفصلة عن المجتمع المدنى، تستند على مشروعية القمع، فكان رد قسم متزايد من المجتمع المدنى برفع الدين كشرعية بديلة ؟

وفى الحق، أن ذلك الإخفاق، ليس لأن النخب المصرية على امتداد القرنين الأخيرين، لم تأخذ بالحداثة، بل بالعكس، يمكن القول إن الدولة المصرية، كانت سباقة فى الأخذ بأفكار ونظم الحداثة (قبل اليابان مثلاً). غير أن أفكار ونظم الحداثة، التى أدخلتها مصر، لم تنتج

(*) انظر : رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧

نفس القيم والمؤسسات والأدوار، التى أنتجتها الحداثة فى الغرب، والتى كانت منتظرة منها فى مصر.

وهكذا تصبح فرضية البحث، لماذا أصبحت " الحداثة " المصرية معوّقة لا تنجز مثل ما أنجزته الحداثة فى الغرب، أى التقدم ؟ بل لماذا أصبحت الحداثة الغربية، بنسختها المصرية، معوّقة مفقرة عقيمة للاقتصاد والمجتمع والسياسة، وتعيد إنتاج الانحباس الحضارى ؟

وتطلبت دراسة إخفاق الحداثة فى مصر، القيام بمهمتين :

المهمة الأولى ، بحث منهجية نظريات التحديث، من خلال كشف جانبها الأيديولوجى - الأسطورى، الذى جعل منها وصفة سحرية أو صنماً معبوداً من أجل اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، فى حين أنها (نظريات التحديث) تحولت لأن تكون أداة لإلحاق البلدان المتخلفة بالدول الصناعية الرأسمالية، من مواقع هامشية، مع تحول الرأسمالية إلى نظام كونى. وهنا، لم تختلف نتائج تطبيقات النظريات المتمركسة عن تلك التى أخذت منحى ليبرالياً، فقد تبنت النظريات، جميعها، رفض قيم المجتمعات والثقافات خارج المركزية الغربية، وربطت التحديث بتبنى القيم الغربية (الماركسية أو الليبرالية). ومن حيث هى أيديولوجيا، ارتكزت نظريات التحديث على رفض الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، للمجتمعات الواقعة تاريخياً وثقافياً وجغرافياً خارج المركزية الغربية.

أما المهمة الثانية، فهى فهم الخصوصية المصرية فى التطور الاقتصادى والاجتماعى..

إن لكل نظام اقتصادى - اجتماعى مدخلاً لفهم الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية له. تلك الصيرورة، لا يتأتى اكتشافها، بفرض النماذج النظرية الجاهزة على الواقع، وإنما بالرجوع إلى حقائق الماضى دون الانكفاء على الحاضر، وربط الاقتصادى بالسياسى والثقافى من جانب، والداخلى بالخارجى من جانب آخر.

قبل ذلك وبعده، لابد من الأخذ فى الاعتبار، اختلاف الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية فى الشرق - العربى الإسلامى خصوصاً - عنهما فى الغرب الأوروبى خاصة، دون إنكار أو حتى تجاهل المشتركات الإنسانية فى المجتمعات البشرية المختلفة.

وإذا انتقلنا إلى تفسير تطور الاقتصاد والمجتمع فى مصر، نجدنا أمام بدائل نظرية متعددة، ونقابل ترابط Correlation الداخلى بالخارجى والاقتصادى بالسياسى، ونلاحظ : الخصوصية المصرية، أى دور الدولة فى الحالة المصرية.

ولذلك، كان اختيارنا للتعدد المنهجى.

وتمثّل هذا الاختيار - أولاً - فى بناء مفهوم " النموذج الدولتى " - نسبة إلى الدولة - كنموذج يتضمن سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية، ووجود سلطة سياسية مركزية. وهو مفهوم يعتمد فى بنائه على منهجية ابن خلدون (الدولة الكلية) والمنهجية الغربية (ويتفوجل، ماركس، فيبر، تيرنر..).

ولأن " النموذج الدولتى " غير كاف لتفسير التطور الاقتصادى والاجتماعى فى " مصر الحديثة " بعد تكون النظام الدولى، كان لابد من دراسة العلاقة بين النظام الدولى والدولة المصرية.

بيد أن مقولات مدرسة التبعية لم تتجاوز كونها دراسات حالات محددة لتصبح نظرية منهجية، فضلاً عن أن مقولة التبعية ذاتها مازالت دون تعريف جامع مانع ولا تخضع للقياس الكمى. غير أننا يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائى للتبعية عبر عدة خطوات. الخطوة الأولى، أن النظام الدولى يضم وحدات متفاوتة فى القوة تنخرط فيما بينها فى علاقات قوة توجد تقسيماً دولياً للعمل، والثانية، أن علاقات القوة غير متكافئة، فبينما توجد وحدات قادرة على فرض وظائف الوحدات الأخرى فى النظام وردعها، توجد وحدات تتميز بعدم الحصانة تجاه، تعرض الوحدات الأقوى لها (Vulnerability)(*). والثالثة أن علاقات القوة ليست فقط اقتصادية وانما سياسية أيضا.

على أن التبعية ليست - دائماً - ظرفاً خارجياً مفروضاً، فهناك أحياناً " القابلية للتبعية". والتبعية - كذلك - غير مسئولة بالضرورة عن التخلف، كما أن التبعية ليست مرتبطة - على نحو مطلق - بنفى النمو(**).

(*) J. Caporasio, Dapendence, Dependency, and Power in the Global Systam, (Int. Organization, Vol. 32, Winter 1978), PP. 13 - 14.

(**) درس كاردوزو وفالتو التغيرات فى النظام الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية، وتأثير ذلك على تنمية أمريكا اللاتينية .. واستنتجا أن التصنيع والتبعية لم يعودا نقيضين. كما أن مقولة جندر فرانك إن التبعية تؤدى إلى " تنمية التخلف " قد تبدو غير صحيحة فى بعض الحالات. فهناك حالات تبرز أن ضعف العلاقة بين المركز وبعض وحدات النظام الدولى لم يؤد بالضرورة إلى التنمية. كما أن العوامل الداخلية فى عدد من الحالات قد تكون هى سبب بطء النمو حتى فى حال غياب أى سيطرة خارجية.

نشير فى ذلك إلى الدراستين الهامتين :

د . ابراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٧، يوليو ١٩٨٠.

د . محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، المستقبل العربى، العدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤.

ولدراسة العلاقة بين الإسلام والحداثة، اعتمدنا التفسير الثقافى، لبيان كيفية عودة الإسلام كئيديولوجيا سياسية انقلابية، استجابة لإزاحة الإسلام بواسطة دولة الحداثة والغرب، وتهميش دوره فى حياة الجماعة اقتصادياً وسياسياً.

وهنا يبدو دور الإسلام فى إخفاق الحداثة، ليس لأنه يتنافى مع قيم الحداثة، ولكن لأن التحديث بواسطة الدولة تم باستبعاد الجماعة وقيمها من عملية التحديث، وباستمداد القيم وأنماط الحياة والسلوك والإنتاج والاستهلاك الغربية، وبالتالى، كان اعتصام الجماعة بالإسلام فى عصره الذهبى – عصر النبوة والخلافة الراشدة – للرد على الاستبعاد والتغريب. وكانت النتيجة، التفسخ الثقافى، باعتماد مفهوم اميل دوركهايم.

ولذلك، كان تقسيم الكتاب، كالتالى :

مدخل : فى تفكيك أيديولوجيا التحديث

القسم الأول : تحديث مصر بين الدولتة والتدويل

ويعالج نشأة دولة الاستبداد الشرقى، واستمرار إعادة تكوينها، وعلاقاتها بالنظام الدولى، بما يفسر تسلط الدولة المصرية فى الداخل وتبعيتها للخارج فى آن معا.

القسم الثانى : تحديث مصر بين التخلف والتنمية

ويناقش سياسات التنمية كأساطير أيديولوجية، اعتمدت على استيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) دون تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية، وتمويل ذلك من خلال الاستدانة الخارجية، مع الاعتماد على الخارج فى التزود بالغذاء.

القسم الثالث : تحديث مصر بين السلفية والتغريب

ويبحث التفاعل بين الإسلام والحداثة من خلال الإصلاحية الإسلامية بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم علاقة التصادم بين الأصولية الإسلامية ودولة الحداثة المعاصرة.

القسم الرابع : الحصاد : تحديث التخلف

ويبين كيف أصبح مآل التحديث نمو الفقر من خلال مؤشرات : الدخل، حيث تقع أكثر من ٤٠ ٪ من الأسر الحضرية المصرية تحت حد الفقر، والبطالة، والتضخم، وتدنى إشباع الحاجات الأساسية. وعلى المستوى السياسى، كيف أصبح المآل إعاقة الديمقراطية وغياب الشرعية.

ولا يدعى الكتاب – مطلقاً – أن بامكانه تقديم وصفة Prescription حلول جاهزة، بصدد الموضوعات التى طرحها، حتى لا يحول مسئولية البحث إلى مهمة دعائية أيديولوجية. علاوة على أن فى تقديم أى حل، مصادرة لخيار المجتمع، وإغفال للشروط الموضوعية الداخلية والخارجية. ولكن الكتاب – فى ذات الوقت – يؤكد على الديمقراطية وإعلاء حقوق الإنسان كأساس لنفى التخلف والنهضة، وهو الأساس الذى دونه أى حل " تمويه "، ولن تكون نتيجته إلا إعادة إنتاج التخلف أو " تحديث التخلف ".

لقد امتدت الفترة، التى كتبت فيها فصول هذا الكتاب، إلى ما يزيد عن خمس سنوات (٨٧ – ١٩٩٢)، لأنى لا أحظى بنعمة التفرغ للبحث، بسبب السعى على المعاش.

وقد مثلت تلك السنوات منعطفاً – بل تحولاً – تاريخياً عالمياً وإقليمياً، له انعكاساته داخل مصر. وذلك، ما فرض علىّ إعادة مناقشة بعض الفرضيات وإدخال إضافات فى مواضع من الكتاب، والإطناب فى مواضع أخرى.

ولا يفوتنى هنا، شكر الصديق الأستاذ نبيل عبد الفتاح، على إفادة الكتاب، من خلال المناقشات المستفيضة الممتدة بيننا.

كما أفدت من الملاحظات الثاقبة للدكتور إبراهيم سعد الدين على الجزء المتعلق بنظريات التحديث والنموذج الدولتى فى مصر. وأدين للراحل الدكاترة حامد ربيع، الذى علمنى طرائق البحث الاجتماعى، وللدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والراحل الدكتور زكى شافعى، تعليمى البحث الاقتصادى. ولآخرين، اختاروا إنكار جميلهم وعونهم، بالغ امتنانى وتقديرى وإعزازى.

وأتحمل، وحدى، مسئولية كل نقيصة بالكتاب.

والله وراء القصد

رضا هلال

المريوطية، يناير ١٩٩٣

مدخـــل

فى تفكيك أيديولوجيا التحديث

بدءاً، يوصف التحديث بأنه مقابل للتخلف، بما هو مسار خطى فى الزمن، تنتقل خلاله المجتمعات من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور. فتخلف البلدان النامية – حسب نظريات التحديث – هو تأخر عن اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

وانتهاءً، ليس التحديث إلا أداة إلحاق، مع تحول الرأسمالية إلى نظام كونى، للعالم غير الحديث (غير الغربى) بالعالم الرأسمالى الحديث (الغربى).

وهنا، لن يختلف الماركسيون مع أنصار ماكس ڤيبر، فالرأسمالية عند ماركس، كما عند ڤيبر، قادرة على تغيير البنى التقليدية المتخلفة إلى بنى حديثة متطورة.

يقول ماركس فى البيان الشيوعى " إن البرجوازية ستقرب الجميع حتى تلك الشعوب المتخلفة إلى المدنية والحضارة، وسوف تفرض على جميع الأمم نمط الإنتاج البرجوازى. باختصار ستخلق البرجوازية عالماً من وحى تصوراتها "(١).

ملاحظة ماركس هنا، هى أن الرأسمالية السائدة فى أوروبا، ستدفعها القوانين الداخلية إلى الانتشار المستمر على الصعيد العالمى. وفى إطار توسع الرأسمالية خارج أوروبا، تلعب دوراً تاريخياً وثورياً فى المجتمعات غيز الأوروبية. هذا الدور له وجهان : الأول تحطيمى، والثانى بنائى. أى تحطيم البنى الاجتماعية التقليدية والجامدة، وبناء نمط الانتاج الرأسمالى. وتقابل ملاحظة ماركس عن الدور الثورى، ملاحظة ڤيبر عن دور الرأسمالية فى العقلانية والرشادة Rationalization الذى يحول البنى المتحلفة إلى بنى حديثة(٢).

وفى هذا السياق، تصح مقولة العالم الأنثروبولوچى الفرنسى، كلود ليفى – شتراوس "أعتقد أن الأيديولوچيا الماركسية الشيوعية والشمولية السلطة، ليست إلا حيلة من التاريخ لتشجيع التفرنج (Occidentalisation) المعجِّل للشعوب التى بقيت خارج هذه الحركة حتى

زمن حديث" (٣). وهنا، تتبدى ضرورة تفكيك نصوص أيديولوجيا التنمية. والهدف فك شفرات نظريات التحديث والقيم الثقافية والفرضيات والايديولوجيا التى انتجتها لكشف المسكوت عنه(*).

إن تعبير التحديث ينطوى على دلالات شتى، باستخدامه فى منهجيات يمكن أن تكون متناقضة مثل الماركسية والفيبرية والوضعية والبنيوية .. إلى غير ذلك، وبشموله لحالات متعددة من العقل إلى الاقتصاد إلى المجتمع إلى الفلسفة والآداب والفن، وبتداخله مع اشتقاقات مفهومية مثل الحداثة، والحداثية .. ولذا، تتبدى ضرورة ضبط المفهوم..

إن التحديث Modernization هو عملية الانتقال الاقتصادى والاجتماعى من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور، على نحو ما حدث فى الغرب.

أما الحداثة Modernity فهى الأفكار والقيم والعلاقات التى تميز المجتمعات المحدثة عن المجتمعات التقليدية أو السابقة(**).

والحداثية Modernism هى الأيديولوجيا المتضمنة لأفكار ومفاهيم وتصورات الانتقال من الحالة المتخلفة إلى الحالة الحديثة.

ولذلك، اعتبرت سوزان بودينهايمر أن نظريات التحديث تشكل فى مجموعها أيديولوجيا تنموية. Ideology of Devlopmentism. تقول: " إن الأيديولوجيا التنموية هى التى تمنح الإجماع والاتفاق بين تعدد نظريات التحديث وهى التى تجعل من هذه النظريات موقفا نظرياً وفلسفياً شمولياً أكثر منه تصوراً علمياً. إن هذا التطابق واللغة المشتركة بين كُتاب التحديث لا يأتى من قبيل الصدفة. لأنه ينبع من صميم هذه النظريات وهو ضرورى لفهمها مجتمعة أو كل منها على حدة(٤).

وفى الحق، أن نظريات التحديث يربطها إجماع واتفاق على فرضيات أساسية.

الفرضية الأولى، أن التحديث مسار خطى فى الزمن نحو الرأسمالية الصناعية الحديثة. ومن ثم فإن البلدان المتخلفة (غير الغربية) هى فى نقطة متأخرة على ذلك المسار، هى نقطة ما قبل الرأسمالية الصناعية التى أنجزتها الدول المتقدمة (الغربية).

(*) تطور التفكيك ليصبح فلسفياً وليس أدبياً فقط. وقد ارتبط باعمال جاك دريدا الذى أعطاه منحى بعد – بنيوى، فى حين ركزت المدرسة الأمريكية (جامعة ييل) على النصوص الأدبية.

(**) لذلك يعتبر جان بودريّارد أن الحداثة «.. صيغة مميزة للحضارة تعارض صيغة الحالة التقليدية .. تعارض جميع الثقافات السابقة أو التقليدية .. تفرض نفسها متفردة. مهيمنة ، مشعة من الغرب، على العالم .. وتتضمن دلالتها، إجمالاً، تطوراً تاريخياً بأكمله وتبدلاً فى الذهنية» الموسوعة الكونية، المجلد ١٢، ص. ٤٢٤ – ٤٢٦.

والفرضية الثانية، إن إنجاز الرأسمالية فى البلدان النامية (التحديث) مرتبط بنشر قيم الرأسمالية وأهمها (العقلانية) فى تلك البلدان. ومن ثم فان تغلغل الحداثة الغربية فى البلدان النامية كفيل بإنجاز التحديث فيها.

أما الفرضية الثالثة، فهى مترتبة على الفرضية الثانية. فبما أن الغرب استبق البلدان المتخلفة فى التحديث، ولأن الحداثة غربية، تبدو "ضرورة التعاون الدولى من أجل تعميم التقدم والسماح للبلدان النامية أن تستدرك التأخر .. ولهذا السبب غدا الإنماء والتعاون فكرتين متلازمتين، إذ أن الإنماء لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة التعاون، والتعاون لا يمكنه أن يهدف إلا إلى تعميم الإنماء وبالتالى هناء البشرية "!(٥).

وبالنتيجة تصبح، الفرضية الرابعة، رفض المجتمعات والثقافات خارج المركزية الغربية، وإلحاقها بالنظام الاقتصادى والنظام المعرفى للمركز الغربى كهوامش، سواء بواسطة النخب المحلية المتغربة، أو بواسطة الاستعمار، وأخيراً بواسطة الدولة المحلية التابعة.

ونظريات التحديث، بما هى أيديولوجيا تنموية، تخضع النظرى – المعرفى للعملى – الاجتماعى، بعكس العلم الذى يغلب النظرى على العملى.

ويكشف لويس ألتوسير، فى تعريفه للأيديولوجيا، هذه الحقيقة بجلاء .. يقول: "الأيديولوجيا نظام (له منطقه ودقته الخاصين) من التمثلات (صور، أساطير، أفكار، أو مفاهيم حسب الحالة) ذو وجود ودور تاريخى فى مجتمع معين (..) نقول إن الأيديولوجيا كنظام للتمثلات تتميز عن العلم فى أن الوظيفة العملية – الاجتماعية تتغلب فيه على الوظيفة النظرية المعرفية "(٦).

وكما قال كارل ياسبرز فإن " رؤية الفكر كأيديولوجية تساوى كشف الخطأ، رفع القناع عن الشر، والاشارة إليه على أنه أيديولوجيا، وهذا يرجع إلى اتهامها بالكذب وعدم الأمانة، وليس هناك أعنف من هذا الهجوم "(٧).

إن أيديولوجيا التحديث تتأسس، على الفكرة الرئيسية، لما كان يسمى أولاً "بفلسفة التنوير "، ثم أصبح يعرف بفلسفة التقدم خلال الفترة من القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين. وتتمثل تلك الفكرة فى الانتصار المطرد للعقل والعقلانية واستبعاد المعتقدات وأشكال التنظيم الاجتماعى (التقليدية). وقد أعطى مذهب المنفعة لهذه العقلانية فى القرن التاسع عشر معنى الاقتصار على السعى إلى المصلحة الاقتصادية الفردية. وإلى جانب النظرة الاقتصادية الفردية، كانت فكرة الدعوة إلى العلمانية وإلى الفصل بين المؤسسات، وكذلك المغالاة فى التركيز على الرفض التدريجى لكل مبدأ علوى يقوم بدور فى تحقيق تكاملية حياة المجتمع أو يسيطر عليها(٨).

غير أن تجارب التحديث، خارج النطاق العربى، كشفت عن الجوانب الأيديولوجية - الأسطورية فى نظريات التحديث.

صحيح أنه لا يمكنه إنكار أو حتى تجاهل، مظاهر الترشيد العقلانية التى دعت اليها نظريات التحديث. ولكن، جاء تبنى النخب المحلية - فى مرحلة الاستعمار - فى الدولة الحديثة، لدعاوى التحديث وأهمها العقلانية. ليخلف على الجانب الآخر أكثرية من المهزومين والمجروحين والهامشيين.

ما حدث هو أن قطاعات اقتصادية وفئات اجتماعية دخلت " فردوس " التحديث فيما ظلت أغلبية القطاعات والفئات خارج ذلك الفردوس. وفى حين تبنت الدولة مبدأ العلمانية، ظل الدين يلعب دوره التكاملى ويمثل الهوية فى حياة المجتمع. وبعد أن تأكد انفصال الدولة عن مجتمعها، خرج مجتمع المهزومين والمحرومين والهامشيين على دولة "التحديث ".

وقد شددت أفكار " ماكس ڤيبر " على إبراز الدور الذى لعبته بعض المعتقدات الدينية فى التحديث الرأسمالى، حيث أكد على أن " البروتستانتية " كانت أداة لتغيير الاقتصاد والمجتمع.

وتدل الوقائع التاريخية على أن الاختراق الاستعمارى الغربى للشرق العربى الإسلامى، منع تجديد دور الإسلام كأداة لتغيير الاقتصاد والمجتمع.

وتدلنا التجربة اليابانية على أن بلداناً غير حديثة كان من الممكن أن تكون أكثر تحديثاً من البلدان الغربية. فالتجربة اليابانية استندت على التعبئة أكثر مما قامت من العقلانية، واهتمت بالمعطيات الثقافية والاجتماعية المحلية أكثر من اهتمامها بموضات التحديث الغربية.

ولعل أكبر وأهم نقد لفكر التحديث، ذلك الذى تبناه فكر ما بعد الحداثة(*)، فأهم

(*) تبدو إشكالية «مابعد الحداثة» (Postmodernism) فى أنها بقدر ما تمثل ثقافة فإنها تعبر عن أزمة ثقافية عميقة. ولئن ظهرت فى البداية ذات طابع جمالى خاصة فى مجال العمارة، فقد امتدت إلى المجالات الثقافية المختلفة، وانتهت بشمولها المجال السياسى الاجتماعى ففى مجال العمارة، جاءت مابعد الحداثة مضادة للعمارة الحديثة حيث حلت الزخرفة محل الكتل الصلبة والزجاجية التى تناطح السحاب. وفى مجال الرواية، كان التحرر من تسلسل الحكاية والتمرد على قواعد القص ومحاكاة الواقع. وفى الفلسفة، استوعبت مابعد الحداثة الأفكار مابعد البنوية كأفكار جاك دريدا وميشيل فوكو. أما من الناحية الاجتماعية فقد عبّرت مابعد الحداثة عن المجتمع مابعد الصناعى.
وقد توصل فردريك جيمسون إلى أن مابعد الحداثة هى محاولة لتنظيرالمنطق المحدد للإنتاج الثقافى لرأسمالية أيامنا، الرأسمالية متعددة الجنسيات أو الاستهلاكية. فالرأسمالية فى مرحلتها الأولى (الكلاسيكية أو التنافسية) كانت نظيرتها الثقافية هى «الواقعية»، وفى مرحلتها الثانية (الاحتكارية) كانت «الحداثة» ولمزيد من التفاصيل أنظر New Left Review, 146, 1984

الصفات المميزة لفكر ما بعد الحداثة، كما يقول المفكر المصرى الأمريكى إيهاب حسن : إنه فكر يرفض الشمولية على جميع أنواعها، ويرفض خصوصاً النظريات الكلية فى التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية مركزاً على الجزئيات والهوامش المحدودة والمحلية. وهو فى الوقت نفسه ينبذ اليقين المعرفى، مؤكداً تشككه الدائم بالنسبة إلى الأشياء والأفكار والأعمال والأقوال[٩] .

ولئن كان فكر التحديث يرتكز على " موت الإله "، فان فكر ما بعد الحداثة يؤكد على موت أية سلطة ثقافية معرفية بقيودها ونظامها التمويهى[١٠] .

ومفاد كل ذلك، أن نمط التحديث الغربى، ليس النمط الناجح المجرَّب فى كل زمان ومكان، بل أن تجريبه فى مجتمعات كثيرة انتهى لأن يكون " تحديث التخلف ". كما أن هناك مجتمعات عديدة كانت لها وسائلها وطرائقها التى جعلت منها مجتمعات حديثة لها شخصيتها الحضارية.

وحين تقدم وصفة نظرية جاهزة، باسم العقل، على أنها طريق للتحديث ومراحل النمو الاقتصادى، فان ذلك يعد أكبر امتهان للعقل .

(١) كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعى، موسكو : دار التقدم، ١٩٧٤ .

(2) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit Of Capilalism, translated by Talcott Parsons, with boreword by R-H. Tawney, New York : Scribners, 1958.

(3) Le monde, 12 / 12 / 1979.
(4) S. Bodentheimer, The Ideology of Developmentalism, Barkeley Journal Of Sociology 15, 1970.

(٥) د. جورج قرم، التنمية المفقودة : دراسات فى الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥، ص ١٤٧.

(٦) ميشيل فاديه، الأيديولوجية : وثائق من الأصول الفلسفية، ترجمة د. أمينة رشيد وسيد البحراوى، دار التنوير، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٧) ميشيل فاديه، المصدر السابق ذكره، ص ٢٣.

(٨) آلان تورين، الحداثة والخصوصية الثقافية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٣ – ١٨.
(9) Ihab Hassan: Postmodern Prospective. Critical Inquiry, No. 12, spring 1980, pp. 503-520.
(10) Ihab Hassan, Op. cit., p. 505.

القسم الأول :
تحديث مصر بين الدولتة والتدويل

" إنى أنا الذى أوجدت الشعير والحنطة، والذى أطعم الآلهة وكذلك المخلوقات الحية بعد الآلهة. على أنه لا يوجد إله ولا إلهة فى مقدوره أو مقدورها أن يفعل ذلك ".

الملك " أوزير " – من الأسرة العاشرة

(١) فى أطروحة " النموذج الدولتى "

لنبدأ القول بأن " الدولة " فى مصر – وفى الشرق العربى الإسلامى – كانت ومازالت مدخل فهم تطور النظام الاقتصادى – الاجتماعى. فمنذ السلالات الأولى وحتى الاحتلال البريطانى، كانت الأرض ملكاً للحاكم. وكان الحكم المركزى القوى (الساحق)، المتحكم فى جمع المياه وتوزيعها للرى، ومن هنا كانت " الدولة سيدة السلطة السياسية والتى يجسد رئيسها الألوهية أو يمثلها، تمسك بالحياة الاقتصادية، وهى وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الرأسمالية "[١].

وكما يقول ويتفوجل : " إذا كان المصريون اعتبروا الفرعون بمثابة الملك – الإله، فإنما فعلوا ذلك لأنه كان فى الأساس " الملك – المهندس " الذى أتى إلى البلاد بالأمطار الساقطة بعيداً "[٢] .

وفرضت الجغرافيا، كذلك، على الدولة المصرية أن يكون لها جيش قوى ومدرب لضمان الوحدة الداخلية وحماية الحدود ومنع قيام دولة ثانية على حدود مصر. ولم يكن الجيش، عنصراً من الدولة أو قطاعاً من الحكم فحسب، وإنما أساس السلطة أيضاً، وجزءاً من الاقتصاد والمجتمع كذلك .

وفى ذلك يقول أنور عبد الملك " سبعة آلاف سنة من التاريخ، فى إطار جغرافى لم يتبدل، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية : الدولة، سيدة المياه، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها، الجيش، ركن رئيسى فى جهاز الدولة، سيفها وترسها، وهو فى نفس الوقت جزء فى تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو كذلك عنصر جوهرى فى طليعة الحركة الوطنية "[٣] .

وبالجملة، فان المجتمع النهرى، قد عكس سمتين أساسيتين : الأولى، سيطرة الدولة على الحياة والموارد الاقتصادية، والثانية، أسبقية السياسى / العسكرى على الاقتصادى.

فهل اختلفت الدولة العربية – الإسلامية عن الدولة الفرعونية ؟ هنا، يقدم ابن خلدون تفسيره لهيمنة الدولة العربية الإسلامية. فالدولة " صورة العمران البشرى " وهى "السوق الأعظم، أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها فى الداخل والخارج، فان كسدت وقلت مصارفها

فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه "(٤) . وهيمنة الدولة راجعة لأنها لم تكن دولة " الملك الطبيعي " الذى هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة "، وحسب، ولا كانت دولة، الملك السياسى " الذى هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار " فقط، ولا بقيت كما كانت عند نشأتها دولة "الخلافة " التى هى " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها. "(٥) أى أن هيمنة الدولة راجعة لأنها دولة مزيج من الملك الطبيعي والملك السياسى والخلافة الدينية، ولأنها أصل العمران ومالكة الموارد، أى لأنها دولة كلية.

تلك الدولة، تمر عند ابن خلدون بأطوار خمسة: الأول، الظفر بالبنية، والثانى طور الاستبداد، والثالث لتحصيل ثمرات الملك، والرابع طور القنوع والمسالمة، والخامس طور الإسراف والتبذير.

ويستخلص كاتب " نيوخلدونى " من قراءة ذلك التتابع، أن ابن خلدون يقول بأمرين أساسيين: الأول: هو أن الاقتصادى (أو بالأحرى القدرة الاقتصادية) تابع للسياسى العسكرى، فعندما تتم الغلبة ويستقيم الاستبداد، تأتى الثروة كفوز إضافى يحصل بصورة شبه طبيعية للذى تمكن من الرئاسة. والثانى هو أن مرحلة النمو الاقتصادى مرتبطة لا بالإنتاج فعلاً بل بالصرف(٦) .

إن الاستخلاص الأول الذى خرج به غسان سلامة من تتابع أطوار الدولة الخلدونية، أى تبعية الاقتصادى للسياسى / العسكرى، هو أهم سمات الدولة العربية الإسلامية. وبغض النظر عن مدى دقة مفهوم " النمو الاقتصادى " فى ذلك السياق، إلا أن الصحيح أن تبعية الاقتصادى للسياسى العسكرى، جعلت من اقتصاد الدولة العربية الإسلامية، اقتصاد إنفاق / صرف / توزيع قبل أن يكون اقتصاد إنتاج بالدرجة الأولى. وتبعية الاقتصادى للسياسى العسكرى، وتعلق الاقتصاد بالتوزيع، إنما يرتبطان بأن المصدر الرئيسى للدخل فى الدولة العربية الإسلامية كان التجارة البعيدة فى المقام الأول. ومن ثم كانت أولوية القوة السياسية / العسكرية لتأمين طرق التجارة، ثم استخدام دخل التجارة فى الخرج / الصرف كمصدر جديد للقوة، بما فى ذلك الصرف على الإنتاج الحرفى ونظم رى الزراعة.

لذلك، عندما تدهورت التجارة الدولية فى نهاية القرن الخامس عشر، دخلت المنطقة العربية فى مرحلة ركود طويل منذ بداية القرن السادس عشر (وبداية السيطرة العثمانية) حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر، وامتد التدهور إلى الزراعة والرى والإنتاج الحرفى.

إن سيطرة الدولة على الحياة والموارد الاقتصادية من جانب، ومن جانب آخر، تبعية

الاقتصادى للسياسى / العسكرى، كميزتين للدولة الفرعونية ثم الدولة العربية الإسلامية إبان ازدهارها سيمثلان أساسين لتفسير تطور الدولة العثمانية – المملوكية. وسيلتقى ماكس ڤيبر مع ماركس وإن اختلفت منهجية كل منهما .

يعتمد ماركس – وأنصاره – مفهوم نمط الإنتاج فى إطار منهج المادية التاريخية، لفهم تطور التكوينات الاجتماعية خارج المركزية الأوروبية. فماركس يقدم فى كتاباته المتناثرة عن المجتمعات غير الأوروبية، مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى Asiatic Mode of Production إذ أن كل التكوينات الاجتماعية غير الأوروبية هى تكوينات آسيوية. ويصف ماركس نمط الإنتاج الآسيوى بأنه نمط يتسم بغياب الطبقات وغياب الملكية الخاصة. كما أن نمط الإنتاج الآسيوى – حسب ماركس – يمتاز بهيمنة مطلقة تمارسها الدولة على الأفراد، ويوجد على رأس هذه الدولة إمبراطور أو مستبد. وأخيراً، فان أى تحول اجتماعى داخل نمط الإنتاج الآسيوى، يأتى من الخارج ونتيجة للغزوات والحروب الإمبراطورية(٧) .

يقول شلومو أفينيرى : " إنه رغم الحيوية الواضحة على نموذج ماركس الديالكتيكى إلا أنه لا يتناسب وكتاباته عن المجتمعات غير الأوروبية مشكلاً مزيجاً متناقضاً من الكتابات. فمن ناحية، يصف ماركس بأسلوبه العلمى والفعال والمنظم المجتمعات الأوروبية – لكن ماركس يلجأ إلى التبسيط البالغ والسطحى عندما يصف الأشكال الاجتماعية غير الأوروبية ويجمعها تحت نمط الإنتاج الآسيوى الذى يبدو جامداً وغير قابل للتغيير ولا ينطبق عليه الديالكتيك "(٨) .

يقول هشام جعيط : " إن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، يصحح الاتجاه المستقيم للرؤية الشاملة لماركس، وهو تنازل من جانبه إزاء تعقد الواقع التاريخى واستعصائه. لكن ما منحه ماركس بيد لفائدة هذا التعقيد استرده بيده الأخرى، لما اقترح القضاء على هياكل المجتمع "الآسيوى" بواسطة الاستعمار، حتى يتدخل التوحيد من جديد وبالتالى الجدلية. وهكذا ومن حيث الموضوعية، دافع ماركس عن الإمبريالية الإنجليزية "(٩) .

وفى معية ماركس، سيجتهد بعض الكتاب المصريين، فى تطويع التكوين الاجتماعى المصرى لمناسبة نمط إنتاج محدد سلفاً، بإسقاط منهجية اجتماعية محددة على واقع اجتماعى مغاير.

إن ماركس، وقد ابتدع مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، ليبعد بتحليله عن المركزية

الأوروبية (الرأسمالية)، لم يفعل سوى تأكيد مركزية تحليله، إذ اعتبر أن نمط الإنتاج الرأسمالى سيقضى على نمط الإنتاج الآسيوى بالاستعمار(*).

فى البدء، سيحدد أحمد صادق سعد، نمط الإنتاج الآسيوى بعدد من الملامح الرئيسية. إن التنظيم الاجتماعى هو المشترك الفلاحى " Commune " القائم على روابط إقليمية محلية، والذى تشكل العائلة والعشيرة فيه وحدة العمل الأساسية ويرتبط هذا التنظيم بعلاقة قهر واستغلال مع الدولة المركزية. ويتميز هذا الأسلوب بأن الدولة تقوم بوظائف اقتصادية جوهرية لتشغيل الجهاز الإنتاجى وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية (بما فى ذلك استخدام مجال الأيديولوجيا). وفى هذا السياق تقوم الدولة بالاستئثار بملكية وسائل الإنتاج الأساسية أى الأرض، وتمنح حق الانتفاع بها واستخدامها للمشتركات الزراعية التى تقوم بدورها بتنظيم العمل وتوزيع حق الانتفاع والاستخدام على العائلات.

وانتقالاً من التجريد إلى التجسيد، يؤكد صادق سعد، أن نمط الإنتاج الآسيوى تمثل فى اعتبار الأرض المصرية كلها ملكاً للسلطات، ملكاً للدولة (ميرى). ومن حيث الاستغلال، فقد كان يتم وفقاً لنظام الأمانات أى وجود مندوب للدولة فى كل قرية أو عدة قرى متجاورة، مهمته الإشراف على الأرض والمال الميرى. ثم أصبح يتم عن طريق نظام الالتزام، حيث ظلت ملكية الرقبة للدولة، وإن استطاع الملتزمون توريث حقهم فى الانتفاع، فلم يكن لهم حق التصرف فى الأرض، ولم ينف ذلك وجود تطور سلعى محدود، نشأ عن درجة معينة من تفسخ المشترك الفلاحى(١٠) .

واعتماداً على ماركس، أيضاً، سيتم التخلى عن مقولة " نمط الإنتاج الآسيوى " مقابل مقولة " الإقطاع الشرقى " لوصف التكوين الاجتماعى المصرى قبل الاختراق الأوروبى – فاستغلال الدولة للمنتجين المباشرين هو فى النهاية استغلال إقطاعى. والسخرة هى رق عمومى.. قنانة، والضريبة التى تدفع للدولة هى ريع إقطاعى، ألم يعتبر ماركس الضريبة التى كان يدفعها الهنود فى الهند " ريعاً إقطاعياً "(١١) .

(*) تفرض هذه الملاحظة إعادة قراءة:

Karl Marx and Frederick Engles, On Colonialism, International Pubisher, New York, 1922, pp 240-241

وقد نبه عدد من الماركسين إلى أن تلك الأطروحة تعبر عن مرحلة أولية فى تطور أفكار ماركس، وأنه فى السنوات الأخيرة تخلى عنها، عند دراسته لتأثير الاستعمار البريطانى على أيرلندا :

Kenyo Mohxi,Marx and Underdevelop ment, Monthly Review, Vol 30,Spring 1979

واستناداً إلى ماركس، أخيراً، ستحول مقولة " نمط الإنتاج الآسيوى " وقد استبدلت بمقولة " الإقطاع الشرقى " إلى مقولة "نمط الإنتاج الخراجى ". فيعتبر سمير أمين أن خصوصية " الإقطاع الشرقى " لا تخرج من كونها تعبيراً عن " نمط الإنتاج الخراجى ". ويتميز هذا النمط بمركزية الاستحواذ على الفائض الاقتصادى مقابل تفتت عملية الاستخلاص والاستحواذ على الريع الإقطاعى فى نمط الإنتاج الإقطاعى، الأمر الذى يتطلب بدوره وجود سلطة سياسية مركزية، أى دولة قوية. أما الضريبة التى تحصل عليها الدولة، فهى ليست ريعاً إقطاعياً بل " ريعاً جبائياً " يجرى استخلاصه بأسلوب مركزى. ويمثل البناء الفوقى، أيديولوجيا قوية موطدة لا متشققة. والأيديولوجيا الخراجية ليست مجرد أيديولوجيا الطبقة الحاكمة فقط، بل أيديولوجيا حاكمة للمجتمع(١٣) .

وهكذا، تتضمن مقولة " نمط الإنتاج الخراجى " اعتبار " الخراج " الشكل الوحيد فى استخلاص الفائض الاقتصادى، والمميز للتكوين الاجتماعى. غير أنه كانت هناك أشكال أخرى مثل: السخرة للدولة فى عدد من أيام السنة، والاستحواذ الإجبارى على المحاصيل من الفلاحين بلا مقابل أو بأسعار إجبارية. كما أن مقولة " نمط الإنتاج الخراجى " وكذلك مقولة نمط الإنتاج – بصفة عامة – حسب الاستخدام الماركسى، تعبر عن تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فى لحظة تاريخية محددة، فى حين أن أى تكوين اجتماعى – اقتصادى يتضمن عدداً من أنماط الإنتاج وإن سيطر أحدها.

ومهما يكن من أمر، وأيا كانت الانتقادات التى توجه لمقولات " نمط الإنتاج الآسيوى " و " الإقطاع الشرقى " و " نمط الإنتاج الخراجى "، فانها تشترك – جميعها فى تأكيد سيطرة "الدولة " المركزية على الموارد، وأولوية السياسى على الاقتصادى.

ويلتقى ماكس ڤيبر مع ماركس حول طبيعة الدولة الشرقية، ففى رأى ڤيبر أن الدولة تقوم بوظيفة المالك الرئيسى للموارد الاجتماعية، وتستند حدود سلطتها على ما أسماه " الشكل الكنسى" للسيطرة السياسية باعتبار أن السلطة المركزية (والشخصية) هما الميزتان الأساسيتان. ويعزى ڤيبر إلى النزعة الكنسية ميزتين بارزتين، أولاهما تقدم العامل السياسى على العامل الاقتصادى، والثانية سيطرة السلطات المركزية على الموارد(١٤) .

ويستخلص تيرنر من سيطرة الدولة على الموارد " أن الصراع على السلطة لم يكن بين الطبقات المتنازعة، وإنما اتخذ شكل النضال من أجل المركز والحق الضريبى الذى يرافق هذا الموقع الرسمى "(١٥) . أى أن من يتحكم بجهاز الدولة يضمن السيطرة.

ونتيجة لذلك، وفى ظل الغياب (الانسحاب) الملاحظ للمجتمع المدنى، فإن الدولة –

خاصة فى مجتمع ما بعد الاستعمار – ليست أداة لطبقة واحدة. بل تتمتع باستقلال نسبى، وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات، على حين تعمل فى نفس الوقت نيابة عنهم جميعاً للحفاظ على النظام الاجتماعى الذى يضم مصالحها[١٦] .

ويكلمة، فإن السلطة المركزية والسيطرة على الموارد، عاملان جعلا من السلطة – الدولة هدفاً للجماعات والقوى (فى الداخل والخارج) للاستحواذ عليه، كما جعلا من السلطة – الدولة، فى ذات الوقت، أداة وسيطة للعمل باستقلال نسبى بين الجماعات والقوى الداخلية المتصارعة.

ولكل ذلك، كانت الطبيعة الاستبدادية للدولة القديمة. فهى دولة متعددة الوظائف Perpoisive State عند جرامشى، وتتدخل فى كل مناحى الحياة. ولذلك كان لابد أن تسود (الدولة) على المجتمع وتقوده بشكل استبدادى دون آليات لمحاسبة الحاكم. وذلك تمييزاً لها عن الدولة محدودة الوظائف Compact State حيث يسوّد المجتمع أو إحدى تكويناته على الدولة – القومية، كما هو الحال فى الواقع الاجتماعى الأوروبى[١٧] .

إن الدولة التسلطية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر، هى الوريثة العضوض لدولة " الاستبداد الشرقى " عند ويتفوجل، أو " دولة الشرق الاستبدادية " لدى بيرى أندرسون ..

ألم تقم دولة محمد على على تركّز السلطة، واحتكار الموارد والحياة الاقتصادية، والاستقلال عن الجماعات والقوى الاجتماعية (بل وتفتيتها) وتسيد الدولة (العسكر والتكنوقراط) على المجتمع بشكل استبدادى؟

وألم تنته التجربة بضرب السلطة – الدولة؟

وأليست الدولة المعاصرة قائمة على تلك القوائم؟

يقول خلدون النقيب[١٨]. إن الدولة التسلطية هى الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة. وهى ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية.. إلخ) تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع (..) عن طريق اختراق المجتمع المدنى وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة..

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية (..) أنها تخترق النظام الاقتصادى وتلحقه بالدولة، إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة

للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود إلى الاشتراكية (أى الملكية العامة لوسائل الإنتاج) كما يظن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسمالية الدولة التابعة.. والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هى أن شرعية نظام الحكم فيها يقوم على استعمال العنف (أو القوة السافرة) والإرهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية.

والسؤال المطروح الآن : لماذا أصبحت الدولة المعاصرة أكثر التصاقاً بالتسلط والعنف ؟ أى أشد استبداداً ؟

يقدم " أودونيل " مفهوم الدولة البيروقراطية التسلطية لفهم ذلك. إن الدولة البيروقراطية التسلطية تحاول التنمية السريعة والاندفاع نحو التصنيع باستخدام " استراتيجية إحلال الواردات " وينجح النظام السياسى القائم على تحالف بين التكنوقراطيين وكبار موظفى الدولة والعناصر العسكرية الوطنية فى تحقيق مستوى لا بأس به من التنمية والتصنيع فى السنوات الأولى. كما يحاول جاهداً أن ينصف الطبقات العاملة دون أن يشتط فى تقليص امتيازات الطبقة العليا. ويطلق على هذه التركيبة اسم " الشعبوية Populism ". وفى مقابل هدف الاستقلال الوطنى والتنمية الاقتصادية والإنصاف أو العدالة الاجتماعية، تكون التضحية بالديمقراطية. ومادامت مؤشرات الاستقلال والتنمية والعدالة قائمة ومتزايدة، فان الأغلبية تقبل هذه المعادلة التوفيقية. ولكن دوام هذه المعادلة نادر (..) إذ سرعان ما يختل طرف أو أكثر من أطراف المعادلة، بفعل عوامل داخلية أو خارجية. والذى يحدث عادة، هو أن استراتيجية إحلال الواردات الصناعية بعد النجاح الأوّلى، تؤدى إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وأحياناً بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع فى ظل إجراءات الحماية الجمركية.

ويؤدى ذلك بدوره إلى مشكلات فى التمويل، وانخفاض فى الإنتاجية فى المدى المتوسط. ولكل من الوسيلتين تداعياتها السلبية، التى لابد وأن يدفع أحد التكوينات الطبقية ثمنها (..) ويقوم النظام الحاكم بالقهر وتصبح صبغته التسلطية أكثر بروزاً وتتآكل شرعيته المحدودة باطراد. وهكذا نكون بصدد جهاز تسلطى بيروقراطى للدولة يعيد إنتاج نفسه..[١٩] .

وتحليل أودونيل السابق، لا يبتعد كثيراً عن الوضع فى مصر مع تحول "الدولة الشعبوية" إلى " دولة انفتاحية "، فالتبعية تسير مع القمع فى وحدة طبيعية، كما سنرى فى سياق لاحق، إلا أن ما أردناه هو تبيان لماذا أصبحت الدولة التسلطية المعاصرة أشد استبداداً باعتبارها وريثة لدولة الاستبداد الشرقى، ضمن محاولة بناء مفهوم النموذج الدولتى .

إن "النموذج الدولتى" فى التطور الاقتصادى – الاجتماعى، يتضمن عدداً من العناصر، أولها : سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية، وثانيها: السلطة السياسية المركزية،

وثالثها : الاستقلال النسبى للدولة عن القوى الاجتماعية، ورابعها : أن السيطرة من الداخل، أو الخارج، لا تتم إلا بضرب الدولة – السلطة، وآخرها: تسيّد الدولة على المجتمع المدنى بشكل استبدادى. وتبقى مناقشة مسألة تأثير النظام الدولى على النموذج الدولتى..

هوامــــش (١)

(١) د. أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ط ٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤.

(2) Karl Wittfogel, Oriental Dispotism, New Haven Con. : Yale Univ. Press. 1957 , P. 39.

(٣) د. أنور عبد الملك، المصدر السابق ذكره.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، طبعة على عبد الواحد، القاهرة، ١٩٦٥ ص ٦٧٩.

(٥) المصدر السابق ذكره، ص ٥١٨.

(٦) غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها : بحث فى الثقافة السياسية العربية، فى : د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(7) Karl Marx and Frederik Engles, On Colonialism, International Publishers, New York, 1972, pp. 35 - 41.

(8) S . Avineri, Karl Marx On Colonialism and Modernization, Doubleday, New York, 1969, p. 5.

(٩) د. هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٠١.

(١٠) أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعى : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.

(١١) بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٠.

(١٢) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة، ١٩٥٨.

(١٣) سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٥ ص ٧٨ – ٧٩.

(14) Bryan Turner, Weber and Islam, Routledge and Kegan Paul, London, 1974. pp. 78-79.

(15) B. Turner, Op. cit.

(16) Hamza Alawi, The State in Post - Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh, New Left Review, No. 74, July-August, 1972.

(17) David Held (et al), eds, States and Societies, Martin Robertson, Oxford, 1983, pp. 120-125.

(١٨) د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٤٣ - ١٤٥ .

(19) Guillermo O'donnel, Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South Africa Politics, Sarkeley Calif, Institute of International Studies, 1973.

(٢) النظام الدولى والدولة المصرية

حتى وإن كانت الدولة فى الشرق العربى والإسلامى (ومن ثم مصر)، ومازالت مدخلا لفهم التطور الاقتصادى - الاجتماعى، سواء اعتمد هذا المدخل على مقولة " الدولة الكلية " لدى ابن خلدون، أو دولة " نمط الإنتاج الآسيوى " عند ماركس، أو " السلطة الكنسية " حسب ماكس ڤيبر، أو دولة " نمط الإنتاج الخراجى " بتسمية سمير أمين، أو "الخصوصية المصرية " فى كتابات أنور عبد الملك، أو «الدولة النهرية» بمفهوم ويتفوجل..

فقد ارتبط التطور الاقتصادى - الاجتماعى بما نسميه " النموذج الدولتى " - نسبة إلى الدولة - وهو نموذج تضمّن سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية ووجود سلطة سياسية مركزية ..

بيد أنه، بدءاً من دخول الرأسمالية طورها الاحتكارى والدولى، أصبح " النموذج الدولتى " غير كاف لتفسير التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، ومن ثم تتبدى ضرورة دراسة تأثيرات النظام الدولى على الاقتصاد والمجتمع فى مصر، وبمعنى آخر : دراسة العلاقة بين النظام الدولى والدولة المصرية.

فإذا كان النظام الدولى، قد استطاع ضرب النموذج الدولتى فى القرن التاسع عشر (تجربة محمد على) من خلال الاستعمار، فانه يواجه مأزقاً حقيقياً تجاه الدولة المعاصرة. فالنظام الدولى يهدف إلى القضاء على النموذج الدولتى من جانب، ومن جانب آخر لا يستطيع تكرار استعمار القرن التاسع عشر. ولذلك كان الحل من خلال الدولة ذاتها أى : دفعها إلى الانسحاب تدريجياً من الاقتصاد والمجتمع فى الوقت الذى تظل فيه أداة للنظام الدولى. أى أن تتخلى إلى أقصى حد ممكن عن دورها الاقتصادى - الاجتماعى (التنموى) وتزيد إلى أبعد مدى دورها الأمنى البوليسى.

ويحدثنا بتراس Petras عن الدولة التعددية أى الدولة ذات الثلاث دول: الدولة التاريخية التى توزع مواقع السلطة، والدولة الحديثة دولة التكنوقراط التى تخطط وتمول المشروعات الاقتصادية وهياكل البنية الأساسية وبرامج الرفاه، ثم دولة القمع التى تدير أجهزة القمع وتحمى النخبة الحاكمة والملكيات الطبقية وهى دائما - كما وصفها - فوق القانون وفوق

المجتمع وكثيراً ما تصنع قانونها الخاص. وفى علاقة التبعية فان إضعاف وانسحاب الدولة الحديثة: دولة المشروعات، يرتبط بتقوية وتدخل دولة القمع، أى أن الليبرالية على المستوى الاقتصادى ترتبط بالقمع على المستوى السياسى. وتسير التبعية مع القمع فى وحدة طبيعية.

مصر الحديثة بين " الدولتة " و " التدويل ":

يعكس تاريخ نهضة مصر الحديثة منذ محمد على، إشكالية تطور مصر اقتصادياً واجتماعياً بين " الدولتة " و " التدويل " أى بين " النموذج الدولتى " و " النموذج التابع " مع تغير النظام العالمى اقتصادياً وسياسياً .

لقد بدأت تلك الإشكالية، منذ ضُرب النظام الاقتصادى القائم على الاكتفاء الذاتى بمعاهدة لندن ١٨٤٠، ثم ضرب الجيش الرابض على حدود الإمبراطورية المصرية بمرسوم ١٨٤١، فقد كان ضرب الدولة المصرية، كسراً لمحاولة مصر لبناء اقتصاد مستقل فى إطار السوق العالمى يرتكز على العمق الصناعى. ومن ثم كانت عملية إدماج الاقتصاد وفقاً لمتطلبات المركز الرأسمالى.

وأدى إخضاع الاقتصاد المصرى للتبعية، لخلق بناء اقتصادى مشوه يحكم تغيره نمط التقسيم الدولى للعمل، ومن ثم خلق رأسمالية محلية مشوهة ترتبط وجوداً وعدماً بالرأسمالية العالمية. وأدى البناء الاقتصادى المشوه إلى إعاقة أية محاولة نحو الاستقلالية ونحو السيطرة على العملية الإنتاجية وشروط تطورها أو حتى تجددها، ثم العجز عن توفير أحوج حاجات المجتمع الأساسية.

وظل دور مصر فى التقسيم الدولى للعمل، التخصص فى زراعة محصول تصديرى (القطن) واستيراد المنتجات الصناعية من العالم الرأسمالى. حتى إذا ما دخل المركز الرأسمالى فى عدة أزمات عميقة بدءاً بالحرب العظمى الأولى ثم أزمة الكساد الكبير وانتهاء بالحرب العظمى الثانية، برز نمط جديد للتقسيم الدولى للعمل قام على السماح لبعض الأجزاء المتخلفة بإنتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية لتعذر الاستيراد من المركز. وبذلك واتى الرأسمالية المصرية ظرف تاريخى للتوسع الصناعى، ولكن البناء الاقتصادى ظل بناء متخلفاً كجزء من الاقتصاد الرأسمالى الدولى، حين ولد القطاع الصناعى تابعاً للاقتصاد العالمى فى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج (السلع الإنتاجية)، وظل القطاع الزراعى تابعاً فى

تصديره للقطن، وعجز عن مد القطاع الصناعى بالمواد الأولية وبالسوق اللازمة للإنتاج الصناعى فى ظل نمط لتوزيع الدخل يجعل الطلب على المنتجات الصناعية محدوداً، كما عجز الملاك العقاريون عن توجيه الفائض الاقتصادى (الزراعى فى معظمه) للتوسع الصناعى بتوجيهه لشراء العقارات والأراضى الزراعية والتخلى أمام رأس المال الأجنبى والمتمصر.

ألم يكن ذلك سبب موقف النظام الجديد عام ١٩٥٢، بضرب سلطة كبار ملاك الأراضى والتحالف مع الرأسمالية الصناعية المحلية والأجنبية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦، حتى كان عدوان السويس وانكشاف تقاعس الرأسمالية الصناعية، فكان تدخل الدولة بتصفية الوجود الاقتصادى الأجنبى وبإقرار برنامج وطنى للتصنيع بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠، ثم كانت إجراءات التأميم وإقرار الخطة بدءاً من عام ١٩٦١.

ومع أن تجربة " رأسمالية الدولة الناصرية " تمثل عمقاً متقدماً فى حركة التحرر الوطنى من التبعية الاستعمارية والاقتصادية التى بدأت مع ثورة ١٩١٩، وتحولاً عميقاً للتخلص من تشوهات الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل، غير أن تشوهات البناء الاقتصادى التابع حالت دون إكمال الشوط فى التحرر من التبعية الاقتصادية، من حيث استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة، ومن حيث استمرار تبعية نمط الاستهلاك للخارج، واستيراد مدخلات الصناعة، ومن ثم اللجوء إلى رأس المال الأجنبى فى صورة قروض أو فى صورة استثمارات مباشرة لتمويل الاستثمارات العامة والدفاع عن الوطن.

إن رأسمالية الدولة الوطنية، كشكل انتقالى للتنمية الاقتصادية، تواجه عدة احتمالات فى تطورها: إما انحطاطها وتدهورها تدريجياً والعودة إلى طريق التبعية، وإما أن تؤدى وظيفتها الأصلية بتطوير قوى الانتاج وبناء اقتصاد متكامل ومستقل نسبياً، وإما أن تتحول إلى اقتصاد دولة مخطط، أو تتحول – أخيراً – إلى نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية[1].

وقد أدت تشوهات البناء الاقتصادى والاجتماعى لتجربة رأسمالية الدولة الناصرية إلى انحطاطها وتدهورها تدريجياً. فيأتى عام ١٩٦٥ لتلفظ التجربة أنفاسها الأخيرة فى البناء الاقتصادى حيث أصبحت خطة التنمية الأولى هى الخطة الأخيرة. ثم يأتى الهجوم الإمبريالى الصهيونى عام ١٩٦٧، لكشف عجز التجربة القائمة على الاجراءات العلوية، والبيروقراطية، مع استلاب الجماهير، ويقدم الظرف الموضوعى لحل التناقض بين الرأسمالية البيروقراطية وبين الرأسمالية التقليدية (العقارية والصناعية) ثم بين رأس المال المحلى فى مجمله وبين رأس المال الدولى ومن ثم مهادنة أمريكا والصلح مع إسرائيل بعد حسم قضية السلطة فى ١٥ مايو ١٩٧١ تحت اسم " الانفتاح "[2].

مصر السبعينيات:

الاندماج فى النظام الدولى:

ذلك التضافر بين تشوهات البناء الاقتصادى الداخلى وبين ضغط النظام الدولى ، الذى قاد إلى سياسة الانفتاح، ما لبث أن تجذر مع تعمق التشوهات واشتداد الضغط.

وشهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤، تفاقم اختلالات البناء الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار، واختلال هيكل الإنتاج، واختلال هيكل التجارة الخارجية. فقد تدهور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات إلى ٧ر٥١٪ فى الفترة (٧٤ – ٨١ / ١٩٨٢) مقابل ٣ر٦٠٪ فى الفترة (٦٦ / ١٩٦٧ – ١٩٧٣) وذلك بسبب زيادة نصيب القطاعات الخدمية فى الاستثمارات. وترتب على الخلل القطاعى فى توزيع الاستثمارات تناقص مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى. لذلك أخذ معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى اتجاهاً تنازلياً، حيث هبط من ٣٪ فى بداية الستينيات إلى ٧ر١ فى نهاية السبعينيات[٣]. وكذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من أغلب السلع الغذائية. وأدى ذلك مع استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة (التركيز على القطن كمحصول تصديرى) ومع زيادة السكان وبالتالى زيادة الاستهلاك، إلى ارتفاع حجم الفجوة الغذائية من مليون طن قيمتها ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٧ر١ مليون طن قيمتها ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠.

كما أخذ معدل الزيادة فى نمو الناتج الصناعى فى الهبوط من ٧ر٢١٪ فى منتصف الستينيات إلى ٤ر١٢٪ فى أوائل الثمانينيات[٤]، وفى ذات الوقت ترتب على استراتيجية إحلال بدائل الواردات، اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المستلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج.

وانبنى على الخلل فى هيكل الاستثمار وهيكل الإنتاج (لصالح القطاعات الخدمية) نمو انفجارى فى فاتورة الواردات، فزادت قيمة الواردات من ٨ر٣٢٤ مليون جنيه عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢. وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات من ٧ر١٪ فى الستينيات إلى ٤ر٢٤٪ فى السبعينيات. وفى المقابل تدهور نصيب الواردات السلعية (عدا البترول) نتيجة هبوط نصيب الصادرات الزراعية والصناعية. فقط هبط نصيب الصادرات الزراعية من جملة الصادرات السلعية من ٦٨٪ عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٦٪

فى منتصف الثمانينيات. كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩٪ إلى ٢٦٪ وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢٪ إلى ٥٨٪ فى نفس الفترة[٥].

وتعمقت اختلالات البناء الاقتصادى، من خلال الاعتماد الدورى للاقتصاد المصرى على دخول نقدية معينة يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى إذ توجد فى خارجه وفى إطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى[٦]. حيث كانت حصيلة النقد الأجنبى من صافى صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج ومن عوائد المرور فى قناة السويس ومن السياحة تزيد بمعدل سنوى ٤٠٪، وارتفعت نسبتها إلى الناتج القومى إلى ٤٥٪، وأصبحت نسبتها من القيمة المضافة ٥٥٪ وتمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة الإيرادات الجارية. بميزان المدفوعات عام ١٩٨١[٧].

وكنتيجة لتشوهات البناء الاقتصادى، كان التوسع فى الاقتراض الخارجى، وزاد الاقتراض الخارجى من تشوهات البناء الاقتصادى.

يقول عادل حسين " إن إغراق مصر فى الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت فى تقويض توجهنا إلى الاستقلال الاقتصادى وفى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ التبعية" [٨].

وفى الحق أن القول بأن الديون كانت سبباً للتبعية، يعنى أن الاقتصاد المصرى كان خلواً من التبعية قبل ديون حقبة الانفتاح، وبما يعنى ضمناً أن " التبعية " جاءت نتيجة لقرار داخلى أو خارجى بإغراق مصر فى الديون. كما أن فهم حركة الاقتصاد المصرى، يبين أن الديون كانت محصلة لتشوهات البناء الاقتصادى التى أدت إلى زيادة اعتماده على الخارج ومن ثم زيادة تبعيته. وذلك الفهم لا ينفى أن الديون قد أدت إلى تكريس تشوهات البناء الاقتصادى وتعميق تبعيته.

إن ميزان المدفوعات يُعد ترجمة صادقة لاختلالات البناء الاقتصادى، الذى عجزت طاقة الإنتاجية – عينياً – عن الوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وإنتاج واستثمار، وعن توفير شروط إعادة تجددها (قطع الغيار – الآلات)، كما عجز نقديا عن توفير النقد الأجنبى لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية. ومن ثم، كان اللجوء إلى الاقتراض الخارجى.

بناء اقتصادى، متصدع الأركان، لجأت رأسمالية الدولة لتعليته بالقروض الأجنبية دون

أن تعى أن ذلك يمكن أن يؤدى إلى زيادة التصدع " ومن ثم كانت نتيجة طبيعية أن يصل رقم الديون المدنية طويلة الأجل إلى ١٨ر١ مليار دولار فى منتصف عام ١٩٨١ مقارنة برقم ١ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ [٩] لتمويل مشروعات البنية الأساسية (أكثر من ٥٥٪ من جملة القروض) ومشروعات الصناعة (١٥٪) ومشروعات الزراعة (٥٪). وكان منطقياً أن تتزايد الديون قصيرة الأجل لتمويل الواردات والديون العسكرية لتصل إلى حوالى ١٥ مليار دولار فى نفس الفترة[١٠].

وكما عمقت الديون من اختلال البناء الاقتصادى لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الزراعى والصناعى، فقد زادت من اختلال ميزان المدفوعات بزيادة مدفوعات الأقساط والفوائد من ٣١١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٤٣٦ر٥ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١. وبلغت نسبه أعباء خدمة الدين الخارجى إلى العجز الخارجى (عجز المعاملات الجارية بالإضافة إلى أقساط الديون) ٨١ر٤٪ عام ١٩٨٠. وزادت المدفوعات للخارج من أقساط وفوائد القروض عن تدفقات القروض الجديدة عام ١٩٨١. أى أن صافى التدفق الاقتراضى كان سالباً[١١].

وانبنى على كل ذلك، أن أصبحت مشكلة الاقتراض مشكلة هيكلية فى الاقتصاد المصرى. فاختلالات وتشوهات البناء الاقتصادى تؤدى إلى اللجوء إلى التمويل الخارجى. ويكرس التمويل الخارجى اختلالات وتشوهات البناء الاقتصادى. وتكون النتيجة زيادة العجز الخارجى بتراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، بما يؤدى إلى الاقتراض الجديد لعلاج العجز الخارجى (أقساط الديون + العجز الجارى).. وهكذا. وبذلك أصبح الاقتراض الخارجى آلية لإعادة إنتاج تشوهات البناء الاقتصادى وعجزه، وأصبح البناء الاقتصادى فى دائرة العجز والاقتراض الخارجى.

وبذلك فقد ارتبطت تشوهات البناء الاقتصادى مع ضغط النظام الدولى، بواسطة سلاح القروض الذى استخدمته الدول الدائنة فى زيادة تدويل الاقتصاد المصرى سواء من خلال التدخل فى السياسة الاقتصادية أو من خلال تقييد القروض بشراء سلع ومعدات محددة أو بمشروعات محددة لتكريس تبعية الاقتصاد.

كما ارتبطت تشوهات البناء الاقتصادى وعجزه الخارجى بضغط النظام الدولى، من خلال صندوق النقد الدولى كأداة فى يد النظام الدولى فى أزمته المعاصرة، بالنظر إلى الدور الذى أصبح يلعبه الصندوق سواء كدائن مباشر أو كوسيط بين الدائنين والدول المدينة فى عمليات إعادة جدولة الديون " أو كمانح لشهادات الصلاحية فى سوق الاقتراض التجارى.

فتدخل صندوق النقد عامى ١٩٧٦، ببرنامج للتثبيت مقابل تسهيل ائتمان لعلاج عجز ميزان المدفوعات، وتدخل عام ١٩٧٨ ببرنامج آخر وتسهيل ائتمانى آخر.

وتدخل صندوق النقد لانعقاد المجموعة الاستشارية (مجموعة دائنى مصر) عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ لإعادة جدولة الديون وزيادة موارد الاقتراض.

وكان تدخل الصندوق وراء تسهيل قروض هيئة " الخليج للتنمية فى مصر ".

وكان الهدف : تدويل الاقتصاد المصرى، وضمان سداد مستحقات ديون النظام الدولى.

ولم يقتصر ضغط النظام الدولى على شكله الاقتصادى بل امتد للجانبين العسكرى والسياسى. فيورد تقرير الرقابة على الميزانية الأمريكية فى الكونجرس عام ١٩٧٧ " أن حجم واتجاه المساعدات الأمريكية لمصر لا يتحدد وفقاً للاحتياجات الاقتصادية الموضوعية بقدر ما يتحدد بالدرجة التى ترضى بها هذه المساعدات مصالح أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى مصر والمنطقة "[١٢].

مصر الثمانينيات:

تناقضات التصحيح وانسحاب الدولة:[١٣]

منذ عام ١٩٨٢، برز مفهومان سيطرا على الخطاب السياسى : الإصلاح والتصحيح. فالمؤتمر الاقتصادى القومى الذى دعا إليه رئيس الجمهورية وعقد من ١٢ إلى ١٥ فبراير ١٩٨٢ تبنى الدعوة للإصلاح الاقتصادى من خلال " حشد الطاقات القومية وفقاً لتخطيط قومى شامل وبأسلوب مناسب ملزم للقطاع العام ومرشد للنشاط الخاص والفردى. " وتبنت وثيقة الخطة ٨٢/٨٣ – ٨٦/ ١٩٨٧ مفهوم " الإصلاح بالتخطيط ". وكان من ركائزها: "الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات الجارية (وقتها) للزيادة السكانية ". وكان منها أيضاً " أن تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها " إلى جانب " علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الذى ترتبت عليه زيادة المديونية للعالم الخارجى "[١٤].

ومن هنا بدا فى النصف الأول من الثمانينيات أن هناك محاولة لإصلاح الأداء المجتمعى. فالانفتاح الاقتصادى يضبطه التخطيط القومى، وتشجيع القطاع الخاص يسير مع دعم القطاع الاقتصادى للدولة، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والغرب تقابلها استعادة العلاقات مع الدول العربية والاتحاد السوفيتى.

أليست هذه " التوازنية " ما تطلبه قوى سياسية عديدة ؟ وأليست هى فى النهاية "توازنية " بين الدولته والتدويل ؟ تحاولها دولة ومجتمع الثمانينيات فى مصر، فماذا كانت النتائج؟ إن الجواب على هذا السؤال لابد وأن يتعرض للإنجاز الداخلى والتأثير الخارجى.. أى أن يتعرض لمدى نجاح الخطة الاقتصادية (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) فى تصحيح تشوهات الاقتصاد من ناحية، ومدى تأثير البيئة الدولية على الاقتصاد من ناحية أخرى.

لقد استهدفت الخطة معدلا للنمو الاقتصادى (النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) يزيد عن ٨٪ سنوياً، غير أن المعدل هبط إلى ٢ر٤٪ فى السنة الأخيرة للخطة وتوخت الخطة الاهتمام بالقطاعات السلعية، الا أن نصيب تلك القطاعات من الناتج المحلى الإجمالى، انخفض من ٥٢٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢ر٥٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦، ونقص نصيب تلك القطاعات من إجمالى الاستثمارات من معدل مستهدف (٤ر٥٠٪) إلى معدل منفذ (٧ر٤٦٪) سنوياً.

وكان من نتيجة استمرار تشوهات البناء الاقتصادى (نقص حصة القطاعات السلعية من الاستثمار الكلى والناتج المحلى) زيادة الاعتماد على الخارج فى بعض المنتجات فى نهاية الخطة مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٢/٨١.

حيث زادت نسبة استيراد القمح والدقيق إلى ٧٥٪ مقارنة بنسبة ٦٧٪ والذرة إلى ٣٧٪ مقارنة بنسبة ٢٦٪، وزيت الطعام إلى ٧٦٪ مقارنة بنسبة ٧٢٪.

وكان طبيعياً أن يؤدى استمرار تشوهات البناء الاقتصادى، إلى زيادة عجز الميزان التجارى بالاسعار الجارية من ٢٨٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٧٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بزيادة نسبتها ٦٥٪ عن العجز المقدر فى سنة الأساس، وذلك لهبوط قيمة الصادرات بالأسعار الجارية بنحو ٥٪ سنوياً خلال فترة الخطة. وأدى ذلك إلى زيادة العجز فى ميزان العمليات الجارية (الفرق بين حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والواردات السلعية والخدمية) من ١٨٣١ مليون جنيه فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٠٦٦ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٨٦.

وكمحصلة لانعكاسات تشوهات البناء الاقتصادى، استمر اللجوء إلى الاستدانة من الخارج. فتصاعد رقم المديونية الخارجية المدنية من ١ر١٨ مليار دولار عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥ر٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٧/٨٦[١٥]. وتورد المصادر الخارجية أن إجمالى الديون المصرية وصل إلى ٤٤ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧، ووصلت أعباء خدمة الأقساط والفوائد إلى ٥١٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦[١٦].

لقد كان منطقياً أن يتحدد مصير محاولة إصلاح البناء الاقتصادى، بما يحدث فى

إطار النظام الدولى. فنتيجة لظروف سوق البترول العالمية (التى عادت تحكمها الدول الصناعية المتقدمة)، وانخفاض أسعار البترول، انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦٪ فى السنوات ١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٦//٨٥ بمعدل ٧٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهبطت موارد النقد الأجنبى الكبرى الأخرى (تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس والسياحة) التى تعتمد بدورها، بدرجات متفاوته على أسعار البترول[١٧].

فنتيجة للركود التضخمى الذى عانى منه الاقتصاد العالمى، لم تحدث زيادة ملموسة فى الصادرات المصرية من السلع التقليدية، فى الوقت الذى زادت فيه قيمة الواردات نتيجة زيادة الأسعار العالمية وزيادة الطلب الكلى رغم التخفيض المتوالى فى سعر الجنيه المصرى. وفى نفس الوقت، استمرت مصر فى وضع أعباء خدمة الدين المتزايد، التى قفزت من ٨ر١ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥ر٥ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ أى ما يمثل ٥٠٪ من كل إيرادات مصر من العملات الحرة فى صادرات السلع والخدمات، وما يساوى كل إيرادات مصر من البترول وقناة السويس، والسياحة، وثلث تحويلات المصريين العاملين بالخارج[١٨].

وهكذا، حددت علاقة التضافر Correltation بين تشوهات البناء الاقتصادى وضغط النظام الدولى، مصير محاولة (الإصلاح) الاقتصادى، ونتائج خطة التنمية الأولى فى الثمانينيات.

ولكن، كيف سارت هذه العلاقة ؟ وإلى أى حد أثرت على الاقتصاد والمجتمع فى مصر ؟ إن الجواب على هذا السؤال يحدده أمران: وثيقة الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١)، وعلاقة مصر بصندوق النقد الدولى. خاصة وأن بداية الخطة ارتبطت ببدء تنفيذ اتفاق مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد، كما أن تنفيذ الخطة ارتبط بالترتيب مع صندوق النقد الدولى.

إن الخطة الخمسية الثانية وضعت على رأس قائمة أهدافها الاستمرار فى التركيز على الإنتاج السلعى. ومع ذلك، نجد الخطة حافظت على نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى فى كل من سنة الأساس للخطة (١٩٨٧/٨٦) والسنة الختامية لها (١٩٩٢/٩١) وهى ٤ر٤٨٪ مع ارتفاع ضئيل فى نصيب قطاعى الزراعة والصناعة معاً من ١ر٣٨٪ إلى ٧ر٣٨٪ على حساب خفض نصيب قطاع البترول من ١ر٤٪ إلى ٥ر٣٪.

المهم أن نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلى الإجمالى ظل على مستواه !

وضعت الخطة الخمسية الثانية فى مقدمة أهدافها زيادة الاعتماد على القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى وتقليل الاعتماد على الخارج. غير أننا نجد الخطة تحدد نسبة ٢ر٢٥٪ للتمويل الأجنبى فى استثمارات القطاع العام (المنفذ الرئيسى لاستثمارات الخطة) مقابل نسبة ٤ر٢٥٪ فى الخطة السابقة، أى أن النسبة ظلت ثابتة تقريباً.

أما نسبة المكون الأجنبى فى الاستثمارات (نسبة الاعتماد على سلع استثمارية مستوردة من الخارج) فسترتفع من ٧ر٣٩٪ إلى ٩ر٣٩٪ من استثمارات القطاع العام.

وبالنسبة لميزان المدفوعات، فإن الخطة الخمسية الثانية قد استهدفت نمو الصادرات السلعية بمعدل سنوى متوسط قدرة ٦ر٥٪، ونمو الواردات السلعية بمعدل سنوى لا يزيد عن ١٪. وقدرت خفض العجز فى الميزان التجارى من ٤٧٦٢ مليون جنية فى ١٩٨٧/٨٦ إلى ٤٢٨٩ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٩١. وكذلك خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ١٦٠٠ مليون جنيه إلى ٧٠٠ مليون جنيه فى نفس الفترة[١٩].

أما بالنسبة للواردات، فنشير أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء إلى أنها ارتفعت فى الثلث الأول من ١٩٨٨ بنسبة ٧٥٪ عن الفترة المناظرة من ١٩٨٧[٢٠]. ومن ثم فإن عجز الميزان التجارى فى اتجاه الزيادة لا النقص ! وبالتالى فإن عجز الميزان الجارى لابد وأن يزيد خاصة من نقص تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتكون النتيجة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى .

ويعنى كل ذلك، استمرار تشوهات البناء الاقتصادى.

وماذا عن الضغط الخارجى ؟

بدأت مصر مع مايو ١٩٨٧، الارتباط ببرامج التصحيح أو التكيف بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

إن صندوق النقد، يمثل أداة هامة للنظام الدولى (الرأسمالى)، بالنظر إلى الدور الذى أصبح يلعبه فى الاقتصاد العالمى. فهو من ناحية، يقدم نفسه كبنك عالمى للائتمان قصير الأجل، أى لإقراض أعضائه لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات من خلال برنامج التثبيت المتضمن فى خطاب النوايا بين صندوق النقد والبلد الذى يسعى لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاته. حيث تلتزم الحكومة المعنية بمجموعة من الإجراءات خلال مدى زمنى محدد، ويراقب الصندوق تنفيذها.

ومن ناحية ثانية، تشترط الدول الدائنة لإعادة جدولة دين البلد المدين، أن يتوصل الأخير إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى.

ومن ناحية ثالثة، أصبحت البنوك التجارية العالمية، تفضل أن تتعامل مع الدول التى عقدت اتفاقات مع صندوق النقد وأبدت موافقتها على الإذعان لشروطه.

وفى هذا الإطار، أوقف الصندوق تسهيل الشريحة الثانية من قرضه لمصر للضغط عليها لتنفيذ برنامجه كاملا، لنفس السبب، وسعى لدى البنك الدولى لإرجاء قروضه لمصر، ولدى الدول الدائنة لتأخير عمليات الجدولة. وفى نفس الإطار أيضاً ارتبطت مصر الثمانينيات بصندوق النقد الدولى.

إنه من المهم هنا أن نشير إلى التفرقة الفرنسية ب (البناء الاقتصادى– Structure) وبين (الوضع الاقتصادى Conjoncture). فالبناء، مكونات أساسية، متواصلة تكون كلاً مستقلاً. والوضع، حدث يقع حين تتوافر مجموعة معينة من الظروف.

وفى هذا السياق، يمكن أن نقول إن انخفاض موارد النقد الأجنبى (من البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة) بالإضافة إلى حلول موعد سداد أقساط وفوائد الديون (عام ١٩٨٦) قد خلقت وضعاً اقتصادياً سيئاً. وأن صندوق النقد الدولى قد ساعد مصر على تصحيح وضعها الاقتصادى السىء، من خلال تسهيل الاقتراض الجديد وإعادة جدولة الديون القديمة، واتباع بعض الإجراءات التى تؤدى إلى خفض الإنفاق العام والعجز المالى (بغض النظر عن تكلفة ذلك) غير أن برنامج صندوق النقد لا يمكن أن يؤدى إلى تصحيح تشوهات البناء الاقتصادى فى المدى الطويل. بل يمكن القول بأن برامج صندوق النقد لن تؤدى إلا إلى زيادة تشوهات البناء الاقتصادى وزيادة اندماجه فى النظام الدولى.

إن برامج صندوق النقد، تركز على أربعة أهداف رئيسية: تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير سياسات التسعير ونظام الأسعار، وتشجيع الصادرات والحد من دور القطاع الاقتصادى للدولة ودور زاسم السياسة الاقتصادية المحلى.

فبرامج الصندوق تتضمن تحرير سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه المصرى) لعلاج عجز ميزان المدفوعات بإنقاص الواردات الأجنبية (لارتفاع سعرها نتيجة خفض قيمة الجنيه) وزيادة الصادرات المصرية (نتيجة انخفاض سعرها فى السوق العالمية بعد خفض قيمة الجنيه). غير أن الصندوق لا يأخذ فى الاعتبار هيكل الواردات المصرية حيث أنها فى معظمها إما واردات استهلاكية أو مستلزمات إنتاج ضرورية وبالتالى فإن ارتفاع أسعارها لا يؤثر

كثيراً فى تقليل الطلب عليها (طلب عديم المرونة تقريباً). كما أن زيادة الصادرات غير ممكنة بتخفيض قيمة الجنيه فقط، لأنها فائض تصديرى بعد الاستهلاك .. وبالتالى فإن خفض قيمة الجنيه لا يؤدى إلى إنقاص الواردات وزيادة الصادرات فى الحالة المصرية. ومن ثم يأتى تحرير التجارة الخارجية ليزيد من تدفق الواردات الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، يؤدى خفض قيمة الجنيه المصرى إلى زيادة عبء المديونية الخارجية من أقساط وفوائد، حيث ترتفع قيمته الاسمية بالدولار إلى قيمة حقيقية أكبر كحصة من الناتج المحلى.

وبالنسبة للهدف الثانى فى برامج الصندوق، وهو تحرير سياسات التسعير ونظم الأسعار فان الصندوق يطلب تحرير أسعار التسويق الزراعى، ومنتجات القطاع الاقتصادى للدولة، والخدمات الحكومية، والطاقة، ورفع الدعم الحكومى للسلع الأساسية.. بما يعنى ربط جهاز الأسعار فى الداخل بالأسعار فى السوق العالمية. وحين يطلب إعمال جهاز السوق (العرض والطلب)؛ فإنما يهدف إلى تحويل الموارد إلى الاستخدامات التى تتميز بميزة نسبية فى السوق العالمية، علاوة على النقل المباشر والآلى لتقلبات الأسعار من السوق وأقساط قروضه.

ولا خلاف على تشجيع التصدير، ولكن إعادة هيكلة الإنتاج لصالح التصدير، من شأنها ربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمية وليس بالسوق المحلى أساساً.

كما أنها تربط مصير الاقتصاد العربى بتقلبات السوق العالمى، وتحول دون إرساء قاعدة اقتصادية مصرية متكاملة. فإما أن يكون إنتاج التصدير من خلال التخصص فى مشغولات حرفية يدوية أو فى محاصيل زراعية وإما من خلال التصنيع بالارتباط بعجلة الشركات متعدية الجنسية.

وكهدف رابع، تسعى برامج صندوق النقد إلى إضعاف دور القطاع الاقتصادى للدولة من خلال الانحياز إلى القطاع الخاص، أو المطالبة ببيعه للقطاع الخاص المحلى أو الأجنبى. كما تسعى برامج الصندوق لإفقاد السلطة الاقتصادية الوطنية السيطرة على جهاز الأثمان (الصرف – الفائدة – السلع والخدمات) وعلى جهاز الإنتاج، وعلى حركة رأس المال فى الاقتصاد لتصبح السلطة الاقتصادية فى النهاية أداة لتقنين إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الدولى[٢١].

ونخلص من كل ذلك، إلى أن الخطة الخمسية الثانية لم تؤد إلى تصحيح تشوهات البناء

الاقتصادى، كما أن برنامج صندوق النقد لم يؤد إلا إلى زيادة تدويل البناء الاقتصادى وتعميق تشوهاته.

مصر التسعينيات

الدولة .. والسوق .. والديمقراطية

بالترتيب مع صندوق النقد الدولى، باشرت الدولة، مع بداية عام ١٩٩١، عدداً من الإجراءات بهدف التحول الكامل إلى اقتصاد السوق، مثل تحرير أسعار الفائدة المصرفية، وسعر صرف الجنيه المصرى، مع السير باتجاه إلغاء دعم سلع الاستهلاك الأساسى، والطاقة، وفك أى رقابة على الأسعار وإطلاق حرية الاستيراد. وتم الارتباط ببرنامج يتضمن تنفيذ تلك الإجراءات بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١. وتزامن ذلك مع الارتباط باتفاق التصحيح الهيكلى مع البنك الدولى، لتنفيذ برنامج «خصخصة» القطاع الاقتصادى للدولة، أى تحويل الشركات العامة إلى ملكية القطاع الخاص.

وقد تضافرت الظروف الدولية والإقليمية والداخلية، لتيسر للدولة المصرية انتهاج اقتصاد السوق. فالتردد الذى أعقب الإخفاق فى تنفيذ برنامج صندوق النقد عام ١٩٨٧، رغم ضغوط الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية باتجاه التحول إلى اقتصاد السوق، أنهاه سقوط النظم الشمولية فى أوربا الشرقية عام ١٩٨٩ ثم انهيار الاتحاد السوفيتى فيما بعد. والتضييق الغربى على الدولة المصرية للتحول لاقتصاد السوق، تحول إلى مساندة من أجل أن يكون الانتقال بتكلفة اجتماعية وسياسية أدنى وعلى مدى أطول، بعد ارتباط الدولة المصرية بالتحالف الغربى المضاد للعراق بعد غزوه للكويت فى أغسطس ١٩٩٠.

وداخلياً، استحكمت أزمة البناء الاقتصادى، فقد أسفر الأداء الاقتصادى منذ ١٩٨٧ عن معدل نمو سالب للناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى)، إضافة إلى ارتفاع معدلى البطالة والتضخم، والعجز عن الوفاء بأعباء خدمة الدين الخارجى من أقساط وفوائد، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

وبالتالى، مثلت الأحداث مخرجاً للدولة المصرية من أزمتها. وتمثل ذلك المخرج السحرى فى تبنى أيديولوجيا « السوق ». فمن ناحية، تم الربط بين السوق والنمو الاقتصادى. ومن ناحية أخرى، كان الترويج لمقولة أن اقتصاد السوق هو أساس الليبرالية الجديدة واستكمال الديمقراطية.

أما دور الدولة، حسب أيديولوجيا السوق، فى الأمد المنظور، فهو إدارة إحلال «الملكية الخاصة» محل «الملكية العامة» و «السوق » محل « الخطة »، ومن أجل تمكين « اليد الخفية » لتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة، والتحول من الركود إلى النمو الاقتصادى، ومواصلة المسيرة الديمقراطية.

بيد أن الانتقال إلى « دولة» السوق، بدا مأزوماً كما بدت الدولة المصرية كمن يستجير من الرمضاء بالنار. فمن جانب، خفضت المساندة الدولية للتحول إلى اقتصاد السوق (إلغاء جانب من الديون، إعادة جدولة الرصيد المتبقى منها، الحصول على تسهيلات جديدة) من الأزمة الحالة للدولة المصرية فى المدى القصير. غير أن ذلك الدعم، تم ربطه زمنياً وكمياً بمدى الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، فى حين ظهرت الدولة المصرية مترددة أو متباطئة فى التنازل عن أساسها الاقتصادى (القطاع العام) كمصدر للقوة والسلطة، فتنتهى مستندة فقط إلى احتكار العنف (الجيش والبوليس).

وأمام الصعوبات العملية لبيع المؤسسات العامة لأفراد ومؤسسات من الرأسمالية المصرية، سواء لترددها أو لعدم توافر التمويل اللازم، كان النظر إلى « الخصخصة » على أنها إعادة إلحاق القاعدة الصناعية المحدودة التى تم بناؤها للتصنيع محل الواردات منذ الحرب العالمية الثانية، بالشركات متعدية الجنسيات. أما أن تكون الخصخصة، لتقوية عضد الرأسمالية المصرية، فذلك ليس إلا هدفاً ثانوياً، على الأقل من وجهة نظر الدول الغربية الدائنة.

ولذلك، لجأت الدولة المصرية إلى المراوحة بين إصلاح الشركات العامة لتظل تنتج معظم الناتج القومى فى الأمد المنظور، وبين بيع تلك الشركات لرأس المال الخاص المحلى والدولى .

ولست بحاجة للقول بأن السوق كأداة لتوزيع الموارد بكفاءة، من خلال « اليد الخفية » بتعبير أدم سميث، لم تكن إلا مجرد ادعاء فى الاقتصادات النامية، لغياب السوق بالمعنى الكامل. فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، حسمت ذلك الأمر منذ الأربعينيات. وحتى فى ظل اقتصادات السوق المتقدمة، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم ريجان وبوش. لم يكن ممكناً الجزم بالتوزيع الكفء للموارد، وإلا بماذا تفسر ظواهر الكساد والتضخم والبطالة.

وبالتالى، فإن «دولة السوق» فى مصر ستكون أمام مأزق تزايد الكساد والبطالة والتضخم

ولمعرفة حقيقة الارتباط بين تحرير الاقتصاد والنمو الاقتصادى، فإن ذلك يستلزم معرفة

تأثير إجراءات الحرية الاقتصادية على الطلب الكلى والعرض الكلى. وليس هناك خلاف على أن برامج صندوق النقد تتضمن – فى الغالب – إجراءات تثبيت من شأنها خفض الطلب : إلغاء الدعم، خفض سعر صرف العملة الوطنية، تحرير الأسعار.. ومن المنطقى، أن تؤدى تلك الاجراءات إلى خفض العائد على الاستثمار (خاصة مع تحرير أسعار الفائدة المصرية)، وإلى تزايد البطالة. كما أن خفض الإنفاق العام (بهدف التوازن الحسابى لميزانية الدولة)، يؤدى إلى خفض الاستثمار العام..

وهكذا، ينتهى خفض الطلب الكلى، من خلال إجراءات التثبيت الاقتصادى، إلى خفض العرض الكلى نتيجة انخفاض الاستثمار الخاص والعام.

ولا تكون النتيجة إلا انخفاض أو انعدام النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى)، وإن ارتبط ذلك بتوازن ميزان المدفوعات وميزانية الدولة حسابياً أو بحدوث فائض أحياناً.

ويعنى ذلك، إن اكتفاء الدولة المصرية بدور « دولة السوق »، لن تكون نتيجته تحقيق النمو الاقتصادى، بل سيكون عليها التدخل، ولو لمنع انفجار الأزمة.

أما الارتباط بين اقتصاد السوق واستكمال الديمقراطية، فالعلاقة الثابتة المؤكدة أن الديمقراطية لأنها تضمن حقوق الملكية فإنها تشجع الحرية الاقتصادية. ولكن، هل تعتبر الديمقراطية شرطاً للنمو الاقتصادى أو الحرية الاقتصادية ؟

يقول فرنسيس فوكوياما، الذى اشتهر بدفاعه الدعائى عن الديموقراطية الغربية من خلال كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" : « إن الكثيرمن معدلات النمو الاقتصادى القياسية المؤثرة فى المائة وخمسين عاماً الماضية لم تتحقق على أيدى ديموقراطيات بل فى دول استبدادية بها درجة أو أخرى من النظم الاقتصادية الرأسمالية. ينطبق هذا بحق على كل من اليابان فى عهد الإمبراطور ميجى والرايخ الثانى فى ألمانيا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، كما يصدق أيضاً على عدد من النظم الاستبدادية الأكثر حداثة مثل أسبانيا فى عهد فرانكو ومثل كوريا بعد عام ١٩٥٣ وتايوان والبرازيل وسنغافورة وتايلاند.. »[٢٢].

وتعكس تجارب كوريا الجنوبية وشيلى والبرازيل عن أن تعجيل الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادى، ارتبط بدرجة عالية من عسكرة السياسة والقمع البوليسى وإخماد التظاهرات والإضرابات ضد خفض الأجور والتضخم والبطالة.

وهكذا، فإن عملية إكمال تدويل مصر فى التسعينيات، مع ما ترتبه من تفاقم أزمة البناء الاقتصادى (عجزه وتبعيته) إضافة إلى انسحاب الدولة، قد تحكم خناق أزمة الدولة والمجتمع.

فمع تفاقم الأزمة الاقتصادية (نتيجة عجز الاقتصاد عن إشباع الحاجات الأساسية وازدياد التبعية للخارج) تضعف الدولة اقتصادياً واجتماعياً، فى الوقت الذى تقوى فيه أمنياً، لتغطية انسحابها اقتصادياً وقمع معارضة تطبيع الإجراءات الاقتصادية (نتيجه خفض الاستثمار، وإلغاء دعم سلع الاستهلاك الأساسية، وتحرير أسواق الصرف والفائدة والسلع.. إلخ). غير أن اطراد التأزم الداخلى والتبعية للخارج مع انسحاب الدولة واشتداد قمعها، ليست عملية خالية من التناقضات، بل هى عملية تفتح إمكانية لتدخل قوى داخلية وخارجية من أجل استمرار التدويل أو من أجل التغيير.

وإذا مارجعنا إلى ابن خلدون، نجده يرى أن الدولة تدخل طور الهرَم عندما يذهب الاستبداد إلى أقصى مداه، وعندما يعمد الحكام إلى الإكثار من المغارم على العباد حين لا يفى الدخل الخرج. ويرى ابن خلدون أن وقوع الدولة فى مرحلة الهرم يؤدى إلى الخروج عليها، لتصبح فى النهاية تركيبة لأقوى العصبيات الثائرة المطالبة.

ويبقى أن نقول إن التصحيح أو الإصلاح المطلوب فى مصر، لا يكون من خلال انسحاب الدولة بل من خلال تقوية الدولة. غير أن الدولة المطلوب تقويتها هنا هى دولة المشروعات الاقتصادية والرفاء الاجتماعى والديمقراطية السياسية والاستقلال الوطنى.. فهى فقط القادرة على التنمية، إذا ما كان هدف التصحيح التنمية. أما الدولة المرجو انسحابها فهى الدولة بمفهومها الأمنى البوليسى.

هوامش(٢)

(١) J. Petras, Class and Political Development in the Mediterranian, Paper Presented at : The International Conference, Foundation for Medit. Studies, 3-6 May, 1984

(٢) انظر : رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧ ص ١٩٦ – ١٩٧.

(٣) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار، دور الانعقاد الخامس، ١٩٨٥.

(٤) د. فوزى حليم، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية فى الخمس سنوات المقبلة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين، نوفمبر ١٩٨٦.

(٥) معهد التخطيط القومى، تخطيط التجارة الخارجية ٨٩ / ١٩٩٠ – ٨٤/١٩٨٥، مذكرة ١٤٢١/١٩٨٦.

(٦) عن الاتجاه الريعى للاقتصاد :د. محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسى، ط٤، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٩،. الاتجاه الريعى للدولة، محاضرة ألقيت فى الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٥.

(٧) IBRD,Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, Report No. 4136, EGT, October, 1982.

(٨) عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية ٧٤ – ١٩٧٩، ط ١، دار الكلمة ودار الوحدة، بيروت ١٩٨١..

(٩) W.B., A. R. E. ' Current Economic Situation and Growth Prospects, Report No. 4488-EGT, October 5, 1983.

(١٠) د. جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، ط ١، دار على مختار، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٠٨.

(١١) الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠.

(١٢) رضا هلال، صناعة التبعية، مصدر سابق ذكره ص ٢٠٠.

(١٣) رضا هلال، مصر الثمانينات : تناقضات التصحيح الاقتصادى وانسحاب الدولة، الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٤، ١٩٨٨/٦/٥.

(١٤) وزارة التخطيط، الإطار العام للخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٢/٨٣ – ٨٦/١٩٨٧) الجزء الأول: المكونات الرئيسية، مايو ١٩٨٢.

(١٥) حول تقييم أداء الخطة انظر: وزارة التخطيط / الخطة الخمسية الثانية، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/٨٨ - ٩١/١٩٩٢).

الجزء الأول : المكونات الرئيسية ٥ مايو ١٩٨٧.

(١٦) Americaan Embassy, Economic Trends Report Egypt, March 1988,p. 2.

(١٧) American Embassy ... Op. Cit.

(١٨) American Embessy, E.T.R.: Egypt, September 1987, p. 8 - 9.

(١٩) حول مكونات خطة (٨٧/٨٨ - ٩١/١٩٩٢) : وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية.. مرجع سبق ذكره.

(٢٠) جريدة الأهرام ١٣ ، ١٨ أغسطس ١٩٨٨.

(٢١) حول دور صندوق النقد الدولي: رضا هلال، صناعة التبعية : مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨٩.

(٢٢) Francis Fukuyma, The End of History and the Laet Man, Frea Press, N.Y, 1992.

القسم الثانى

تحديث مصر بين التخلف والتنمية

" ابتداءً من عصر النهضة وحتى اللحظة المعاصرة، ونحن نجمع أكواماً من منتجات الحضارة بدلاً من أن ننتج الحضارة، فالحضارة هى التى تلد منتجاتها وليس العكس ... "

مالك بن نبى

(١)) سياسات تنموية أم أساطير أيديولوجية

تفترض مدرسة التحديث أن التحديث مسار خطر فى الزمن، تنتقل خلاله المجتمعات من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور، فتخلف البلدان النامية هو تأخر عن اللحاق بالبلدان الصناعية. وهذا التأخر ناتج عن ضآلة التراكم الرأسمالى، الناتج عن وجود حلقات خبيثة Vicious Circles تجعل هناك قصوراً فى معدلات الادخار المحلى(١). ومن ثم لا جدوى إلا بالاستعانة برأس المال الأجنبى(٢)، حيث يسهم رأس المال الأجنبى فى زيادة حجم الاستثمار القومى. وحين يرتفع معدل الاستثمار القومى إلى مستوى معين، فإن الاقتصاد القومى ما يلبث أن ينطلق Take - off فى النمو والتقدم، وصولاً إلى مرحلة النمو الذاتى Self Sustaind Growth فهناك تلازم ضرورى بين التراكم الرأسمالى وبين التصنيع، كما أن هناك تلازماً بين التصنيع وزيادة دخل الفرد ودرجة التحضر وتوزيع العمالة على القطاعات والفروع الحديثة بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق تساقط أو إنتشار Trikeling Down آثار التحديث إلى أسفل.

وبجملة ، لا تحديث / تصنيع إلا باستيراد رأس المال والتكنولوجيا. غير أن النتائج الفعلية لتجارب "التحديث" قد كشفت عما أسماه أوستروى J. Austruy "فضيحة التنمية" (٤). أو ما وصفه فورتادو C. Furtado "أسطورة التنمية "(٥). إذ انتهت التنمية إلى "تنمية التخلف(٦) ، حسب تعبير جندر فرانك A. Gunder Fank . وتحول التحديث إلى " عصرنة الفكر "(٧). على حد قول " إيفان إليش E. Elish أو إلى " تحديث الفقر "(٨) وفقا لوصف جلال أمين.

ولكن، لماذا انتهت تجارب التنمية إلى " تنمية التخلف " ؟

لقد تم تصدير استراتيجيات التنمية (الليبرالية أو المتمركسة) لدول العالم الثالث فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارها أيديولوجيات للتقدم بعد الاستقلال.

وهكذا، تم وضع نماذج جاهزة للنمو Growth Models لدول العالم الثالث – اكتسبت طابعاً أيديولوجيا – بارتباطها بوكالات الأمم المتحدة وبمؤسسات التمويل الدولية، أو بعطفها على الإنجيل الماركسى.

وجرى تصميم تلك الاستراتيجيات - النماذج التنموية، وفق نزعة اقتصادية بحتة (Economism) ، تركز فى الأساس على التحولات الكمية فى بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى رسم صورة تنبؤية لمسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية مثل معدل زيادة الدخل القومى أو معدل نمو التوظف.. الخ(٩). وهى بذلك، حصرت قضية التنمية فى علاقات ميكانيكية بين المتغيرات الاقتصادية، دونما نظر إلى الجوانب السياسية والاجتماعية لعملية التنمية.

ويكمن الجانب الأيديولوجى فى مذاهب " التنمية المبتذلة "، حسب تسمية د. جورج قرم، فى أنها تستند إلى إيمان شبه ميتافيزيقى بأثر هذه العلاقات الميكانيكية، وتتجاهل بكبرياء البعد التاريخى للظاهرات الاقتصادية الخاصة بالتصنيع وبنموذج التمدين المعاصر. وعندما يؤخذ البعد التاريخى بالاعتبار فى مذاهب التنمية المبتذلة، فإن هذا الأمر يتم بصورة انتقائية، بحيث يعزز الجانب الميتافيزيقى، وغالباً الطوباوى لهذه المذاهب. (١٠)

أسطورة النمو:

بيد أن " ابتذال " قضية التنمية، لم يتوقف على تضييق مفهوم التنمية فى البعد الاقتصادى، بل تم اختزاله فى " النمو الاقتصادى " الذى اتخذ له كمؤشر وحيد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. وهذا الناتج يُحسب بطريقة تُدخل فيه كل شىء، بعض النظر عن مدى الإسهام فى بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومى. فأعمال التجارة والاستيراد والتصدير والسمسرة والمضاربة وأعمال البنوك وشركات التأمين، والسياحة يمكن أن تحقق لعدة سنوات زيادة ملحوظة فى الناتج القومى دون أن تضيف شيئاً يذكر للطاقة الإنتاجية(١١).

وبالتركيز على نمو الناتج المحلى الإجمالى، افترضت مذاهب التنمية تساقط آثار النمو لأسفل. وذلك ما أسماه محبوب الحق " خطيئة التنمية "، فأصبحنا نرى النمو الاقتصادى مقترناً بتزايد التفاوت فى الدخول الشخصية وكذلك فى الدخول الإقليمية. وفى بلد بعد الآخر، نرى الجماهير تشكو من أن التنمية لم تمس حياتها العادية.

وفى أغلب الأحيان، كان النمو الاقتصادى يعنى القليل للغاية من العدالة الاجتماعية. فقد اقترن بتصاعد البطالة، وزيادة الخدمات الاجتماعية سوءاً، وتفاقم الفقر النسبى والمطلق(١٢) .

لقد اعتمدت نماذج التنمية على ما يسمى دالة الرفاهة الاجتماعية العامة General So-cial Welfare Function وذلك بتصوير دالة النمو على أنها شكل من أشكال دوال الرفاهية، التى يكون فى تعظيمها تعظيماً للرفاهة الاجتماعية العامة أى لجميع فئات وطبقات المجتمع. ولكن دالة الهدف لم تكن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. وأصبح واضحاً أن النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لا يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع .

أسطورة التمويل الخارجى:

مثلت نظرية الحلقات المفرغة للفقر أساساً مهما فى أيديولوجيات / نماذج التنمية.فقد ذهبت هذه النظرية إلى أن الادخار بالبلاد المتخلفة ضئيل لأن متوسط دخل الفرد فى هذه البلاد متواضع بسبب ضآلة حجم الناتج القومى، وأن ضآلة حجم هذا الأخير تعدو إلى ضعف مستوى الإنتاجية الذى يعزى بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمار، وأن انخفاض حجم الاستثمار مرده ضآلة حجم المدخرات. وهكذا تحكم الحلقة بشكل دقيق(١٣).

وكانت تلك النظرية أهم مبررات الحاجة للتمويل الخارجى. فحجم المدخرات ضئيل فى الدول المتخلفة، ومهما بذلت هذه الدول من جهود واجراءات لرفع حجم المدخرات، فإن قدرتها فى هذا السبيل، وعلى الأخص فى الأجل القصير والمتوسط، سوف تكون محدودة. ومن هنا فان تحقيق معدلات النمو المستهدفة يقتضى اللجوء إلى التمويل الخارجى اذا أصر المجتمع أن يحقق هذه المعدلات. على أن الخطأ الفادح الذى وقعت فيه معظم الدول النامية فى صدد استعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامج تنميتها أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوى ومكمل للموارد الداخلية، بل اعتبرته العنصر الحاسم والحاكم لمسار عملية التنمية ونظرت إلى رأس المال الأجنبى على أنه بديل لجهد الادخار الوطنى(١٤).

وبذلك تكون أيديولوجيا " التنمية " قد لعبت فى القرن العشرين، الدور الذى لعبته فى القرن التاسع عشر أيديولوجيا " التبادل الحر " فى إطار العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المستعمرة المتخلفة. وجوهر الدور هو تشجيع اللجوء إلى الاقتراض الخارجى الذى يجر حتماً إلى الاستيراد المتكرر لتجهيزات وهندسة (Engineering) البلدان المصنعة(١٥). وتكون النتيجة مزدوجة : تعقيم الادخار المحلى، وإعاقة التنمية فى النهاية.

لقد أثبت بول باران أن مشكلة الادخار فى البلدان النامية لا تعود إلى نقص حجم

الفائض الاقتصادى بها، وانما يعود إلى تبديد هذا الفائض فى أوجه متعددة من الضياعات فى جوانب مختلفة من الاقتصاد القومى للبلاد. ومن هنا كانت تفرقته الهامة بين مفهوم "الفائض الاقتصادى الفعلى" ومفهوم "الفائض الاقتصادى الممكن".

وتتوزع أوجه الادخار الضائع بين الأموال المهربة، والناتج الفاقد نتيجة وجود طاقات إنتاجية عاطلة، والاستهلاك الترفى وغير الضرورى، وأوجه التصرف غير الرشيد فى النقد الأجنبى، والأرباح والدخول المعفاة من الضرائب، ومتأخرات الضرائب المستحقة للدولة، والبطالة المقنعة[١٦].

ولا يخفى أن أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد، قد أدت فى بعض الحالات إلى عجز بلدان نامية على الوفاء بها. وفى حالات أخرى أثقلت تلك الأعباء موازين مدفوعات بلدان أخرى، حيث تمثل الفوائد المتسحقة سنوياً على القروض بنداً رئيسياً فى المدفوعات الجارية فى ميزان المعاملات الجارية. كما أن مدفوعات الأقساط تمثل بنداً هاماً فى ميزان المعاملات الرأسمالية. فنتيجة لتراكم أعباء خدمة الديون، اضطرت تلك الدول إلى الدخول فى حلقة مفرغة من الاقتراض وإعادة الاقتراض لتسديد خدمة الديون.

واضطرت تلك الدول إلى قبول تدخل الدول الدائنة، من خلال صندوق النقد والبنك الدولى لإعادة تكييف اقتصاداتها من أجل ضمان سداد أقساط وفوائد الديون وتسهيل الاقتراض الجديد وإعادة جدولة الديون المتراكمة.

أسطورة إحلال الواردات:

لا خلاف على حقيقة أن التنمية لا يمكن أن تتم دون تصنيع. ولذلك، ركزت ايديولجيات/نماذج التنمية، على التصنيع لإنتاج بدائل الواردات Import Substitution لإحلال بدائل محل السلع الأجنبية المصنعة. واعتبر الهدف الأساسى من استراتيجية إحلال الوادرات خفض الواردات السلعية وبالتالى تحسين ميزان المدفوعات، إضافة إلى افتراض آثار انتشارية للإنفاق الاستثمارى فى هذه الصناعات على القطاعات الأخرى.

وتحدد مجال تلك الاستراتيجية فى الصناعة التحويلية : تكرير البترول، غزل القطن ونسجه، الصناعات البتروكيماوية. وأتت بعد ذلك – أو معها – صناعات التجميع : السيارات، الثلاجات، التليفزيون، الأجهزة الكهربية المنزلية، والصناعات الغذائية.

ودلت التجارب أن استراتيجية إحلال الواردات، لم تسهم فى تخفيض الواردات السلعية – كما يُعتقد – بل أدت إلى تغيير هيكل الواردات فحسب[١٧]. فقد تغير هيكل الواردات باتجاه تزايد الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج الصناعات الاستهلاكية. وأدى النقص فى العملات الأجنبية فى كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى القروض الخارجية، القصيرة والمتوسطة الأجل ذات التكلفة العالية، فى سبيل الحصول على السلع الإنتاجية. وقد ارتبط ذلك – فى الغالب – بعجز متزايد فى ميزان المدفوعات، رغم أن الهدف من إحلال الواردات كان تحسين ميزان المدفوعات.

ولأن هذه الصناعات قامت بشكل أساسى لتغطية الطلب النهائى، أو بمعنى آخر كانت صناعات استهلاكية، فقد افتقدت الآثار الانتشارية على القطاعات الأخرى، لتصبح مجرد جيوب منعزلة فى الاقتصاد القومى.

وبالنظر إلى ضيق السوق المحلى أمام هذه الصناعات، وافتقادها الكفاءة والقدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية، إضافة إلى شيوع تلك الصناعات فى الدول النامية، فان قدراً كبيراً من الطاقات الإنتاجية فى هذه الصناعات أصبح محكوماً عليه بالتعطل.

ومن جانب ثان، صاحبت استراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات، سياسة جمركية محلية حمائية تضمنت زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة البديلة للسلع المحلية. وقد أدى ذلك إلى فرض وضع شبه احتكارى لصالح بدائل الواردات المصنعة محلياً، بما جعل إنتاجها خارج دائرة اعتبارات الكفاءة والمنافسة وانتهى بتخلفها. وفى حين، هدفت استراتيجية التصنيع القائم من إحلال الواردات، إلى الحد من استهلاك السلع المستوردة البديلة للسلع المحلية، إلا أن ذلك لم يتحقق فعلياً، فتلك السلع تمثل طلباً من الطبقات الغنية والوسطى يتسم بمرونة ضعيفة (أمام ارتفاع أسعارها لزيادة الرسوم الجمركية). كما أن السلع المنتجة محلياً عجزت عن منافسة مثيلاتها المستوردة. وانتهت شركات صناعات بدائل الواردات – فى النهاية – إلى أن يُعاد الحاقها بالشركات العالمية.

أسطورة التصنيع للتصدير:

بوصول استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى طريق مسدود، وما أدت إليه من تزايد عجز موازين مدفوعات الدول النامية وديونها الخارجية، خرجت أدبيات مؤسسات التمويل الدولية باستراتيجية بديلة، هى التصنيع الموجه للتصدير.

ومن جانبها، تبنت الدول النامية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، بهدف تحسين موازين مدفوعاتها (عن طريق زيادة الصادرات)، فى حين شجعت الدول الصناعية المتقدمة تلك الاستراتيجية، تحت تأثير الآثار التى أفرزتها الثورة العلمية التكنولوجية التى كان من شأنها الاتجاه لنقل بعض الصناعات إلى الدول النامية. وهى الصناعات القائمة على التصنيع الأول للمواد الخام، والصناعات التحويلية الملوثة للبيئة والصناعات كثيفة الطاقة أو العمل.

ولا يجب أن نختلف على تشجيع التصدير. ولكن استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، بإعادة هيكلة الإنتاج من أجل التصدير، تؤدى إلى ربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمية وليس بالسوق المحلى، فى حين أن الهدف من التنمية – ابتداء وانتهاء – إشباع الحاجات الأساسية. لقد أفضت تجارب التصنيع للتصدير إلى " تنمية مشوهة " فى حالات عديدة. فالتركيز على التصنيع للتصدير – مثلما كان الحال فى إحلال الواردات – ارتبط بإهمال قطاع الزراعة. وجاء إهمال القطاع الزراعى فى حالة التصنيع للتصدير أكبر لأنه لا يتوجه إلى السوق الذى يمثله القطاع الزراعى لتصريف الإنتاج الصناعى.

ومثلما ارتبط التصنيع للتصدير – فى حالات عديدة – بغياب قاعدة اقتصادية مترابطة ومتكاملة تشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، لم ترتبط الصناعات التصديرية بالحلقات الصناعية الأخرى فى الاقتصاد، بل كان الارتباط فى حقيقة الأمر بالشركات متعدية الجنسية.

كما أن توجه الصناعات التصديرية إلى السوق العالمى، بسبب اعتبارات الكفاءة والمنافسة، تطلب الاستخدام الكثيف لرأس المال، بما اضطر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى، وبالتالى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات. وتطلب ذلك التوجه – أيضاً – أن يكون التصنيع كثيف التكنولوجيا بما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وهكذا انتهت استراتيجية التصنيع للتصدير، إلى ما أنتهت إليه سابقتها – وأحياناً رفيقتها – التصنيع لإحلال الواردات، أى التغطية على فشل التصنيع – وبالتالى التنمية – فى البلدان المتخلفة، وتنويع استيراد رأس المال ومخرجات التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة.

هوامش(١)

(1) See: Ragnar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, Basil Blackwell, 1960, pp. 4-11.

(2) See :. Higgins, Economic Development : Principles, Problems and Politics, Constable and Company Ltd., London, 1959, p. 765.

(3) See : W.W. Rostow, The Stages of Economic Crowth, Cambridge University Press, 1960.

(4) J. Austruy, Le Seandale du Dévelopment, Ed. Harcel Riviere et Cis, Paris, 1965.

(5) Celso Furtado, Le Mythé Dévelopment Economique Anthropos, Paris, 1976.

(6) Andre Gunder Frank, The Development of Underdevelopment, in : Monthly Review, New Yoek, Sept. 1966.

(7) E. Elich, Une Societe Sons Ecole, Seuil, Paris, 1977.

(8) G. Amin, the Modernization of Poverty : Astudy in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1949-1970. E.J. Brill, Leiden 1974 .

(9) Fawzi Mansour: Developing Countries between Theories of Economic Growth and the Theory of Socio - Economic Development, Some Methodolological Consideration, مصر المعاصرة، عدد ٣٤٢، اكتوبر ١٩٧٠.

(١٠) د. جورج قرم، التنمية المفقودة : دراسات فى الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، ط، ١٩٨٥، ص ١٤١.

(١١) د. إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد : دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥٧.

(١٢) محبوب الحق، ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(13) Regnar Nurkse : Problems of Capital Formation. Op. Cit.

(١٤) د. رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ ص ٤٥٨.

(١٥) د. جورج قرم، التنمية المفقودة – م . س.ذ. ص ١٤٧.

(16) Paul A. Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review, New York, 1975, P. 23 FF.

(17) UNIDO, The Processes of Industrial Development in Latin America, New York, 1966, P. 400.

(٢) فخ الاستدانة

لم تختلف الآليات الاقتصادية للتحديث المتغرب فى القرن العشرين عنها فى القرن التاسع عشر، فقد كان – ومازال – فى مقدمة تلك الآليات الاقتراض الخارجى. وفى الحالتين، جرت البلدان المتخلفة وراء التمويل الخارجى، متوهمة أنه العصا السحرية التى ستمكنها من تجاوز واقع التخلف و " اللحاق " بالغرب الصناعى المتقدم، فى حين جعلت الدول الصناعية المتقدمة من " الديون " سلاحاً يمكنها من " إلحاق " البلدان المتخلفة بالاقتصادات المصنعة فعلاً، ولكن كأسواق للسلع المصنعة والسلع الإنتاجية الغربية، ومن اقتطاع فائض الاقتصادات المتخلفة لسداد خدمة أعباء الديون من أقساط وفوائد.

ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وخلال تجربة التحديث المتغرب فى مصر تحت حكم سعيد وإسماعيل، فى ظل وهم السعى لأن تكون مصر قطعة من أوروبا، انجر ولاة مصر إلى فخ " القروض ".

لقد بدأ الخديوى سعيد، تحت ضغط القناصل والمرابين الأوروبيين، الاقتراض لتمويل مشروعات لم تكن مصر بحاجة لها كمشروع قناة السويس نفسه، وعندما توفى سعيد فى ١٨ يناير ١٨٦٣، كان قد خلف على مصر دينا مقداره نحو ١٦ر١١ مليون جنيه، وبدأ فى جرها إلى فخ القروض الخارجية[١].

وجاء خلفه الخديوى إسماعيل محاولا إقامة إمبراطورية مصرية حديثة، متخذاً من فرنسا نموذجاً يحتذى مثاله وجاعلاً من نفسه نابليون ثالث شرقياً.[٢] وكانت سياسة إسماعيل الاقتصادية، تهدف إلى إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعى وخصوصاً القطن[٣].

بيد أن الوالى، كان يهدف إلى تحسين شروط تقسيم العمل مع المراكز الأوروبية، فى ظل وهم السعى لأن تكون مصر قطعة من أوروبا، فيما كانت المراكز الأوروبية – فى مرحلة الاستعمار – تهدف لأن تكون مزرعة لقطن " لانكشير "، وغزوها مالياً بمشروعات تدور حول وصل مراكز الإنتاج الأوروبية بمنابع تمدينها وأسواقها فى أسيا وأفريقيا كسكة حديد السويس والقناة وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانى والفنارات التى تمت تحت حكم إسماعيل[٤].

ولم يكن أمام الخديوى من طريق سوى طريق الاقتراض التى سار فيها بلا هوادة

مسلّماً مصر إلى فخ القروض ثم التدخل الأجنبى. فلم يكد يمر عام واحد على تولية إسماعيل، حتى طرق أبواب الاستدانة. وبعده قلما مر عام دون أن يعقد إسماعيل قرضاً جديداً. ويكفى أن يُقال أنه بدخول عام ١٨٦٨ – أى قبل أن يمضى على تولية الوالى خمسة أعوام – كان قد أثقل كاهله بديون متنوعة المصادر تزيد عن ٥ر٢٥ مليون جنيه. وحين صدر فرمان الباب العالى بعزل إسماعيل وتنصيب توفيق فى ٢٦ مايو ١٨٧٩، بلغ الدين العام ٩٨ مليون جنيه[٥].

ويورد تقرير بيردسلى القنصل الأمريكى فى مصر عن إنجازات عصر إسماعيل : ١١٢ قناة تمتد لمسافة ٨٤٠٠ ميل، وهى عمليات حفر تساوى ١٦٥٪ من حفر القناة، وتصريف قنوات يبلغ طولها عدة آلاف من الأميال، وبناء ٤٣٠ جسراً، وتحويل الإسكندرية إلى أحسن ميناء على البحر المتوسط، وإنشاء ١٥ فنارة على البحرين الأحمر والمتوسط، وخطوط السكك الحديدية يبلغ طولها ٩١٠ أميال، وكذا ٥٢٠٠ كم من خطوط البرق إلى جانب ٢٠٠ كم فى السودان و ٦٤ مصنعاً للسكر...[٦].

ويظل السؤال: حتى إذا اتفقت تلك المشروعات مع منحى إسماعيل لتحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا .. فهل تساوى ما تكلفته مصر من قروض ؟

إن رصد الأغراض التى صُرفت فيها القروض، يبين ضياع ما يزيد عن ٤٠ مليون جنيه؛ نصفها لا تُعرف أوجه إنفاقه، ونصفها الآخر ذهب إلى جيوب السماسرة والأفاقين من المصرفيين الأوروبيين[٧].

وأيا كان هدف أوروبا والخديوى من القروض، فقد عجز إسماعيل عن دفع السندات والأقساط المستحقة من الديون – فى النهاية – مما اضطره إلى إعلان الإفلاس. إذ أصدر دكريتو فى أبريل ١٨٧٦ بالتوقف عن الدفع. وفى ٢ مايو ١٨٧٦، أصدر مرسوماً بإنشاء صندوق الدين، الذى تولى – فيما بعد – اعتصار خزانة مصر لسداد الديون. ولم يكد يمر عام واحد على عمل صندوق الدين، حتى تبين الاستنزاف الاستعمارى، حيث بلغت مستحقات القروض من أقساط وفوائد أكثر من ٧٠٪ من مصروفات الميزانية عام ١٨٧٧[٨].

ولم تقنع إنجلترا وفرنسا بمجرد نزح مصر من خلال صندوق الدين، بل فرضتا الرقابة المالية الثنائية على الخزانة. ثم بادرت إنجلترا بإلغاء نظام الرقابة الثنائية فى يناير ١٨٨٣، بعد الاحتلال، لتتمكن من إدارة مصر مالياً تحت النفوذ البريطانى مباشرة، وإكمال انتقال مصر إلى مزرعة مستعمرة. وكان مهندس الانتقال اللورد كرومر (إفلن بارنج) الذى أصبح المعتمد

البريطانى بمصر أو الحاكم الفعلى لها. ولإكمال الانتقال لجأ كرومر إلى سياسة تعتمد على أربعة محاور. المحور الأول، ضمان تسديد مستحقات الدائنين الأوروبيين بضمان تحصيل الضرائب من المصريين أو بالاقتراض الجديد.

وكان المحور الثانى، تطوير البنية الزراعية وتحويل مصر لمزرعة قطن. وقد أفصح كرومر عن ذلك بقوله " لما كان القطر المصرى قطراً زراعياً بالطبع، فلابد أن تكون الزراعة همّه الأول. وكل تعليم صناعى يؤدى إلى إهمال حراثة الأرض، إذ يقلل من ميل الأهالى إلى الزراعة، يعد ذلك مصيبة على الأمة "[٩].

أما المحور الثالث لسياسة كرومر، فقد تضمن الإجهاز على الصناعات المحلية، بإغراق مصر بالواردات الإنجليزية من الأدوات والآلات اللازمة مقابل صادرات القطن.. وسجل كرومر – فيما بعد – وتحديداً فى (١٩٠٨) مشاهداته فى تدهور الصناعات المصرية بقوله "من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت موجودة منذ خمسة عشر عاماً يجد بوناً شاسعاً وفرقاً مدهشاً، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت، أرباب الصناعة والحرف من غزّالين ونساجين وحياكين وصباغين وصانعى أحذية وصائغين وسمكرية وصانعى القرب والغرابيل والسروج والأقفال والمفاتيح.. إلخ، قد أصبحت الآن مزدحمة بالبضائع الأوروبية"[١٠].

وبالنسبة للمحور الرابع، عمل كرومر على فتح مصر لغزو الاستثمارات الأجنبية. وكان أن شهدت الفترة (١٨٨٣ – ١٩١٤) نشاطاً أجنبياً محموماً لإنشاء شركات الأراضى والرهونات، وشركات المرافق، والمصارف العقارية والتجارية.

وهكذا، أدت الديون الخارجية، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلى إلحاق مصر بالغرب اقتصادياً ثم سياسياً كمستعمرة، فيما كان يهدف ولاة مصر من ورائها إلى اللحاق بالغرب عبر تحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا.

فى الوقت الذى انتهت فيه سياسة الاقتراض الخارجى، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلى إدماج مصر فى السوق العالمية، كمزرعة مستعمرة، فشلت جهود النخبة المصرية، منذ العقد الثانى من القرن العشرين، من أجل الاستقلال الاقتصادى.

لقد كان مطلب إقامة بنك وطنى تعبيراً عن حركة وطنية اقتصادية صاعدة وعن رأسمالية صناعية وليدة، فكان إنشاء لجنة الصناعة والتجارة (١٩١٦) واندلاع الثورة (١٩١٩) وقيام بنك مصر (١٩٢٠) وتكوين اتحاد الصناعات (١٩٣٠).

فأحداث الحربين العظميين الأولى والثانية وأزمة الكساد الكبير، أدت لزيادة وعى الرأسمالية الزراعية بأزمة الاقتصاد التابع. حيث كانت الرأسمالية الزراعية – قبل تلك الأحداث – تستثمر الفائض فى الأرض ثانية وتنفق جزءاً منه على السلع الترفية والكمالية وتترك كل المجالات الاقتصادية من تجارة وصناعة فى يد رأس المال الأجنبى والمتمصر. وجاءت تلك الأحداث لتثبت أن الأزمة ليست أزمة تسويق قطن وإنما هى أزمة اقتصاد قطن تابع.

وهكذا، أصبح الاقتصاد القطنى التابع، يضم قطاعاً صناعياً إلى جانب القطاع التصديرى (زراعة القطن)، ويعتمد على القطاع التصديرى فى توفير المواد الأولية وفى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية، وفق سياسة الإحلال محل الواردات من المنتجات المصنعة. وظل القطاع الصناعى يتوسع.. ففى تعداد ١٩٣٧، لوحظ أن ثلاثة أرباع عدد المصانع المثبت فى التعداد قد أُسس بعد عام ١٩١٨. وبدءاً من عام ١٩٣٧، بعد تنظيم الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونرو، بدأت الدولة المصرية تفاوض إنجلترا وفرنسا فى إلغاء صندوق الدين، وذلك ما تم فى ١٧ يوليو ١٩٤٠. ثم أقدمت الحكومة المصرية على تحويل الدين العام إلى دين وطنى، وصدر لذلك المرسوم بقانون رقم ٩٥ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٣.

وجاءت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لتمثل عمقاً متقدماً فى حركة التحرر الوطنى من التبعية السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية قامت بإجلاء الإنجليز من السلطة ثم إجلاء الوجود العسكرى البريطانى عن التراب الوطنى. وبذلك تحقق الاستقلال السياسى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تبنى نظام يوليو نوعاً من رأسمالية الدولة الوطنية. وقد تم ذلك عبر ثلاث مراحل : فى المرحلة الأولى (٥٢ – ١٩٥٦) كان الاتجاه نحو تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة، بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأرض ونقل رأس المال من الأرض للصناعة. وكشف النظام العسكرى عن استعداده للتحالف الصريح مع الرأسمالية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص المحلى والأجنبى.

وفى المرحلة الثانية (٥٧ – ١٩٦٠)، فرضت أحداث عدوان السويس، وتقاعس الرأسمالية الصناعية عن التحالف مع النظام العسكرى، تدخل الدولة بتمصير الشركات والأصول الأجنبية، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى للدولة (القطاع العام) بتوجيه رأس المال المحلى ضمن البرنامج الوطنى للتصنيع. وشهدت هذه المرحلة تكون

الفئة البيروقراطية العسكرية ودخولها فى صراع مكتوم مع الرأسمالية التقليدية (الصناعية والمصرفية)، ثم كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر – فى نهاية المرحلة – إيذانا بالتدخل المتزايد للدولة . ومن ثم السيطرة المتزايدة للفئة البيروقراطية العسكرية.

ثم تأتى المرحلة الثالثة (٦١ – ١٩٦٥) لتشهد التوسع الكبير فى القطاع الاقتصادى للدولة، ليقود عملية الانتقال. فتتدخل الدولة بتأميم أسهم ورءوس أموال الشركات، وفرض الحراسة، ثم مصادرة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين، إلى جانب خفضَ الحد الأعلى للملكية الزراعية، لتنتهى المرحلة بضرب الرأسمالية التقليدية، لتصبح سلطة التقرير الاقتصادى فى يد الفئة البيروقراطية العسكرية فى القطاع الاقتصادى للدولة والمؤسسة العسكرية (رأسمالية الدولة).

ومع الأخذ فى الاعتبار الدواعى السياسية للإصلاح الزراعى وتمصير الشركات والأصول الأجنبية ثم تأميم البنك الأهلى (بنك الإصدار) وبنك مصر، خلال الفترة (٥٢ – ١٩٦٠)، فإن ضباط يوليو واجهوا مأزقاً بعد تسلمهم للسلطة، تمثل فى انخفاض الدخل الذى كان من نتيجته انخفاض معدل الادخار المحلى – وبالتالى الاستثمار – فيما كان توجههم التوسع فى الاستثمار ضمن برنامج وطنى للتصنيع وفق سياسة إحلال الواردات من المنتجات المصنعة التى كانت مصر قد بدأتها منذ الثلاثينيات.

والحق أن التوسع فى الاستثمار والاستهلاك منذ عام ١٩٥٥ بنسبة تفوق الناتج المحلى، أفضى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات الجارية باضطراد بما أدى إلى الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية، بعد أن نضب معين مصر من الأرصدة الإسترلينية.

وبدءاً من عام ١٩٥٩، بدأ التوسع فى الاعتماد على الأفتراض الخارجى. وقبل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (عام ٦٠/١٩٦١)، كانت مصر قد اقترضت حوالى ٦٣٧ر٧ مليون جنيه منها ٤٢٠ر٦ مليون جنيه من الدول الرأسمالية المتقدمة و ٢٩٧ر١ مليون جنيه من الدول الاشتراكية. وهبطت أرصدة الإسترلينى فى يوليو ١٩٦٠ إلى ٢٣ر٥ مليون جنيه، والتى كان مجموعها قد بلغ عند تاريخ انسحاب مصر من منطقة الإسترلينى (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) ٣٦٥ر٢ مليون جنيه مصرى. ورغم سلسلة التأميمات خلال سنوات الخطة (٦٠/١٩٦١ – ٦٤/١٩٦٥)، إلا أن متوسط نسبة التمويل الخارجى إلى كل الاستثمار فى الأعوام الخمسة أكثر من ٢٧٪. انظر الجدول (١ – ٢).

جدول (١ – ٢)

التمويل الخارجي في مجمل استثمارات خطة (٦٠/١٩٦١ – ٦٤/١٩٦٥)

القطاعات	مجمل الاستثمارات	التمويل الخارجي (مليون جنيه مصرى)		
		من الدول الاشتراكية	من الدول الرأسمالية	الاجمالى
الإنتاج الزراعى	٣٥٥ر٠	٢٠ر٠	٥٤ر٠	٧٤ر٠
الصناعة	٥١٦ر٥	١٠٣ر٠	١٣٣ر٠	٣٣٦ر٠
النقل والمواصلات	٢٩٤ر٢	٦٦ر٠	١٧ر٠	٨٣ر٠
مشروعات متنوعة	٣٤٧ر٣	١٨ر٤	٦ر٠	٢٤ر٤
المجمـــــوع	١٥١٣ر٠	٢٠٧ر٤	٢١٠ر٠	٤١٧ر٤

المصدر:ب.أ. لوتسكيفتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى (٥٢ – ١٩٧١)، دار الكلمة للنشر، بيروت ، ١٩٨٠.

وفى عام ١٩٦٥، وصل إجمالى القروض إلى ١٩٣٨ مليون جنيه، منها ٦٥٠ مليون جنيه من الدول الرأسمالية بنسبة ٥٢ر٥٪، و ٥٨٨ مليون جنيه من الدول الاشتراكية بنسبة ٤٧ر٥٪.

ومع بداية عام ١٩٦٧، تقفز إجمالى القروض إلى ١٥١٥ر٩ مليون جنيه. منها ٨١٣ر٢ مليون جنيه من الدول الرأسمالية والكويت وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بنسبة ٥٣ر٧٪، ٧٠٢ر٧ مليون جنيه من الدول الاشتراكية[١٢].

وبعد ١٩٦٧ توقفت القروض الغربية المتوسطة والطويلة الأجل، وأصبح المصدر الرئيسى للاقتراض هـو اتفاق الخرطـوم ١٩٦٨، والذى تعهدت فيه السعودية والكويت وليبيا بضمان تعويض إيرادات قناة السويس بقية ٢٨٦ مليون دولار سنوياً. وواصلت دول الكتلة الشرقية تقديم مساعداتها بمتوسط ١٤٠ مليون دولار سنوياً، علاوة على لجوء مصر للتوسع فى استخدام تسهيلات الموردين من الدول العربية بمتوسط ٩٥ مليون دولار سنوياً[١٣].

وفى عام ١٩٧٠، لجأت مصر إلى حق الاقتراض الخاص من صندوق النقد الدولى، وانخفض احتياطى الذهب، بعد أن وصلت المديونية المصرية دائرة الخطر، حيث وصل عبء الأقساط والفوائد إلى ٥٠٪ من الصادرات[١٤].

وبنهاية عام ١٩٧١، بلغ حجم الديون غير العسكرية ١٨٠٠ مليون دولار سحب منها ١٣٠٠ مليون دولار، بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى[١٥].

ولابد من أن نسلم بأهمية العوامل الخارجية فى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى، ونعنى بها التزامات حرب اليمن، ثم وقف صفقات القمح الأمريكى، ثم حرب يونيو ١٩٦٧ بصفة خاصة، حيث تناقصت متحصلات مصر باستبعاد حصيلة المرور فى قناة السويس وصادرات بترول سيناء، وتزايد مدفوعات التسليح.

بيد أن الاستراتيجية الإنمائية التى اتُبعت، كان من الطبيعى أن تؤدى إلى اللجوء للاقتراض الخارجى. فقد ركزت الإستراتيجية الإنمائية فى قطاع الزراعة على التوسع الأفقى دون التوسع الرأسى والاستمرار فى إنتاج المحصولات التصديرية (خاصة القطن) مع الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (خاصة القمح)، بما مثل ضغطاً على ميزان المدفوعات، كما أن التصنيع وفق إستراتيجية الإحلال محل الواردات، مثل هو الآخر عنصراً ضاغطاً على ميزان المدفوعات، فلأن التصنيع لم يتجاوز حلقة الصناعات الاستهلاكية إلى حلقة الصناعات الرأسمالية، ظل الاعتماد على الخارج فى استيراد مستلزمات الصناعة من سلع وسيطة وقطع غيار ومعدات رأسمالية.

ولأن الاستراتيجية الإنمائية، استبعدت ضبط الاستهلاك العائلى والخاص، فقد نتج عن ذلك تزايد واردات السلع الاستهلاكية ونقص الإنتاج المتاح للتصدير. فخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، زاد الاستهلاك العائلى والخاص من ٩٧٥ مليون جنيه إلى ١٤٦٢ مليون جنيه[١٦]. وذلك مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج. غير أن التحدى الأكبر، كان فى قصور الادخار وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٪ فى أواخر الخطة الخمسية الأولى إلى ٧٪ فى الفترة ٦٨ – ١٩٧٠[١٧].

لقد كان قصـور الادخـار العنصر الـرئيسى وراء سلسلة التـأميمات لتمويل الخطة الخمسية، ثـم اللجوء إلى التمويل الخـارجى الذى وصـل إلى أكثر من ٣٦٪ من مجمل الاستثمارات فى إحدى سنوات الخطة.

جدول (٢ - ٢)

نسبة الادخار المحلى والتمويل الخارجى إلى الاستثمار فى خطة

(٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥)

السنـــــوات	الادخار الاجمالى إلى	التحويل الخارجى إلى
٦٠ / ١٩٦١	٩٢ر٩	٧ر١
٦١ / ١٩٦٢	٦٥ر٧	٣٤ر٣
٦٢ / ١٩٦٣	٦٥ر٣	٣٤ر٧
٦٣ / ١٩٦٤	١٣ر٧	٣٦ر٣
٦٤ / ١٩٦٥	٨٠ر٤	١٩ر٦
متوسط الفتـــرة	٧٢ر٨	٢٧ر٢

المصدر : د. حسين عمر، التخطيط الاقتصادى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

ديون الانفتاح

عادة ما يجرى الربط بين تجربة الرئيس السادات التى سُميت بالانفتاح فى سبعينيات القرن العشرين، وتجربة الخديوى إسماعيل فى سبعينيات القرن التاسع عشر، من حيث اللجوء إلى الاقتراض الخارجى لتمويل البناء الاقتصادى. وأحياناً، ما تُقارن تجربة السادات بتجربة سلفه عبد الناصر على صعيد التمويل الأجنبى للاستثمارات، فيبدو الخلاف بينهما فى الدرجة. وفى بعض المقارنات، يغدو السادات سفيها شديد السفه، مبذراً إلى أقصى الحدود، أقرب إلى الخديوى منه إلى عبد الناصر.

والحق أن ثلاثتهم : الخديوى وعبد الناصر والسادات، مع اختلاف الدرجة، ينتمون إلى الغرب القابض على رأس المال والتكنولوجيا الضروريين لتحديث مصر.

وعندما أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى، عام ١٩٧٤، كان الاقتصاد المصرى قد وصل إلى شفا الكارثة. فقد شهدت بداية السبعينيات انخفاض معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ليصل إلى ٢٪ سنوياً فى المتوسط، فى الوقت الذى بلغ معدل النمو الطبيعى للسكان ٣ر٢٪، نتيجة لتخفيض حجم الاستثمارات المدنية وتحويل الموارد المخصصة لها

لتمويل القوات المسلحة. وزاد عجز الميزان التجارى زيادة طفرية من ١٧٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٥٩٨ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤، أى بنسبة تتعدى ٢٤٠٪. وأدى ذلك إلى اللجوء إلى التوسع الضخم فى الاقتراض من خلال التسهيلات المصرفية، على فترات قصيرة جداً وبأسعار بالغة الارتفاع. فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣٪ من إجمالى حجم الدين عام ١٩٧٤. ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (الفوائد + الأقساط) ٢١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٥، وهو ما يعادل ٧٨٪ من قيمة حصيلة الصادرات كلها فى ذلك العام، بما خلق مشكلة سيولة خارجية حادة للاقتصاد المصرى. وساهمت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية التى عادت للتدفق عام ١٩٧٥ على تخفيف الأزمة، اضافة إلى المساعدات العربية التى وصلت إلى قيمة ٢٧٧٢ مليون دولار فى نفس العام[١٦].

ولئن كانت اختلالات الاقتصاد المصرى فى الفترة (٧٤ - ١٩٨١) قد أدت إلى التوسع السرطانى فى الاقتراض من الخارج، فإن القروض الخارجية أدت بدورها إلى تعميق تلك الاختلالات. فقد تدهور متوسط نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات إلى ٥٣ر٧٪ فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١). مقابل ٦٠ر٣٪ فى الفترة (٦٦/١٩٦٧ - ١٩٧٣)، ولذلك تناقصت مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى، فهبط معدل نمو الإنتاج الزراعى من ٣٪ فى بداية السبعينيات إلى ١ر٧٪ فى نهاية السبعينات. كما أخذ معدل نمو الناتج الصناعى فى الهبوط من ٢١ر٧٪ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ١٢٪ فى بداية الثمانينيات.

وانبنى على ذلك الخلل، نمو انفجارى فى فاتورة الواردات من ٥٩٨ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٦٢٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١. وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات من ١ر٧٪ فى الستينيات إلى ٢٤ر٤٪ فى السبعينيات.[١٧]. وأدى كل ذلك إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، بما دفع إلى اللجوء المستمر إلى الاستدانة من الخارج. وكان أن قفز حجم المديونية الخارجية من حوالى ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٤ إلى ١٩ر١ مليار دولار عام ١٩٨١.

واللافت للنظر أن الفترة (٧٤ - ١٩٨١) تزامن فيها تسارع نمو الديون الخارجية مع النمو الكبير فى إيرادات مصر من النقد الأجنبى من الموارد الأربعة الكبار (صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وعوائد المرور فى قناة السويس ودخل السياحة). حيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج القومى إلى ٤٥٪ من جملة الإيرادات الجارية بميزان المدفوعات عام ١٩٨١[١٨].

أما عن كيفية تعميق الديون الخارجية لاختلال الاقتصاد، فقد كشف توزيع القروض

الخارجية على القطاعات الاقتصادية، أنه قد خُصصت لمشروعات البنية الأساسية ما يوازى ٥٧ر٧٪ من جملة القروض، أما مشروعات الصناعة فلم يتجاوز نصيبها ١٥ر٧٪ من الجملة، وتدنى النصيب النسبى للقروض التى خصصت لقطاع الزراعة حيث اقتصر على ما يوازى ٥ر٧٪ من جملة القروض، ويُلاحظ أن منها مشروعات الرى والصرف وهى المشروعات التى يمكن أن تدخل فى نطاق مشروعات البنية الأساسية[19]. وبذلك عمّقت القروض الخارجية، اختلال البناء الاقتصادى لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الإنتاجى، ومن ثم انخفاض المساهمة الزراعية والصناعية فى كل من الإنتاج والناتج المحلى، وبالتالى انخفاض قدرة القطاعين على الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى، وزيادة الاعتماد على الخارج وعجز ميزان المدفوعات الجارية، ناهيك عن تأثير أقساط وفوائد تلك القروض على تفاقم العجز.

وتدخل الفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٠) لتمثل استمراراً واستكمالاً للفترة السابقة (١٩٧٤ – ١٩٨١) فى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجى. فقد قفز إجمالى الدين الخارجى من ١٩ر٩٠٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٥٩ر٥١ مليار دولار عام ١٩٨٩، ثم انخفض إلى ٣٩ر٨٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، نتيجة خفض الولايات المتحدة ٦ر٧ مليار دولار من الديون العسكرية وإلغاء الدول العربية لحوالى ٧ مليارات دولار من ديونها المستحقة على مصر بسبب موقفها السياسى من أزمة الخليج.

وقد استمر التوسع فى الاقتراض الخارجى، مع استمرار عجز ميزان المعاملات الجارية من ٩٢١ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٨١٩ مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ٢١١٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢١٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٦. ورغم أن ميزان المعاملات الجارية – سجل انخفاضاً عام ١٩٨٧ إلى ٨٨٠ مليون دولار ثم إلى ٥٣٩ مليون دولار عام ١٩٨٨ (بعد الاتفاق على برنامج للتصحيح الاقتصادى عام ١٩٨٧)، إلا أن العجز عاد إلى التزايد ليصل إلى ١٩٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٩ وإلى ١٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠[20].

جدول (٣ – ٢)

تطور حجم الاقتراض الخارجى للاقتصاد المصرى

٧٤ – ١٩٨١ (بالمليون دولار)

السنـــة	إجمالى الدين الخارجى التراكمى	إجمالى مدفوعات خدمة الدين (الأقساط والفوائد)	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالى الصادرات٪
١٩٧٤	٤٤٥٣ر٣	٥١٦ر٦	٢٤ر٥
١٩٧٥	٧٢٧٥ر١	٥٩٤ر٩	–
١٩٧٦	٨٧٨٩ر٢	٦٧٧ر٩	٢٤ر٠
١٩٧٧	١٢٥٨١ر٠	١١٠٧ر٩	٣٣ر٢
١٩٧٨	١٤٣١٥ر٤	١٢١٤ر٧	
١٩٧٩	١٥٨٨٣ر٣	١٠٥٣ر٨	٢٤ر٠
١٩٨٠	١٧٨٧٤ر٣	١٤١١ر٤	٢١ر٠
١٩٨١	١٩١٠٦ر٠	١٩٠٤ر٣	٢٧ر٥

المصدر : Wold Bank, World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1984-85 edition, Washington D.C., 1985.

وقد نتج ذلك العجز بشكل أساسى عن تزايد الواردات من السلع والخدمات من ٩ر٧٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٥ر٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٩. يضاف إلى ذلك تزايد أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد من ١ر٣٦١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ما يزيد عن ٣ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٠[21].

ومن العوامل التى أثرت بشكل واضح فى عجز ميزان المدفوعات والتوسع فى الاقتراض الخارجى، تدهور إيرادات النقد الأجنبى خاصة من تحويلات المصريين بالخارج وصادرات البترول وقناة السويس، نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار البترول العالمية. وكانت تلك الموارد إلى جانب السياحة تمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة الإيرادات الجارية بميزان المدفوعات عام ١٩٨١.

هوامش ومراجع (٢)

(1) M. Sabry, Empire Egyptien sous Ismail et L'ingérence Anglo-Francaise (1863 - 1879), Libre Orientaliste Paul Gonthmer, Paris, 1933.

(٢) تيودور روزشتين، خراب مصر ١٨٧٥ – ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١.

(٣) د. أنور عبد الملك، نهضة مصر : تكوين الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ – ١٨٩٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

(٤) رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٥) رضا هلال، صناعة التبعية، المصدر السابق ذكره ص ٣٦.

(٦) ورد فى :

A.E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, Green and Co. 1936.

(٧) تفاصيل قروض ومشروعات إسماعيل فى : رضا هلال، صناعة التبعية، م. س. ذ. ص ٢٥.

(٨) الكسندر شولش، مصر للمصريين : أزمة مصر الاجتماعية والسياسية (١٩٧٨ – ١٨٨٢)، تعريب د. رءوف عباس حامد، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٣.

(9) Lord Cromer (Sir E. Baring) Modern Egypt, 2 vols. London, 1908.

(10) Lord Cromer, Modern Egypt, Op. cit.

(١١) انظر فى ذلك : رضا هلال، صناعة التبعية، ص ٤٣ – ٤٥.

(١٢) ف. أ. لوتسكنفيتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى (٥٢ – ١٩٧١)، ترجمة د. سلوى أبو سعدة ود. واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

(13) Khalid Ikram, Economic Management in a Period of Transition, Op. cit.

(١٤) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الثانى / ١٩٧٢.

(١٥) معهد التخطيط القومى، تطور التجارة الخارجية ٥٩ / ١٩٦٠ – ١٩٧٠، القاهرة، ١٩٧٨.

(١٦) رضا هلال، صناعة التبعية، م. س. د.، ص ٥٩ – ٦٠.

(١٧) معهد التخطيط القومى، تخطيط التجارة الخارجية ٥٩ / ١٩٦٠ – ٨٤ / ١٩٨٥، مذكرة ١٤٢١ / ١٩٨٦.

جدول (٤ – ٢)

مؤشرات الديون الخارجية المصرية (١٩٨٣ – ١٩٩٠) (بالمليار دولار)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
اجمالى الديون الخارجية	٣٢٫٤٥٩	٣٥٫٠٠١	٤١٫٨٣٦	٤٦٫٠٤١	٥٠٫٧٨٣	٥٢٫٠٢٧	٥١٫١٠٩	٣٩٫٨٨٩
الطويلة الأجل	٢٧٫٠١٣	٢٧٫٥٠٧	٣٥٫٤٢٧	٣٨٫٦٨٩	٤٤٫١٩٨	٤٥٫١٣٦	٤٣٫٣٥٢	٣٥٫٢٤٢
تسهيلات صندوق النقد	٫٢٣٨	٫٢٠٩	٫١٨٤	٫١٤٤	٫٢٦٢	٫١٩٠	٫١٦١	٫١٢٥
قصيرة الأجل	٥٫٢٠٧	٥٫٧٨٨	٦٫٢٢٦	٧٫٢٠٧	٦٫٣٢٣	٦٫٧٠٠	٧٫٦٤٦	٤٫٥١٨
أعباء خدمة الديون	٢٫٢٧٨	٢٫٦١٣	٣٫٠١٤	٢٫٨٧١	١٫٨٠٩	٢٫٨٩٢	٣٫٣٧٥	٣٫٤٠٥

المصدر : W.B., World Debt Tables (1991 - 1992) External Debt of Developing Counries, Washington D.C., 1992.

(18) IBRD, Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, Report No. 4136 - Egt, October, 1982.

(١٩) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار، دور الانعقاد العادى الخامس، ١٩٨٥.

(20) World Debt Tables 1991 - 1992, External Debt of Developing Countries, Volume 2. Country Tables, Washington D.C. 1992, p. 122.

(21) World Debt Tables 1991 - 1992, Op. cit.

(٣) مأزق التكنولوجيا

تكون بداية ذات دلالة، أن نبدأ بوصف الجبرتى للمركز العلمى الذى أقامه الفرنسيون (إبان الحملة الفرنسية على مصر) فوق تل العقارب بالناصرية. يقول الجبرتى " من أغرب ما رأيته فى ذلك المكان أن بعض الفرنسيين قد أخذ زجاجة، وصب منها شيئاً فىَ كأس ثم صب عليه شيئا من زجاجة أخرى فعلا الماء وتصاعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما فى الكأس وصار حجراً أصفر.. " ويستطرد الجبرتى حتى يقول : " ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا .. ".(*)

ومنذ ذلك التاريخ والذى يعود إلى نهاية القرن ١٨ بدأ احتكاك مصر الحديثة بالتكنولوجيا الأجنبية، ودخلت المشكلة التكنولوجية مشروع النهضة المصرية مروراً بتجربة محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر، وتجربة المشروع الاقتصادى الوطنى فى الثلاثينيات (شركات بنك مصر) ثم التجربة الناصرية، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادى.

وفى كل تلك التجارب اختلف الخيار التكنولوجى. ورغم ذلك فقد كان " خياراً غير ملائم" فى كل التجارب، انتهى بالتبعية (التكنولوجية) لطرف دولى هو فرنسا فى تجربة محمد على، وانجلترا فى تجربة الثلاثينيات.. والاتحاد السوفيتى فى التجربة الناصرية.. والولايات المتحدة الأمريكية فى التجربة الراهنة.

وهو خيار أدى إلى نقل منتجات التكنولوجيا دون (نقل التكنولوجيا)، ولذلك لم يؤد إلى إرساء قاعدة صناعية تكنولوجية، ولا يمكن إنكار محاولة وآثار تجربة محمد على والتجربة الناصرية فى هذا المجال.

وإذا كان التاريخ هو السياسة الماضية، فلابد أن يكون مدخلا لفهم السياسة الراهنة وخبرة لاستشراف المستقبل. فليس من عجب أن السياسة الراهنة قد عمّقت ليس فقط التبعية (التكنولوجية) لطرف دولى، وإنما زادت من تبعية (الاقتصاد القومى) واعتماده على الخارج..

(*) عاش عبد الرحمن الجبرتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، وفى كتابه «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» يسجل مظاهر أزمة الحياة الدينية و الفكرية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ثم أحداث الحملة الفرنسية على مصر وما بعدها، ليغطى تاريخ مصر بين عامى ١٢١٢هـ (١٧٩٧ م) و ١٢٣٦هـ (١٨٢٠ م)

فقد أفرزت خيارا تكنولوجيا غير ملائم أدى إلى إهدار الموارد الاقتصادية وتكريس اختلال الاقتصاد المصرى. وهو فى نفس الوقت خيار اعتمد على نقل منتجات التكنولوجيا دون نقل التكنولوجيا، مما حال دون إرساء قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتية، بل أنه عصف ببعض الحلقات الصناعية والتكنولوجيا الموجودة انطلاقاً من هدف جذب رأس المال الأجنبى.

ولما كان هذا واقع الخيار التكنولوجى الراهن فإن استمراره يضعنا أمام محاذير عديدة، بل سيكون نوعاً من السفه وتبديد الموارد فى السنوات القادمة بالنظر إلى أزمة الدين الخارجى الطاحنة، ومشكلة الطاقة، ومشكلة تلوث البيئة.

الخيار التكنولوجى

تعنى التكنولوجيا تطبيق المعرفة العلمية فى استغلال وتجديد قوى الانتاج، وبالمعنى العام هى تطبيق العلم. ويصبح الخيار التكنولوجى "اختيار تطبيقات العلوم المناسبة لتحقيق أهداف إنتاجية محددة ". هذا الخيار تحدده اعتبارات عديدة:

– اعتبارات سياسية حيث أن الخيار التكنولوجى هو خيار سياسى بالأساس تحكمه الخلفية الفكرية والاجتماعية للصفوة السياسية الحاكمة، وطبيعة العلاقة بين النظام السياسى والنظام الدولى السائد.

– واعتبارات اقتصادية حيث يتوقف الخيار التكنولوجى على التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى، ويتوقف أيضاً على نوعية الفن الإنتاجى المستخدم أى اعتماده على كثافة عنصر رأس المال أو كثافة عنصر العمل.

بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية، وتتعلق بنوع الثقافة الاجتماعية (قيم ومدركات المجتمع) من ناحية التقليدية أو العصرية، وتتعلق أيضا بوضع الهرم التعليمى من حيث نسبة الأمية، ونسبة المتعلمين الفنيين، ونسبة التكنوقراط، ونمط البحثين العلمى والتكنولوجى.

ولما كان الخيار التكنولوجى خياراً سياسياً بالأساس أى خيار الصفوة السياسية الحاكمة، فإنه قد يكون خياراً ملائماً لمعطيات البيئة وقد يكون خياراً سياسياً غير ملائم للبيئة وانعكاساً لمدركات ومصالح الصفوة الحاكمة وتحالفاتها الداخلية والخارجية.

فقد يكون الخيار التكنولوجى خياراً لتكنولوجيا كثيفة رأس المال فى بلد يتميز بندرة عنصر رأس المال وكثافة (ووفرة) عنصر العمل، وقد يكون خياراً لتكنولوجيا متقدمة فى بلد

يتميز القطاع الصناعى فيه بالهامشية، وبعدم وجود مركز للبحثين العلمى والتكنولوجى لتطويع تلك التكنولوجيا.

وهذا ينقلنا إلى نقل التكنولوجيا.

مشكلة نقل التكنولوجيا

يعتبر مفهوم، نقل التكنولوجيا Transfer of Technology مفهوماً مضللاً أصبح شائعاً فى الكتابات الاقتصادية ويستخدم لتبرير التبعية التكنولوجية، بل ومحاولة طمسها فكرياً. والحقيقة أن التكنولوجيا غير قابلة للنقل أصلاً[١]. لأنها نسق اجتماعى كامل يرتبط عضوياً بالفن الإنتاجى السائد فى المجتمع، وإنما يمكن فقط نقل مخرجاتها أو مخرجات النظام الإنتاجى والتى تقتصر فى حالة البلدان النامية على نقل الآلات والأشخاص ولا يتم نقلها كمعلومات.

وفى دراسة لباحثة مصرية[٢]، صنفت مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة حسب طبيعتها وقابليتها للنقل إلى ثلاث مجموعات : –

– مستلزمات مؤسسية غير قابلة للنقل وتشمل الأطر والنظم والعوامل التنظيمية والبنائية والأجهزة الإدارية والإشرافية والفنية والتخطيطية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالجهاز الإنتاجى مثل السياسة التكنولوجية، وسياسات البحث العلمى وطاقات الأجهزة البحثية وتوافر الهياكل الأساسية لنظم التعليم والتدريب والتأهيل والمهنى.

– مستلزمات فنية قابلة للنقل وتشمل الخبرات العلمية والعملية لتركيب ولتشغيل وصيانة الآلات والمعدات، وتسمى هذه المستلزمات "التكنولوجيا الصلبة Hardware Tech ويمكن القول إن الآلات والمعدات والأدوات تصنع عادة لمواجهة خصائص ومتطلبات وإمكانيات بيئة معينة وقد يؤدى نقلها إلى بيئة ذات خصائص ومتطلبات وإمكانيات مختلفة إلى التقليل من كفاءتها لأن نقلها يعتمد على عدة اعتبارات منها الطاقة الإنتاجية ودرجة الميكنة والتشغيل والصيانة وكثافة رأس المال.

ويتم نقل المستلزمات الفنية (الخبرات) والمستلزمات المجمدة (الآلات والمعدات والأدوات) فى حزمة تكنولوجية Technology Package أو من خلال تقديم مصانع كاملة بطريقة تسليم المفتاح " Turn-Key Point " ويتم تسليم " الحزمة التكنولوجية " والمصانع الكاملة فى إطار

سياسة عامة للاقتصاد القومى والصناعة، تتم فى بلاد ومناطق العالم الثالث فى صورة "إحلال الواردات Lmport-Substitution " وفى بلاد ومناطق أخرى فى صورة " تطوير الصادرات Export-Promotion " أو فى مزيج منهما. وفى جميع هذه الحالات ترتبط التجربة الصناعية بالخارج ولا سيما برباط التبعية التكنولوجية (٤).

وبذلك تكون تسمية نقل التكنولوجيا – كما وصفها أحد الكتاب العرب – نوعاً من التجاوز أصبح شائعاً، ولكنه يختزل مشكلة نقل التكنولوجيا بقوله: إن عمليات شراء الآلات والمعدات والأدوات الحديثة التى تقبل عليها الدول النامية لا تمثل نقلاً للتكنولوجيا ولكنها مجرد صفقات تجارية تتعلق بسلع رأسمالية، ولا يترتب عليها رفع أو تحسين المستوى التكنولوجى للمشترى .. وهذه العمليات خالية من أى مضمون تكنولوجى(٥).

ونخلص إلى أن مشكلة نقل التكنولوجيا تتخلص فى نقل مخرجات التكنولوجيا Tech-Outputs من آلات ومعدات وأدوات وخبراء دون نقل السر التكنولوجى Know How إلى الدول النامية. هذه المخرجات التكنولوجية هى مخرجات الفن الإنتاجى فى المجتمع الذى نقلت منه وقد لا تتلاءم مع متطلبات وإمكانيات المجتمع الذى نقلت إليه، فيعجز عن تطويعها وتطويرها، وبذلك يكون الخيار التكنولوجى خياراً غير ملائم ارتضى التبعية التكنولوجية فى إطار من التبعية الاقتصادية والسياسية.

وتتحقق التبعية التكنولوجية من خلال عدة آليات : –

– الصفقات التجارية غير المتكافئة: نظراً للطبيعة الاحتكارية لسوق التكنولوجيا والعجز التمويلى فى الدول النامية، ويتم من خلالها توريد مصانع كاملة وحزم تكنولوجية ويكون ثمنها فى معظم الحالات المحصول الرئيسى للتصدير (ومثالها القطن المصرى مقابل المستلزمات التكنولوجيا السوفيتية).

– الاستثمار الأجنبى: سواء كان مباشراً عن طريق الشركات متعدية الجنسية Transnational أو غير مباشر عن طريق المشاركة مع القطاع الاقتصادى للدولة أو القطاع الخاص الوطنى Joint Ventures ويتم فى هذه الحالة نقل مخرجات التكنولوجيا مع رأس المال (ومثاله مشروعات الانفتاح الاقتصادى).

– القروض والمنح الخارجية: سواء كانت متعددة الأطراف (من عدة دول) أو ثنائية (من دولة أو منظمة دولية) وفى هذه الحالة يكون الخيار التكنولوجى فى أضيق الحدود (ومثالها المعونة الأمريكية).

وتلك الآليات هى روابط التبعية للخارج بالمعنى العام، وليست مجرد آليات للتبعية التكنولوجية وإهدار فرصة الخيار التكنولوجى الملائم.

ما هو الخيار التكنولوجى الملائم ؟

يقصد به خيار " التكنولوجيا الملائمة Appropriate Tech " ومن واقع تعريف منظمة اليونيدو " UNIDO " هى " التوليفة التكنولوجية Tech.mix " التى تساهم بدرجة أكبر فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع الأخذ فى الاعتبار درجة توافر الموارد وظروف التطبيق فى كل دولة " وهو مفهوم متحرك ومرن لابد أن يتغير مع تغير ظروف وقدرات الدولة "(٦).

وفى رأى أحد الكتاب(٧) ان التكنولوجيا الملائمة للدول النامية هى التكنولوجيا الوسيطة Intermediate Tech. وهى التكنولوجيا التى تحتل مركزاً وسيطاً بين التكنولوجيات البدائية المستخدمة فى الدول النامية والتكنولوجيات الكثيفة رأس المال والمعقدة المستخدمة فى الدول النامية والتكنولوجيات الوسيطة كما يحددها (Schumacher) كثيفة العمل وغير معقدة وتصلح للاستخدام فى وحدات إنتاجية صغيرة بشكل منتشر. ومثل هذه التكنولوجيا تكون أعلى من التكنولوجيات البدائية المتهالكة وفى نفس الوقت أقل تكلفة من التكنولوجيات الحديثة وهى تساهم بشكل فعال فى حل مشكلات البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية فى الدول النامية.

ولاختيار التكنولوجيا الملائمة ولكى يكون الخيار التكنولوجى ملائماً، لا نغفل ضرورة وجود قاعدة أساسية للبحثين العلمى والتكنولوجى لإرشاد صانع القرار إلى الخيار الملائم فى ظل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والتى أشرنا إليها آنفاً، ولا نغفل ضرورة وجود مرفق التطوير التكنولوجى حتى يمكن تطويع المخرجات التكنولوجية (بالمعنى الذى أشرنا إليه) لحاجات وإمكانيات المجتمع التى نقلت إليه.

ولكن يبقى الخيار سياسياً.

خبرة الخيار التكنولوجى المصرى

مثلت التقنيات (مخرجات التكنولوجيا) التى أدخلتها الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨) تحدياً للصفوة المصرية. ولم يكد يمضى عقد واحد من الزمان حتى بدأت تلك الصفوة تعب من مناهل المعارف الأوروبية وتسعى لنقل التكنولوجيا وتحاول بناء قاعدة صناعية وتكنولوجيا ذاتية (تجربة محمد على) متحدية الأطار الدولى ومتجاوزة إطار القدرات المحلية

وكان ذلك حجر العثرة الذى جعل مشروع النهضة يكبو، وجعل الخيار ينصاع لمركزى القوة فى النظام الدولى (إنجلترا وفرنسا)، تمهيداً للاحتلال الاجنبى (الإنجليزى) حيناً طويلاً من الدهر.

رغم ذلك لم تعدم مصر المحتلة وجود صفوة حاولت فى العشرينيات والثلاثينيات إنقاذ مشروع النهضة من عثرته، وتمثلت تلك المحاولة فى جهود طلعت حرب ومجموعته فى إنشاء بنك مصر وشركاته كنموذج لمشروع اقتصادى وطنى. ولكن فى ظل الاستقلال الشكلى الذى حصلت عليه مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ظل الخيار فى يد رأس المال الأجنبى والرأسمالية المصرية المتحالفة معه.

ثم أتت بعد ذلك حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وحاولت الحركة فى البداية جذب رأس المال الوطنى للصناعة، وقدمت له التسهيلات والمزايا لهذا الهدف ولكنها فشلت فى هذه المحاولة. وبعد تمصير المنشآت والأصول الأجنبية فى أعقاب العدوان الثلاثى (١٩٥٦) تبنت الدولة برنامج السنوات الخمس لإقامة عدد من الصناعات واستكملته من خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٦٠ – ١٩٦٥، فى ظل سياسة إحلال الواردات كخيار تكنولوجى. وأقامت من خلال ذلك الخيار عدداً من الصناعات الاستهلاكية ولكنها فشلت فى اقامة قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتية لإنتاج الآلات ومستلزمات الإنتاج وظلت التبعية التكنولوجية قائمة.

وننتقل من الإجمال إلى التفصيل :

تجربة محمد على: حاول محمد على الذى حكم مصر خلال المدة من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٩ فيما بين سنة ١٨١٦ وأواخر سنة ١٨٣٠ إقامة صناعة حديثة ملكاً للدولة وتحت رقابتها.

ويذكر روبرت مابرو، وسمير رضوان[٨] أن محمد على فى مقابلة له مع بورنج قال "إن استمراره فى عملية التصنيع كان من أجل تعويد الشعب على الصناعة أكثر من تحقيق الربح"، مما يؤكد أن التفسير الحربى ظلم لتجربة محمد على. فقد كان الجيش سوقاً كبيرة محمية للصناعة وكانت الترسانة البحرية، بما فيها من مسابك وورش، مكاناً لتدريب العمال المهرة ووسيلة لتزويد المصانع الأخرى بالمعدات والأجزاء الخفيفة.

ويقدر مجموع الاستثمارات فى الصناعة بين عامى ١٨١٦ – ١٨٣٨ بحوالى ١٢ مليون جنيه إسترلينى[٩]، أما عن هيكل الصناعة فقد تضمن صناعة السلع الاستهلاكية وصناعة السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) والأسلحة.

* وشملت الصناعات الاستهلاكية صناعات السكر، وزيت الطعام ومنتجات الألبان، والجلود والزجاج، والورق والكيماويات، وصناعات القطن، والصوف، والحرير والكتان من مرحلة الغزل إلى النسيج إلى التبييض ثم الصباغة. ولا يخفى أن مصر لم تدخل صناعة النسيج مرة أخرى إلا بعد حوالى قرن من محاولة محمد على.

* وشملت الصناعات الرأسمالية صناعة آلات النسيج فى مسبك القاهرة، وكانت مصانع القطن تعتمد على الحصول على معداتها من ورش القاهرة، وكان محمد على قد أنشأ ١٥٠ ورشة فى قليوب.

وفى ترسانة الإسكندرية تم تصنيع البواخر، وفى مصانع القلعة الثلاثة كانت تصنع المدافع والبنادق والذخائر، وفى مصنع بولاق كانت تصنع المدافع والأسلحة الصغيرة والنحاس وفى مصنع حوض المرصود كانت تصنع البنادق.

* وكان محمد على يستورد بعض الآلات من الولايات المتحدة الأمريكية، والخبرة التكنولوجية من فرنسا وروسيا، والعمالة من الهند.

وهكذا حاول محمد على إرساء قاعدة صناعية وتكنولوجية مصرية فى وقت مبكر، ورغم ذلك فقد كان الخيار التكنولوجى فى تلك المحاولة غير ملائم لعدد من الأسباب منها أن الخيار قفز فوق القدرات المحلية لمصر المملوكية المتخلفة التى عدمت وجود كوادر وأساس صناعى للقفز من اقتصاد كفائى إلى اقتصاد معقد.. ومنها أن الخيار تجاهل الإطار الدولى، بل حاول كسره، وكان الرد معاهدة ١٨٣٨ بين إنجلترا وتركيا والتى قضت بإلغاء الاحتكارات فى الإمبراطورية العثمانية، وقبلها معاهدة ١٨٢٠ بحرمان مصر من حقها فى فرض رسوم جمركية على وارداتها.

كذلك فان الخيار اعتمد على محمد على كفرد لعدم وجود مؤسسات تتبنى ذلك الخيار وتكفل استمراره. وسواء كان هذا الخيار لتعضيد المؤسسة العسكرية أو كانت المؤسسة العسكرية وراء هذا الخيار، فقد استنزف الجيش الموارد وهى محدودة أصلاً. ولا تقلل المآخذ السابقة من عمق الاختيار التكنولوجى لمحمد على الذى يعد وبحق كما أسماه دودويل "مؤسس مصر الحديثة"، أو من تجربة التحديث المصرية فى ذلك الوقت والتى جعلت من مصر العنصر الحيوى الوحيد فى الإمبراطورية العثمانية كما قال كارل ماركس[١٠].

تجربة مصر المحتلة: بانهيار تجربة محمد على الصناعية (آخر مصنع كان مصنع

الألمان فى شبرا ١٨٤٤) انتهى عهد هام من تاريخ مصر الاقتصادى الحديث. وظل الاقتصاد المصرى حتى بداية الاحتلال الإنجليزى الفعلى (١٨٨٢) يعتمد كلية على النشاطات المتعلقة بتمويل وتجهيز تجارة ونقل محصول القطن، وفى غضون هذه المدة وكما ذكر مايرو ورضوان(١١) كان الاقتصاد المصرى اقتصاداً زراعياً بحتاً اتجه لناحية واحدة هى فلاحة القطن وتصديره.

وفى سنة ١٨٩٠، أى بعد فوات نصف قرن على نهاية تجربة محمد على، بدأ يظهر قطاع صناعى صغير تموله وتمتلكه شركات أجنبية وأجانب مقيمون. وكان النمط الصناعى المترتب على ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل نمط تابع فى اقتصاد تابع عماده تصدير القطن واستنزاف الجزء الأكبر من فائض التصدير فى خدمة وتسديد الدين العام وتحويل أرباح رأس المال الأجنبى والاستيراد من الخارج وما تبقى جذبه قطاع التصدير نفسه وقطاع الخدمات (البنوك والتأمين) الأجنبى. وظل الوضع السابق حتى عشرينيات هذا القرن حيث طرأت ثلاثة متغيرات جديدة وهى: أزمة الكساد العالمى التى انعكس أثرها على محصول التصدير وأدت إلى ركود الطلب العالمى على القطن، وظهور المشروع الاقتصادى الوطنى الذى تمثل بمجموعة شركات بنك مصر، والإصلاح الجمركى لسنة ١٩٣٠. وأدى المتغير الأول إلى ادراك الصفوة خطورة الاعتماد على تصدير القطن وضرورة إقامة صناعات جديدة، وأدى المتغير الثانى إلى إنشاء إحدى وعشرين شركة، وأدى المتغير الثالث إلى تزويد الصناعات الناشئة بحماية جمركية.

وأفضت العوامل الثلاثة مجتمعة إلى اتباع نمط جديد من التصنيع تميز بسياسة الإحلال محل الواردات، وعززته الحرب العالمية الثانية لصعوبة الاستيراد واتساع السوق (وجود الجيش الإنجليزى) وعجز الميزان التجارى(١٢). ورغم ذلك كان الخيار التكنولوجى بيد رأس المال الأجنبى والرأسمالية الصناعية المصرية المتحالفة معه، وفشل هذا النمط فى تعديل الطابع الاستعمارى للاقتصاد ككل على حد تعبير رضوان.

التجربة الناصرية : مع بداية الخمسينيات كانت الصناعة المصرية قد أكملت ما يمكن تسميته المرحلة الأولى للتصنيع، وهى مرحلة تعتمد على الموارد الأولية من القطاع الزراعى ولا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، إذ أنها تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة مثل الملابس والأحذية والمواد الغذائية المصنعة والأدوات المنزلية والأثاث التى تحتاجها السوق المحلية.

ومع ذلك، ظلت الصناعة لا تسهم إلا إسهاماً قليلاً فى الناتج القومى أو فى تشغيل العمالة أو فى التصدير (١٠٪ من الإنتاج الصناعى للتصدير من غزل القطن ونسيجه)(١٣).

ولذلك، كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد فى صالح الصناعة فكان الاتجاه نحو التصنيع. وشهدت الفترة (٥٧ – ١٩٦٥) تكوين القطاع العام الصناعى فى ظل سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة واعتمد الخيار التكنولوجى على الأساليب التالية(١٤).

* شراء حقوق التصنيع لبعض السلع من الشركات الأجنبية. وقد استخدم هذا الأسلوب فى التعامل مع الشركات الغربية فى صناعة الأدوية والصناعات الإلكترونية والهندسية (شركة تليمصر – بنها للصناعات الإلكترونية – النصر للتليفزيون – سيارات فيات).

* شراء السلع الإنتاجية والوسيطة بالعملات النادرة القابلة للتحويل دون أن يتوفر لها تمويل تيسيرى.

* إقامة فروع للشركات الأجنبية ومشاركة بعض الشركات الموجودة كما حدث فى حالة الصناعات الدوائية والصناعات الإلكترونية.

ورغم أن التجربة تمثل تقدماً كبيراً فى العمق الصناعى المصرى لأنها تجاوزت حلقة الصناعات الاستهلاكية، إلا أنها لم تبلغ حلقة الصناعات الرأسمالية، لأن الخيار التكنولوجى اعتمد على نقل " منتجات التكنولوجيا " دون نقل السر التكنولوجى Know How ولم يؤد إلى إرساء قاعدة تكنولوجية ذاتية تمكن من التطويع والتطوير، وبذلك وقعت التجربة فى " فخ التبعية التكنولوجية ".

الخيار التكنولوجى الراهن

شهدت الفترة التى تلت خطة التنمية الخمسية (٦١ – ١٩٦٥)، وهى الفترة التى امتدت بين عامى ١٩٦٦ – ١٩٧٣، انكساراً حاداً لتجربة التنمية فى مصر. فقد انخفض معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ليصل إلى ٢٪ سنوياً فى المتوسط فى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو الطبيعى للسكان ٣ر٢٪ سنوياً فى المتوسط خلال نفس الفترة، وزادت نسبة الاستهلاك الكلى إلى الناتج القومى الإجمالى إذا ما قورنت بالفترة التى سبقتها، مما أدى إلى انخفاض معدل الادخار المحلى وبالتالى معدل الاستثمار بالمقارنة بالفترة السابقة عليها(١٥). وبالتالى كانت خمس سنوات من الشلل كما سماها الدكتور جلال أمين بل كانت سنوات من انعدام السياسة

الاقتصادية وفقدان السيطرة على التصرف فى السياسة والاقتصاد على السواء[16]. ومن ثم لا مجال للحديث عن خيار تكنولوجى فى تلك الفترة.

وعادة ما تُتخذ المؤشرات الاقتصادية لتلك الفترة كوسيلة لتبرير تبنى ما سمى " سياسة الانفتاح الاقتصادى " لأن البديل فى أنظار بعض أنصار هذه السياسة كان استمرار تخفيض حجم الاستثمارات المدنية وتحويل الموارد المخصصة لها لتمويل إعادة بناء الجيش[17].

كما تقدم تبريرات أخرى مختزلة، مثل الحصول على القروض والمساعدات الأجنبية أو تغير مدركات وانتماءات الصفوة الحاكمة، أو تغير السياسة الخارجية لمصر مع بدايات السبعينيات وطرد الخبراء السوفييت من مصر.

وبعيداً عن أن مثل هذه المحاولات لتفسير التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تقدم إلا تبريرا أحادياً يعجز عن تفسير ذلك التحول، فإنها كانت هى نفسها بمثابة المعجّل بإحداث التحول دون أن تكون سبب التحول. فقد تشكلت تجربة (الانفتاح الاقتصادى) فى رحم التجربة السابقة (تجربة رأسمالية الدولة)، التى بدأت هى الأخرى بمحاولة جذب رأس المال الوطنى والأجنبى وحينما فشلت فى هذه المحاولة بادرت إلى تأميم الأصول والشركات الأجنبية بعد عدوان السويس ١٩٥٦، ثم اتجهت لتأميم ومصادرة وفرض الحراسة على الأصول والشركات المصرية فى الفترة (٦١ – ١٩٦٤) لتكون ملكاً خاصاً للدولة. وبدأ الاقتصاد المصرى يدور فى دورتين: دورة القطاع الاقتصادى للدولة ودورة القطاع الخاص، واستطاع القطاع الخاص أن يحقق تراكماً كبيراً من خلال استثماراته الخاصة فى الزراعة والتجارة والصناعات الصغيرة والمقاولات ومن خلال الاستفادة من تسربات القطاع العام التى تمثلت فى الاستثمارات التى قام بها القطاع الخاص للقطاع العام ولو من الباطن، وفى تنفيذ عقود التوريد التى قام بها القطاع الخاص للقطاع العام، وفى الاستفادة من سياسة الدعم الحكومى للسلع والخدمات والطاقة [18].

وفى ذات الوقت تعرّض القطاع الاقتصادى للدولة للإجهاد لظروف المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وعجز الإدارة وعجز الهياكل التمويلية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ تنكر كثيرون لدور القطاع العام، وبرزت الدعوة لإحلال القطاع الخاص بعد أن قويت شوكته، وتبنى هذه الدعوة تحالف أفراد الإدارة العليا فى القطاع العام والشرائح العسكرية التى استفادت من التجربة السابقة اجتماعياً واقتصادياً، وأبناء الطبقة العليا التى حكمت مصر قبل الثورة والرأسمالية الناشئة، وكانت الصفوة الحاكمة ضمن هذا التحالف. وكان لابد أن يواكب تحقيق ذلك

الانفتاح الاقتصادى التصالح مع إسرائيل، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجذب رأس المال الأجنبى بعد أن يحل السوفييت عنهم ويرحلوا. وتوالت القوانين التى ترسى قواعد "سياسة الانفتاح الاقتصادى" ابتداء بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، ثم صدرت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتأكيد أهمية الانفتاح الاقتصادى، كأساس للسياسة الاقتصادية، ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥، وفى إطار هذا القانون أصبح مجال الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص والأفراد، ثم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ لتحرير التعامل بالنقد الأجنبى فى الداخل[19].

ولسنا هنا فى معرض تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى وحصادها فهذا أمر عالجناه فى بحث منفصل. لكننا بصدد تحديد آثار الاستثمار الأجنبى والمشترك والمحلى على الخيار التكنولوجى المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى من خلال مؤشرات اقتصادية لابد وأن تعكس حصاد تلك السياسة.

الاستثمار الأجنبى: حدّد القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (المعدل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى) إطار الاستثمار الأجنبى(*) لتحقيق أهداف التنمية من خلال سياسة الدولة وخطة التنمية، واشترط أن يشتمل الاستثمار على نقد أجنبى وتكنولوجيا وذلك فى المجالات الرئيسية وهى التصنيع، التعدين، استصلاح الأراضى، الإنتاج الحيوانى والثروة المائية، الإسكان، البنوك، توظيف الأموال، شركات إعادة التأمين (بعملات حرة أو فى شكل مشروعات مشتركة) وفى المقاولات (٥٠٪ رأس مال مصرى على الأقل) وبيوت الخبرة (مشروعات مشتركة) ولرأس المال المصرى أن ينشىء مشروعات فى ظل هذا القانون ويتمتع بنفس المزايا منفرداً أو مشتركاً مع رأس المال الأجنبى (العربى فى الإسكان) و (العربى والأجنبى بالعملات الحرة فى البنوك).

والضمان المقدم عدم جواز المصادرة أو التأمين. أما المزايا فهى استثناءات من بعض مواد قوانين العمل والرقابة على الصرف والاستيراد والإسكان، وأما التسهيلات فتضمن الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد لمدة خمس سنوات أو ثمانى سنوات (أهمية المشروع للتنمية) أو عشر سنوات (مشروعات التعمير والمدن الجديدة).

وبعد هذه الضمانات والمزايا والتسهيلات.. ماذا قدم رأس المال الأجنبى ؟

تشير احصاءات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى أن إجمالى رؤوس الأموال

(*) توسع قانون الاستثمار الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فى مجالات الاستثمار أمام رأس المال الأجنبى.

فى المشروعات التى ووفق عليها داخل البلاد حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ بلغ ١٣ ١٧٧ مليون جنيه فى حين وصلت تكاليفها الاستثمارية إلى ٣١٦٣٦ مليون جنيه والفرق بين رؤوس الأموال والتكاليف الاستثمارية التقديرية يتم تمويله محلياً أو من الأسواق الدولية (فروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر) أثناء عملية التنفيذ.

* وإذا نظرنا إلى رؤوس أموال المشروعات التى بدأت النشاط حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٨٦ نجدها ٣٩٤٠١ مليون جنيه بنسبة ٥٩٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات التى ووفق عليها.

وتبلغ نسبة المكون الأجنبى فى التكاليف الاستثمارية لإجمالى المشروعات ٦٥٪ وترتفع عن ذلك فى المشروعات الصناعية، بل إن قيمة المكون الأجنبى فى التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصناعية تزيد بكثير (٣١٥٧ مليون جنيه) عن قيمة رؤوس الأموال المصرح بها (٦٨٦٩ مليون جنيه).

* وبالنسبة لمساهمة رأس المال الأجنبى فى تلك المشروعات، توضح إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار[٢٠] إن نسبة مساهمة رأس المال الأجنبى فى رءوس الأموال الإجمالية للمشروعات الموافق عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ لم يتجاوز ٢١٪.

أما نسبة مساهمة رأس المال العربى فقد بلغت (٢٢٪) والباقى رأس مال مصرى.

وإذا قارنا ذلك بنسب المساهمة فى رءوس أموال للمشروعات قطاعياً نجد أن رأس المال العربى والأجنبى قد توجه أساساً إلى قطاع التمويل (البنوك وشركات التأمين) وقطاع الخدمات فى حين كانت نسبة مساهمته فى قطاع الصناعة محدودة، وهو بذلك قد ساهم فى تكريس الخلل القطاعى بإدخال رأس المال والتكنولوجيا إلى قطاعات متضخمة وابتعد عن تحقيق أهداف التنمية لأن التنمية الصناعية هى أساس أية تنمية اقتصادية.

وتشير الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ إلى تركز الاستثمارات الصناعية فى سلع الاستهلاك الكمالية وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية وهو ما تبرزه تقارير هيئة الاستثمار بصفة دورية وبدرجة تفصيلية. فقد تمثلت أغلب مشروعات الاستثمار الخاص وفقاً للقانون ١٩٧٤/٤٣ وتعديلاته فى مشروعات النسيج والملابس الجاهزة وصناعات تعبئة بعض السلع الاستهلاكية الغذائية كالشاى وبعض الصناعات الكيماوية (كتعبئة الأدوية ومستحضرات التجميل) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية وتشكيل الألومنيوم. ولعل أبرز الحصاد هو مشروعات المشروبات الغازية والحلويات والألبان وغيرها[٢١].

وتشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن مشروعات الاستثمار (القانون ٤٣)

تستخدم أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، ولعل ذلك يفسر ضآلة عدد المشتغلين بتلك المشروعات، فقد بلغ عدد المشتغلين حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ فى مشروعات قانون الاستثمار الموافق عليها داخل البلاد ٢٤٣٨٢١ مشتغل أى بنسبة ٤ر١٪ من إجمالى عدد المشتغلين على المستوى القومى[٢٢].

وتشير الهيئة أيضا إلى أنه للموافقة على المشروع يجب أن يكون على مستوى عال من التكنولوجيا حتى يستطيع بإنتاجه المنافسة الخارجية مما يشير إلى تفضيل الأنشطة التصديرية [٢٣].

الاستثمار المشترك مع القطاع العام: بدأت مشكلات القطاع العام تطرح نفسها مع أوائل عقد السبعينيات متمثلة فى تقادم الآلات والمعدات والعمالة الزائدة وعجز الهياكل التمويلية .. واتجهت بعض شركات القطاع العام إلى مشاركة رأس المال الأجنبى لكى تتمتع بميزات واعفاءات وتسهيلات مشروعات الاستثمار الأجنبى ولكى تُعفى من الخضوع للقوانين والنظم التى تحكم شركات القطاع العام، وجاء القانون ١٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون ١٩٧٤/٤٣ ليجعل من الممكن قيام شركات قطاع عام تحت القانون (٤٣) وفى هذه الحالة تعتبر شركات قطاع خاص ولو لم يساهم فيها رأس المال العربى أو الأجنبى وهو الحال بالفعل فى قطاع التعدين[٢٥].

ونقدم هنا بعض المؤشرات من واقع دراسة ميدانية قام بها الجهاز المركزى للمحاسبات[٢٦] للمشروعات الصناعية التى اشترك فيها القطاع العام.

* إن بعض شركات القطاع العام قد لجأت لإقامة مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبى لمجرد الاستفادة من مزايا القانون (٤٣) ومثال ذلك شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربية فى تأسيس الشركة الألمانية للمنتجات الكهربية.

* إن هناك شركات طلبت إخضاعها للقانون (٤٣) دون اشتراكها فى تأسيس شركات جديدة، والمثال شركة أبو قير للأسمدة.

* لوحظ أن بعض شركات القطاع العام أصبحت فى رءوس أموال شركات أخرى رغم أنها تسحب على المكشوف، والمثال شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة.

* إن بعض شركات القطاع العام أسهمت فى رءوس أموال مشروعات مشتركة وهى تعانى من تعثر عمليات الإحلال والتجديد.

وتشير إحدى الدراسات [٢٧] إلى أن الشريك الأجنبى فى بعض الحالات اشترط تخريد

جانب من الطاقات الإنتاجية لوحدات القطاع المشتركة فى المشروع واستبدالها بوحدات إنتاجية جديدة يتولى فيها الشريك الأجنبى توريد الآلات والمحطات اللازمة لها، كما اشترط دفع إتاوة معينة علاوة على النصيب من الأرباح مقابل استخدام الاسم والخبرة ومستلزمات التكنولوجيا .

وهكذا أدخل الاستثمار المشترك إلى القطاع العام الصناعى منتجات تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وفى مجال الصناعات الاستهلاكية، أدت إلى تخريد جزء من المستلزمات التكنولوجية (آلات وعدد) أو الإحلال محل مستلزمات تكنولوجية موجودة.

وتمت هذه المشاركة فى وقت وصل فيه القطاع العام الصناعى إلى حد من التهالك تكنولوجياً ومالياً وإدارياً، وكانت المشاركة هى الهرب ولو لمجرد العمل فى ظل القانون (٤٣) أو الحصول على قرض خارجى .

محاذير الخيار التكنولوجى الراهن

علاوة على عدم ملاءمة وتبعية الخيار التكنولوجى فى ظل الانفتاح فإن السنوات القادمة تضع ثلاثة محاذير أمام هذه التوجه وهى: أزمة المديونية الخارجية، وأزمة الطاقة، ومشكلة تلوث البيئة.

– وبخصوص أزمة الديون الخارجية، فقد تعرضنا لها فى الفصل السابق ولكن يكفى أن نشير إلى أن تلك المديونية بلغت أكثر من ٥١ مليار دولار عام ١٩٨٩ قبل إلغاء قسم منها فى ظروف أزمة الخليج ١٩٩٠. وهنا علامة استفهام حول قدرة مصر على خدمة أقساط وفوائد تلك الديون، وتبنى خيار تنمية يؤكد الاعتماد على الذات ويكون أساسه بناء قاعدة صناعية تكنولوجية ذاتيه.

– وبخصوص أزمة الطاقة ومع احتمال نضوب البترول المصرى خلال العقد القادم فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى الصناعات كثيفة الطاقة فى ضوء مردودها. ولا يخفى أنه خلال عقد الانفتاح الاقتصادى تم التوسع فى الصناعات كثيفة الطاقة بهدف إشباع السوق الخارجية وليس المحلية (الألومنيوم – الأسمدة – الكيماويات) وكذلك الأساليب الموجودة لتصنيع الزراعة.

ومرة أخرى فإنه يجب تقويم تلك الصناعات الحيوية فى ضوء تكلفتها ومردودها

اقتصادياً واجتماعياً. وتظهر دراسة عن اقتصاديات صناعة الألومنيوم فى مصر[٢٨] أن معدل التبادل بين مادة الألومنيا المستوردة ومعدن الألومنيوم قد تدهور لصالح الأولى. ونفس الشىء يمكن أن يقال بالنسبة للأساليب المستخدمة فى تصنيع الزراعة كما هو الحال فى مشروع الصالحية.

– وبالنسبة لمشكلة تلوث البيئة فان الخيار التكنولوجى فى مصر قد أهمل هذه المسألة، ويرجع ذلك إلى الاعتبار الضيق (التكلفة / العائد) فى ظل اتجاه عالمى نحو نقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى الدول النامية.

وفى مصر لا توجد صناعات ملوثة للبيئة فقط، وإنما توجد صناعات ملوثة فى مناطق الكثافة السكانية حول القاهرة (حلوان – شبرا الخيمة) والإسكندرية وأسوان والسويس، ليس هذا فحسب، بل لا توجد وسائل للتحكم بمصادر التلوث، ففى شبرا الخيمة مثلاً يوجد مصنعان بهما وسائل للتحكم بمصادر التلوث من بين ٤٨٩ مصنعاً من مختلف الأحجام. وفى الإسكندرية بلغت نسبة التلوث بالغازات والأتربة أعلى بكثير من الحد المسموح به دولياً[٢٩].

وفى الحقيقة أن التنمية لا يمكن أن تقاس بالعائد من الدخل القومى فقط، ولكن التنمية هى أولاً حياة الإنسان وتكامل البيئة والمحافظة على مواردها فى الأجل الطويل. وقد آن الأوان للمحافظة على حياة الإنسان وموارد البيئة.

ويمكن القول إجمالاً بأن الخيار التكنولوجى الراهن أخذ توجهات عديدة ومتناقضة فى بعض الأحوال. هذا التوجه حابى قطاعى الخدمات والتجارة والتمويل على حساب قطاع الصناعة .. وحين توجه إلى الصناعة فضل الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات التحويلية فى ظل التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات. وبذلك ظل الاعتماد على الخارج قائماً، بل زاد استيراد .منتجات التكنولوجيا كحزمة، دون محاولة فكها وإعادة إنتاجها.

وهو توجه اختار نقل منتجات تكنولوجية كثيفة رأس المال ومتطورة، فى ظل اقتصاد يعانى من ندرة عنصر رأس المال ومن وفرة عنصر العمل، ويحتاج تكنولوجيا متوسطة لإمكان تطويعها وتطويرها داخل البيئة المحلية.

وهو توجه لم يضع فى اعتباره تطوير المستلزمات التكنولوجية فى القطاع العام وإنما أدى قيام ازدواجية تكنولوجية فى ذلك القطاع وإعادة تشكيل منتجاته بل وفى بعض الحالات

تحويل بعض منشآته إلى منشآت استيرادية. فبعد أن كانت شركة النصر لصناعة أجهزة التليفزيون تنتج ٧٥٪ من مكونات التليفزيون أصبحت تحت وطأة المنافسة تستورد أجهزة نصف مصنعة بدلاً من استيراد المكونات الإلكترونية وتجميعها.. وهذا من واقع تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن الصناعات الإلكترونية.

وهكذا، يبدو الخيار التكنولوجى الراهن خياراً غير ملائم وتابعاً بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر.

مراجع وهوامش(٣)

(1) Ismail Sabry Abdalla : Appropriate Technonlogical Capacity in third countries in : Development and the International order, Selected Papers, the Institute of National Planning, Egypt, Memo, No. 1210.

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى : التطور التكنولوجى والاعتماد الذاتى فى التجربة الصناعية المصرية ٧٠ – ١٩٧١، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين المصريين السادس، القاهرة : ٢٦ – ٢٨ مارس ١٩٨١.

(٣) نادية الششينى : التصنيع والتبعية التكنولوجية فى الدولة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، بجامعة القاهرة، ١٩٨١.

(٤) محمد عبد الشفيع عيسى : مرجع سبق ذكره.

(5) Zahlan : Established Patterns of technology : A question in the Arab World. Paper Presented to Seminar on technology-transfer and Change in the Middle ECWA. Beirut 10-14 Oct. 1977.

(6) UNIDO; Conceptual and Policy Framework for Appopriate Industrial Technology. Monographs on Appropriate-Industrial Technology, N.I., N.Y. U.H., 1979

(7) E.F. Sohumacher : Small is Beautiful. Economics as if People H.Y. : Harberterch Books ,1973.

(٨) روبرت مابرو، سمير رضوان : التصنيع فى مصر ٣٩ – ١٩٧٣، ترجمة د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

(٩) ورد هذا الرقم فى : محمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، ١٩٥٧.

(١٠) د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ٢٣ – ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق القاهرة – ١٩٧٧.

(١١) روبرت مابرو، سمير رضوان : م . س . ذ .

(12) Samir Radwan : Capital formation and Structural changes in Egyptian Industry 1882 - 1967, London, 1974.

(١٣) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر. ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٧٠.

(١٤) محمد عبد الشفيع : التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٨٢.

(١٥) د. مصطفى السعيد: الانفتاح الاقتصادى والاعتماد على الذات، ورقة مقدمة للمؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين، ١٩٨٠.

(١٦) د. جلال أمين : محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ٦٥ – ١٩٨٠، المرجع السابق ذكره.

(١٧) د. مصطفى السعيد : م . س . ذ .

(١٨) رضا هلال : صناعة التبعية : دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧.

(١٩) رضا هلال : المرجع السابق ذكره.

(٢٠) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيان ١٩٩٢.

(٢١) د. سعد حافظ : انعكاس بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر قضايا فكرية، الكتاب الأول، يوليو ١٩٨٥.

(٢٢) الهيئة العامة للاستثمار، المصدر السابق ذكره

(٢٣) التقرير السنوى لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة لعام ١٩٧٩.

(٢٤) محمد عبد الشفيع عيسى : التطور التكنولوجى .. م . س . ذ .

(٢٥) حتى ١٩٧٨/١٢/٣١.

(٢٦) محمد عبد الشفيع عيسى : التكنولوجيا الصناعية، م . س . ذ .

(٢٧) معهد التخطيط القومى: اقتصاديات صناعة الألومنيوم فى مصر. ورد فى د. سعد حافظ ، م . س . ذ .

(٢٨) معهد التخطيط القومى : اقتصاديات البيئة والتنمية والقضايا المثارة بشأنها فى مصر : ورد فى د. سعد حافظ ، م . س . ذ .

(٤) صناعة الجوع فى مصر

راج فى الأدبيات الاقتصادية فى مصر فى الفترة الأخيرة، التقرير بأن "الفجوة الغذائية" منتهاها التبعية للسوق الدولية، بالإضافة إلى التبعية بالمعنى السياسى المباشر، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره، أما مبتدأ "الفجوة" فكان سنوات (أو سياسات) السبعينيات والثمانينيات.

وبعكس ما شاع، فإن أزمة الغذاء هى بعض من أزمة الاقتصاد المصرى منذ أصبحت له وظيفة محددة فى التقسيم الدولى للعمل. وبعكس ما ذاع، فإن " الفجوة القمحية " بدأت فى الظهور منذ منتصف الأربعينيات، وأخذت فى الاتساع حتى وصلت نسبة ٤٧٪ فى منتصف الستينيات، حتى تدنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٢٥٪ فى منتصف الثمانينيات. وأصبح إنتاج مصر من القمح ودقيقه يكفى حاجة البلاد بنسبة ٢٠٪، ولمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور فى نهاية الثمانينيات.

وبافتراض استمرار أداء الاقتصاد المصرى – والقطاع الزراعى بصفة خاصة – بنفس السياسات والنتائج، تبدو مصر مهددة بالمجاعة !

لقد كانت اللحظة التاريخية التى تم فيها ضرب البناء الاقتصادى القائم على الاكتفاء الذاتى فى عهد محمد على (بمعاهدة لندن ١٨٤٠) كسرا لمحاولة مصر لبناء اقتصاد مستقل فى إطار السوق العالمى يرتكز على العمق الصناعى. ثم كان دمج الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى الأوروبى (فى عهدى سعيد وإسماعيل)، ثم إكمال حلقات تبعيته بعد احتلال الوطن (١٨٨٢) لتصبح له وظيفة محددة فى تقسيم العمل الدولى، وليصبح الإنتاج فيه وفقا لمتطلبات الخارج، فكان دور مصر فى التقسيم الدولى للعمل، التخصص فى زراعة محصول تصديرى (القطن) واستيراد المنتجات الصناعية الاستهلاكية أساساً. وفى مرحلة تالية، أصبح تصدير القطن لتمويل المنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية والسلع التموينية والغذائية. وحتى عام ١٩٥٢، كان نصيب القطن ٨٥٫٥٪ من الصادرات المصرية، فيما كان نصيب السلع التموينية والغذائية (والاستهلاكية عموماً) ٤٣٫٧٪ من إجمالى الواردات المصرية.

جدول رقم (٥ - ٢)

الصادرات والواردات المصرية ١٩٥٢ (*)

(٪)

المنتجات	الصادرات					الواردات		
	القطن	السلع الزراعية	السلع الصناعية	البترول والثروة	سلع أخرى	سلع إنتاجية	سلع تموينية	سلع استهلاكية
نسبتها المئوية إلى	٨٥ر٥	٢ر٤	٢ر٧	٢ر٥	٢ر٤	٤٦ر٣	٢٢ر٤	٢١ر٣

(*) المصدر : دليل التجارة الخارجية والنقد الاجنبى، وزارة الاقتصاد يوليو ١٩٦٢.

وقد أدرك رجال الثورة والمخططون - بعد ١٩٥٢ - ألا أمل فى رفع مستوى المعيشة، وهو أحد الاهداف التى أعلنوها، دون زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعى، وكان طبيعياً أن يوجه الاستثمار إلى تحقيق التوسع الرأسى والأفقى على حد سواء، وكان معدل نمو الزراعة فى الخطة الاولى ٣ر٥٪ سنوياً حيث فاقت نسبة زيادة السكان نسبة زيادة الإنتاج الزراعى، وفى الخطة الخمسية الأولى بلغ الاستثمار فى قطاع الزراعة والرى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أى ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ)(١).

غير أن استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة، أدى إلى الاستمرار فى إنتاج المحصولات التصديرية والاعتماد فى تسويقها على الخارج، الأمر الذى أدى إلى الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (وعلى الأخص القمح) ومع تدهور متوسط نصيب القطاعات السلعية فى الاستثمارات من ٦٠ر٣٪ فى الفترة (١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧٣) إلى ٥٣ر٧٪ فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١) إلى ٤٨٪ فى الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)، تناقصت القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى. لذلك أخذ معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى اتجاهاً نزولياً حيث هبط من ٣ر٢٪ فى بداية الستينيات إلى ١ر٧٪ فى نهاية السبعينيات إلى معدل سالب فى بعض سنوات خطة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦)(٢).

وأدى ذلك، مع استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة (التركيز على القطن كمحصول تصديرى) ومع زيادة السكان ونمو معدلات الاستهلاك، إلى تناقص نسب الاكتفاء الذاتى من معظم السلع الغذائية - انظر جدول (٦ - ٢)

جدول (٦ - ٢)

نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الغذائية

فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦

السلعة / السنة	١٩٦٠ ٪	١٩٧٤ ٪	١٩٨٠ ٪	١٩٨٧/٨٦ ٪
القمح ويشمل الدقيق	٥٣	٣٤	٢٣	٢٠
الذرة الشامية	٩٩	٨٦	٧٧	٦٣
الأرز	١٣٨	١٠٦	١٠٧	١٠٨
الفول	٩٧	٧٥	٦٣	٩٩
العدس	١٠٠	٨٠		٢٥
السمسم	٦٥	٣٥	٨١	٣٧
الزيت	١٠١	٤٥	٢٣	٢٤
السكر	٩٧	٨٣	٥١	٥٨

المصدر :

(١) النشرة السنوية لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، وزارة الزراعة، أعداد متفرقة.

(٢) سجلات الهيئة العامة للسلع التموينية، وزارة التموين.

(٣) وثيقة الخطة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١)، وزارة التخطيط.

والنمط الحالى لتقسيم العمل الدولى فى مجال الغذاء يتميز بسيطرة الدولة الرأسمالية المتقدمة على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والألبان ومنتجاتها، فيما يتخصص عدد كبير من البلدان النامية فى إنتاج وتصدير بعض السلع الغذائية والمحاصيل التى تجد سوقها فى الدول الرأسمالية المتقدمة مثل الفواكه والخضروات، حتى أن مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد، والبنك الدولى، وهيئة المعونة الأمريكية) تشجع زراعة الخضر والفاكهة بدلاً من الحبوب - خاصة القمح - فى البلدان النامية - ومنها مصر - عملاً بمبدأ الميزة النسبية فى التصدير وحرية التجارة الدولية.

وبدون شك، فإن الانخراط فى تقسيم العمل الدولى عموماً وفى مجال الغذاء خصوصاً – مع الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكى – وراء الفجوة الغذائية المصرية – بخاصة فى مجال الحبوب – واضطراد اتساعها فى العقود الثلاثة الأخيرة، والجدول التالى، يبين تناقص نسبة المحاصيل التقليدية من دخل قطاع الزراعة لصالح الخضر والفاكهة.

جدول (٧ – ٢)

تطور نسبة مساهمة المحاصيل التقليدية (الحقلية)(*)

١٩٥٢ – ١٩٨٥

نوع الإنتاج	متوسط ٥٢ – ١٩٦٠	متوسط ٦ – ١٩٦٥	متوسط ٦٦–١٩٧٠	متوسط ٧٠–١٩٧٥	متوسط ٧٦–١٩٨٠	متوسط ٨١–١٩٨٥
محاصيل تقليدية (حقلية)	٢ر٨٩	١ر٨٣	٢ر٧٨	٦ر٧٥	٧ر٧٠	٨ر٦٦
محاصيل غير تقليدية						
خضر	٢ر٦	٠ر١١	٠ر١٥	٠ر١٧	٢ر١٩	٠ر١٨
فاكهة	٢ر٤	٠ر٥	١ر٦	٩ر٦	٥ر٩	٧ر١٤
الأشجار والمشاتل	٤ر	٩ر	٥ر	٥ر	٦ر	٥ر
إجمالى الإنتاج	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

(*) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

حول الفجوة القمحية :

تشير إحصاءات " الفاو " إلى أن واردات مصر من القمح ودقيقه بلغت نسبة ٣ر١٢٪ من إجمالى حجم واردات الدول النامية وحوالى ٥٠٪ من واردات الدول العربية حتى أن مصر كانت ثانى دولة مستوردة للقمح فى العالم بعد الاتحاد السوفيتى السابق[٣].

ومما يلفت النظر أن واردات مصر من القمح ودقيقه قفزت من ٦ ملايين طن فى منتصف الثمانينيات أى بنسبة زيادة ٣٠٠٪ فى حوالى عشرين عاماً، حتى أصبحت الفجوة القمحية فى منتصف الثمانينيات ثلاثة أضعاف الفجوة القمحية فى منتصف الستينيات.

فما هى أسباب تفاقم الفجوة القمحية ؟

ترجع وثيقة استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينيات، الفجوة الغذائية عموماً للنمو الكبير فى الطلب على المنتجات الغذائية فى السبعينيات بالمقارنة بالستينيات، سواء الطلب الآدمى أو المتمثل فى استخدامها كغذاء للحيوانات ومدخلات الصناعات الاستهلاكية التى قفزت إبان مرحلة الانفتاح الاقتصادى[٤]. وإذا ما تتبعنا تطور متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه سنوياً، نجد أن المتوسط قفز من حوالى ١١٠ كجم فى منتصف الستينيات إلى حوالى ٢٠٠ كجم عام ١٩٨٧. ولئن كان المعدل العالمى للاستهلاك الصحى هو ١٠٠ – ١٢٢ كجم للفرد سنوياً فإن الزيادة فى معدل الاستهلاك للفرد فى مصر من القمح ودقيقه، تجد تبريرها الأول فى أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية من الأغذية الحيوانية لا يتعدى ٦٪ من إجمالى السعرات الحرارية، ومن ثم يكون اللجوء إلى الحبوب – ومنها القمح، للحصول على السعرات الحرارية[٥]. وتتضمن تلك الزيادة الاستهلاك الناتج عن دخول شرائح اجتماعية متزايدة – فى السبعينيات والثمانينيات – مستهلكة للقمح ودقيقه فى الفطائر والحلوى .. غير أن السياسة السعرية المرتبطة بمحصول القمح والنقص فى محاصيل العلف، جعلا من القمح محصولاً علفياً رخيصاً إذا ما قورن حتى بالتبن الناتج من القمح وذلك جانب من جوانب الهدر فى استخدام القمح، لا يساويه إلا جانب الفاقد فى عمليات التخزين والنقل حيث وصل الفاقد عام ١٩٨٧/٨٦ وفقاً لأرقام الخطة ٢٢٠ ألف طن أى إنتاج ما يزيد عن ١٣٥ ألف فدان، ناهيك عن الفاقد الناتج عن سوء حالة الرغيف المصنّع.

بيد ان الزيادة الكبيرة فى استهلاك القمح ودقيقه، ارتبطت بنقص المساحة المحصولية (المنزرعة قمحاً) من ناحية، وبتواضع إنتاجية فدان القمح من ناحية أخرى، الأمر الذى انعكس على الكمية المنتجة من القمح سنوياً، وبالتالى على تفاقم الفجوة القمحية.

فالملاحظ من مراجعة الاحصاءات الزراعية المتاحة، أن المساحة المزروعة قمحاً قد اتخذت اتجاهاً نزولياً منذ الأربعينيات حتى الآن، ففى خلال الفترة ٤٥ – ١٩٤٩ بلغ متوسطها نحو ٥ر١ مليون فدان، ومنذ عام ١٩٦٠ حتى بداية الثمانينيات تراوح المتوسط حول ٣ر١

مليون فدان. وبلغت المساحة ٣٧ر١ مليون فدان عام ١٩٨٧. (٦) أى أن المساحة الحالية المزروعة قمحاً تقل عما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً بحوالى ١٣٠ ألف فدان.

إن تناقص المساحة المزروعة قمحاً يرجع إلى ما يمكن أن نسميه "جوع الارض" بمعنى تناقص نصيب الفرد من مساحة الارض الزراعية، وبالتالى من المساحة الزراعية القمحية، وذلك نتيجة لتزايد السكان وتدنى التوسع الأفقى. فبينما بلغت المساحات المستصلحة خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٩ نحو ٢ر٨١٢ ألف فدان بلغت المساحة التى تم استصلاحها خلال الفترة من ٧٠ – ١٩٨٠ نحو ١ر٧٢ ألف فدان فقط(٧). وتذكر البيانات الصادرة عن بنك الاستثمار القومى أن المساحة التى استصلحت خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ لم تزد عن ١٢٥ ألف فدان ولم يستزرع منها غير ٨٠ ألف فدان، وطبقاً لبيانات متابعة الخطة، وصلت جملة مساحة الأراضى المستصلحة ٢٥٠ ألف فدان خلال سنوات الخطة(٨). أى ان جملة ما تم استصلاحه خلال السبعينيات والثمانينيات ١ر٣٢٢ ألف فدان.

وإذا كان متوسط استنزاف الأرض الزراعية وتحويلها إلى استخدامات غير زراعية (الزحف العمرانى والتجريف) نحو ٧٠ ألف فدان سنوياً(٩)، فإن المساحة المستقطعة (للأغراض غير الزراعية) تساوى تقريباً المساحة المستصلحة فى العقود الثلاثة الاخيرة، لتظل مساحة الأرض الزراعية فى مصر ثابتة تقريباً (أقل من ٦ ملايين أفدنة)، وليهبط متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية – مع الزيادة السكانية – من حوالى ١/٣ فدان فى الخمسينيات إلى حوالى ١/٨ فدان فى الثمانينيات .. وذلك ما يسمى جوع الارض.

وكان أيضاً من أسباب تناقص المساحة المنزرعة قمحاً التوسع – فى السنوات الأخيرة – فى زراعة محاصيل الخضر والفاكهة .. مع زيادة اندماج الزراعة المصرية فى التقسيم الدولى للعمل.

فالسياسة التى تتبناها الدولة المصرية منذ بداية الثمانينيات، وترعاها مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد – البنك الدولى – هيئة التنمية الدولية الأمريكية) تتلخص فى تنمية الصادرات الزراعية من خلال زراعة المحاصيل التى تتمتع بميزة نسبية أكبر فى السوق الدولية مقارنة بالمحاصيل الأساسية مثل القمح وبالتالى فإنه بدلا من التوسع فى زراعة القمح، يكون التوسع فى زراعة الفراولة والكانتالوب والخضر وتصديرها لدفع فاتورة استيراد القمح !

وقد تبين – فى ضوء الواقع المصرى – أنه على الرغم من التوسع الكبير خلال الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٨٧ فى مساحة وإنتاج محاصيل الخضر والفاكهة إلا أن نسبة النمو فى قيمة الصادرات الزراعية منها كانت سالبة خلال الخطة (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦)(١٠).

وكما تحابى السياسة الزراعية، منتجى ومستهلكى الخضر والفاكهة، تمتد المحاباة لمنتجى ومستهلكى اللحوم الحمراء، على حساب منتجى ومستهلكى القمح فى مصر، من خلال نمو مساحات البرسيم (٢ مليون فدان) وعن طريق سياسة تسعير غير مجزية وبالتالى غير محفزة لزراعة القمح، هذا فى الوقت الذى تم فيه تحرير أسعار محاصيل الخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى..

وتتفق السياسة السابقة، مع توصيات هيئات التمويل الدولية والدول الغربية المانحة للقروض والمعونات، حيث أنه ضمن معايير منح وشروط استخدام القروض والمعونات، عدم التوسع أفقياً فى الأرض الزراعية بدعوى غياب الجدوى الاقتصادية من استصلاح الأراضى، وخفض إنتاج الحبوب والاتجاه إلى أسواق التصدير بسلع تتميز بالميزة النسبية، وشراء القمح من السوق العالمية بدلاً من زراعته. وبما يعنى اضطراد تبعية الزراعة المصرية للتقسيم الدولى للعمل.

جدول (٨ – ٢)
واردات مصر من القمح ودقيقه
(٨٢ – ١٩٨٧) بالألف جنيه

١٩٨٢	٦٨٤٤٢٢
١٩٨٣	٥٥٣٢٢٦
١٩٨٤	٦٤٧٧٧٤
١٩٨٥	٥٥٥٨١٥
١٩٨٦	٦٤٤٩٩٥
١٩٨٧	٨٠١٣٧١

المصدر : الجهاز المركزى للمحاسبات، الكتاب الإحصائى السنوى، يونيو ١٩٨٨

جدول رقم (٩ - ٢)

تطور المساحة المنزرعة قمحاً

(١٩٤٥ - ١٩٨٧) بالألف فدان

٤٥-١٩٤٩	١٥٥٩ر١
١٩٦٨	١٤١٢ر٩
١٩٧٤	١٣٦٩ر٩
١٩٧٧	١٢٠٧ر١
١٩٨٠	١٣٢٦ر٢
١٩٨٥	١١٨٥ر٩
١٩٨٧	١٣٧٢ر ٨

المصدر : مركز البحوث الزراعية - الدائرة المركزية للاقتصاد الزراعي (قسم الإحصاء).

وفضلا عن مسئولية تبعية الزراعة المصرية فى اتساع " الفجوة القمحية " فإن تخلف القطاع الزراعى، يساعد على تفاقم تلك الفجوة، فمازالت إنتاجية الفدان قمحاً متدنية، إذا ما قورنت بمعدل الإنتاجية فى مناطق كثيرة من العالم حيث يصل متوسط الإنتاجية إلى ٥ر١٠ أردب للفدان أى حوالى ٦ر١ طن للفدان، فى حين بلغ متوسط الإنتاجية فى الهند ٩ر٥ طن للهكتار أى حوالى ٥ر١٦ أردب للفدان وفى الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح المتوسط بين ٩ر٥ و ١٣ طناً للهكتار أى ما بين ٥ر١٦ و ٣٦ أردب للفدان.

كما تمكنت بلاد عديدة من الانتقال من ٢ تكثيف محصولى إلى ٣ تكثيف محصولى فى السنة (الصين وجنوب شرق أسيا) من خلال تقليل مدة مكث المحصول فى الأرض، بواسطة التطورات الكبيرة فى الهندسة الوراثية التى أتاحت إنتاج بذور مبكرة النمو[١١].

ومن ذلك كله، يتضح أن تبعية وتخلف الزراعة المصرية وراء تفاقم " الفجوة القمحية " مع الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكى.

وتتبدى خطورة تفاقم " الفجوة القمحية " فى تزايد نسبة استيراد القمح من سوق دولية تتميز بطابع احتكارى، فتتحكم أربع دول فى صادرات القمح الدولية (كندا، والولايات المتحدة، وفرنسا، واستراليا) وعلاوة على أن توافر القدرة الشرائية أمر غير كاف للحصول على القمح، الأمر الذى يجعل من القمح سلعة استراتيجية وسلاحاً للضغط السياسى. وآية ذلك، رفض الولايات المتحدة الأمريكية تجديد اتفاقية المعونة لمصر التى كانت قد انتهت فى ديسمبر ١٩٦٤، وامتنعت واشنطن عن بيع القمح لمصر نقداً وبالدولار أوائل ١٩٦٥ وفى موسم متميز بتدهور محصول القمح على مستوى العالم ودخول الاتحاد السوفيتى مشترياً لكميات كبيرة.

كما أن زيادة نسبة استيراد القمح - فى حالة مصر هى زيادة فى كتلة الدين الخارجى، فى ظل عدم توافر تمويل الاستيراد من الصادرات المصرية.

لقد زادت نسبة استيراد القمح ودقيقه من ٦٧٪ فى ٨١/١٩٨٢ إلى حوالى ٨٠٪ (من المستهلك) عام ٨٢/١٩٨٧، وكانت نسبة ١٢٪ من الديون الخارجية خلال الخطة الخمسية ٨١/١٩٨٢ - ٨٦/١٩٨٧)، لتمويل شراء قمح ودقيق أمريكى فى إطار قانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكى، وعلاوة على تأثير زيادة استيراد القمح على زيادة أصل الديون الخارجية، فإن الاستدانة لاستيراد القمح ودقيقه تؤدى إلى تكريس تبعية الزراعة المصرية، بالنظر إلى توافق معايير منح وشروط استخدام القروض، مع استبقاء دور الزراعة المصرية فى التقسيم الدولى للعمل.

وفى مقدمة معايير الدول الدائنة وهيئات التمويل الدولية لمنح القروض والمعونات، الدعوة لإلغاء الدعم عن رغيف الخبز والوصول بسعره إلى سعر التكلفة الحقيقية، وهو المعيار المتضمن دائماً فى برامج التثبيت التى تشملها الاتفاقات مع صندوق النقد، وبرامج التصحيح الهيكلى التى يُفضلها البنك الدولى وكذلك اتفاقات المعونة الأمريكية، سواء تحت بند خفض العجز فى ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، أو تحت بند المواءمة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وكان هذا المعيار وراء ماسمى انتفاضات الخبز أو " شغب الخبز " فى دول عديدة منها مصر عام ١٩٧٧، ومنها " تونس " ثم الجزائر والأردن، وفنزويلا عام ١٩٨٩.

لقد ظهر خلال التحضير لمؤتمر الغذاء العالمى الذى عقدته الأمم المتحدة فى ١٩٧٤تغيير "الأمن الغذائى" بمعنى توفير الاحتياجات من القمح. وهو التعبير الذى سرعان ما انتقل إلى الخطاب السياسى المصرى، فى السبعينيات واستعمل لدرجة الابتذال، ولان توفر القدرة الشرائية قد لا يعنى بالضرورة القدرة على توفير الاحتياجات من القمح، بسبب طبيعة السوق

الدولية للقمح ظهر تعبير "الاكتفاء الغذائى" من القمح بمعنى إنتاج الاحتياجات من القمح باعتباره سلعة استراتيجية وسلاحاً سياسياً، ورغم أن الدعوى للاكتفاء الذاتى من القمح فى مواجهة "الفجوة القمحية" المتفاقمة، نادى بها اقتصاديون مصريون من مدارس فكرية متباينة، منذ أوائل الثمانينيات (*)، إلا أنها كانت دعوى بلا صدى.

وكان من نتيجة ذلك أن تدنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٧، بافتراض ثبات مساحة القمح المحصولية ومعدلات نمو الإنتاجية والنمو السكانى ونمط الاستهلاك، فان النسبة يمكن أن تصل إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٠.

ويعنى ذلك، أنه بافتراض استمرار أداء الاقتصاد المصرى – والقطاع الزراعى بصفة خاصة – بنفس السياسات والنتائج، فإننا سنظل مهددين بالمجاعة.

(*) على سبيل المثال: د. إسماعيل صبرى عبد الله، و د. مصطفى الجبلى، ود. أحمد جويلى، و د. عبد السلام جمعة.

المصـــادر:

(١) د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ – ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٧.

(٢) الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية – وزارة الزراعة – الفاو – ابريل ١٩٨٧.

(٣) FAO. Tradé Year Book, Vol 39 (1985).p. 45.

(٤) استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينيات، وزارة الزراعة، فبراير ١٩٨٢

(٥) السياسة الغذائية فى جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، طلب مناقشة ١٩٨٩.

(٦) د. إيهاب عز الدين نديم، تحليل الفجوة القمحية فى مصر وبدائل مقترحة لعلاجها، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين، ٥ – ٧ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٣.

(٧) التوسع الأفقى، تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة، مجلس الشورى، دور الانعقاد الثانى ١٩٨٢، ص ٢–٣.

(٨) وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١)، وزارة التخطيط، ١٩٨٧.

(٩) ورد هذا الرقم فى : استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينيات، م. س. ذ، ص ٣٢.

(١٠) أحمد عبد الغنى هويدى وأخرون، دراسة عن تنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة، يونيو ١٩٨٨، ورد فى : د. محمد أبو مندور : الصندوق وشغب الغذاء، المنار، العدد ٥٤، يونيو ١٩٨٩، ص ٨٧.

(١١) د. مصطفى الجبلى وأخرون، المشكلة الغذائية واستعمار القمح (ندوة)، فكر، العدد ٩، ١٩٨٦.

القسم الثالث:
تحديث مصر بين السلفية والتغريب

"متى ضعف ما كان سبباً فى الصعود، يحصل الهبوط والانحطاط، ومتى زال ما كان سبباً فى ذلك السقوط يحصل الصعود".

جمال الدين الأفغانى

" إن النصوص متناهية وإن الوقائع غير متناهية وإن المتناهى لا يحكم غير المتناهى".

الشهرستانى

(١) الإصلاحية الإسلامية والتحديث

درج مؤرخو الفكر العربى المعاصر، على اعتبار الحملة الفرنسية، بداية لوعى العربى بواقع التخلف. التخلف عما كان عليه العربى فى سالف عصره الذهبى (عصر النبوة والخلافة الراشدة)، وعما أصبح عليه الغرب من مدنية ورقى.(*)

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت القضية الأساسية : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟[١] ومثل ذلك السؤال إشكالية النهضة، ومازال.

ومنذ ذلك التاريخ أيضاً، تظهر كيفيتان لفهم القضية: إحداهما تضعها فى العلاقة بالإسلام، والأخرى تضعها فى العلاقة بالغرب، كما يتشكل خطابان للنهضة: الخطاب السلفى، والخطاب العصرى (برافديه الليبرالى والاشتراكى). فالخطاب السلفى، فى فهمه لقضية التأخر والتقدم، يجعل من البعد عن الإسلام سبباً للتأخر ومن العودة إلى الإسلام – الأصل طريقاً للتقدم. فيقول الأفغانى " متى ضعف ما كان سبباً فى الصعود، يحصل الهبوط والانحطاط، ومتى زال ما كان سبباً فى ذلك السقوط يحصل الصعود"[٢]. ومن ثم فإن الأمر يستتبع قيام " حركة دينية، هى اهتمامنا بقلع ما رسخ فى عقول العوام، ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها الحقيقى، وبعث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه سعادتهم دنيا وآخرة "[٣].

ويقول محمد عبده " أما لو رجع المسلمون إلى كتابهم، واسترجعوا باتباعه ما فقدوه من آدابهم، لسلمت نفوسهم من العيب، وطلبوا من أسباب السعادة ما هداهم الله إليه فى تنزيله على لسان نبيه، ومهد لهم سلفهم، وخطه أهل الصلاح منهم واستجمعت لهم القوة ودبت فيهم روح الفتوة "[٤].

أما الخطاب العصرى، فيركز على العمل بمقتضى العقل مقابل العمل بمقتضى الوحى،

(*) ننوه بالدراسات التكوينية الهامة فى موضوع البحث : ألبرت حورانى (الفكر العربى فى عصر النهضة، أنور عبد الملك (نهضة مصر)، صبحى وحيدة (فى أصول المسألة المصرية)، عبد الله العروى (الأيديولوجية العربية المعاصرة)، عابد الجابرى (الخطاب العربى المعاصر..)، جابر الأنصارى (تحولات الفكر والسياسة فى المشرق العربى..)، فهمى جدعان (أسس التقدم عند مفكرى الإسلام..)، جلال أمين (المشرق العربى والغرب..)، برهان غليون (اغتيال العقل..).

أى اعتماد العقلانية والعلمانية طريقاً للتقدم، وبما يعنى – ضمنياً – أن ما تعتبره السلفية(*) وسيلة للتقدم كان سبب التأخر، ولذلك سيلجأ أحمد لطفى السيد إلى فصل مصر عن امتدادها العربى الإسلامى، فإن ما يعوزنا هو "شيوع الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم إذا كانت تجبن عن الأخذ بمنفعتها وتتوهم فى ذلك، على أوهام يسميها بعضهم" الاتحاد العربى "ويسميها آخرون" الجامعة الإسلامية "(٥).

كما أن تقدم مصر – الذى أساسه القومية المصرية – يرتبط عند لطفى السيد، بالأخذ بالنظام "الحُرّى" – حسب ترجمته له، أى الليبرالى –(٦) بمفهوم ليبرالية القرن التاسع عشر(٧)، وبنزعة علمانية لأنه، أى السيد، " ليس ممن يتشبثون بوجوب تعليم دين بعينه أو قاعدة أخلاقية معينة "(٨) أما أصحاب النزعة التقنية، من مثقفى التيار العصرى، الذين كونوا الرافد الاشتراكى فيما بعد، إذ ربطوا بين العقلانية والتقنية فقد اعتبروا " أن الانحطاط لم يَعْنِ فى القرون الوسطى، وهو لا يعنى الآن فى الشرق أو الغرب سوى قصر الذهن البشرى على خدمة ما وراء الطبيعة، ونشدان السعادة فى غير هذه الأرض والاقتصاد فى الفنون والعلوم على خدمة الآراء بل العقائد الدينية "(٩).

وهذا الموقف لسلامة موسى، يجد أساسه فى موقف شبلى شميل الذى اعتبر تطور العلوم الطبيعية غير ممكن مع بقاء الدين، ولا يحصل إلا بالقضاء على المعرفة اللاهوتية والفلسفية والميتافيزيقية، بل وعلى العلوم الأدبية واللغوية والتاريخية المليئة فى نظره بالأساطير. ويتوصل إلى ما يشبه القانون العام بقوله " إنه حيثما كانت علوم الكلام والنظريات المترتبة عليها منتشرة أكثر كانت العلوم الطبيعية منحطة وكان الإنسان متقهقراً وحالته الاجتماعية سيئة كذلك، والضد بالضد "(١٠).

وتظل قضية التأخر والتقدم، قضية الثقافة العربية المعاصرة طوال القرنين الأخيرين التى قدر لها أن تدفع إلى ازدواجية الثقافة المصرية / والعربية ثم انشطارها إلى درجة "التفسخ" حسب تعبير دور كهايم.

بيد أن هناك تفسيرين لأزمة الثقافة المصرية / والعربية: أحدهما ثقافى، والآخر اقتصادى.

(*) لا يتضمن استخدامنا لمفهوم السلفية أى حكم قيمى سلبى. ونعنى بالسلفية : الحركات الاجتماعية والتأويلات المتعددة التى يجمع بينها الرجوع إلى إسلام – السلف فى التعامل مع ظروف الحاضر ومطالب المستقبل أو " التمرد على الحاضر والاستنجاد بالماضى لاكتساب الطاقة الحرارية للسير نحو المستقبل " بتعبير علال الفاسى فى (منهج الإستقلالية، ١٩٨٢، ص ٨). وسنميز فى الحركات والتأويلات السلفية بين اتجاهين أساسين : الإصلاحية الإسلامية التى جعلت سياسياً من الرجوع للإسلام أساساً للتوفيق بين الإسلام والعصر، والأصولية الإسلامية التى توظف الإسلام فى الانقلاب على العصر.

فحسب التفسير الثقافى فإن " الثنائية هى جوهر الفكر العربى والإسلامى " .. " دنيا ودين، مادية ومثالية، واقع وخيال، خير وشر، ومن هنا كانت أقرب إلى واقع الإنسان وتركيبته، بل هى تحل إشكال مسألة الشر والقبح. فالشر لازم والقبح لازم والظلم لازم، ولن يفهم الخير والجمال والحق إلا من خلال الأضداد. والوسطية العربية تعترف بالأضداد لمسيرة الحياة "(١١)

وهى ثنائية حركية، ليست سكونية كما عند أرسطوطاليس، وتجاورية، ليست جدلية مثلما هى عند ماركس(١٢).

ومن ثم فهى ثنائية تفضى إلى موقف ثالث يحتفظ فى داخله بطرَفى الثنائية ولا يوجد بينهما توحيداً عضوياً(١٣).

ولئن كانت الرؤية السابقة تبحث عن المشكلة فى الفكر العربى الإسلامى، فإن رؤية الدكتور عابد الجابرى – من داخل التفسير الثقافى – ترى المشكلة فى العقل العربى ذاته، بسبب "هيمنة النموذج – السلفى فى التفكير العربى ". يقول الجابرى " إذا كان المصلح السلفى قد فكر فى الإصلاح والتحرير بعقل ينتمى إلى الماضى العربى الإسلامى ويتحرك ضمن إشكاليته، فان الليبرالى العربى قد بشر بالنهضة والتقدم بواسطة " مركبات ذهنية " تنتمى إلى الماضى – الحاضر الأوروبى "(١٤).

ومن هنا، يلتقى السلفى والليبرالى العربى على صعيد واحد، فكلاهما يرى " النهضة " فى القفز على التاريخ، لا فى صنعه. الأول يراها فى العودة إلى طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والثانى يراها فى العودة إلى المبادىء الأوروبية ولنقل قبل ظهور الاستعمار... والنتيجة: استمرار القديم، لا فى جوف الجديد: يُغْنيه ويؤصله، بل استمراره إلى جنبه، يضايقه وينافسه "(١٥).

ولذلك فإن " الصراع الأيديولوجى فى الساحة الفكرية العربية المعاصرة، يعكس فى الدرجة الأولى الاختلاف بين سلطتين مرجعيتين، بين زمانين ثقافيين، بل بين حقلين أيديولوجيين لاشىء يربط بينهما. السلفى العربى يفكر فى داخل الحقل المعرفى الأيديولوجى العربى الإسلامى القديم وضمن إشكاليته. والليبرالى العربى (وكذا الماركسى العربى) يفكر داخل الحقل المعرفى الأيديولوجى الأوروبى وضمن إشكاليته "(١٦).

وإذا كان الجابرى ينقد العقل العربى بافتراض أنه له ماهية ثابتة تحكم تفكيره وسلوكه عبر الزمان، فإن العروى ينقد العقل العربى بواسطة "الأيديولوجية العربية المعاصرة" باعتبارها انعكاساً للآخر: الغربى. يقول " إن الشيخ والليبرالى وداعية التقنية – يقصد محمد عبده، ولطفى السيد، وسلامة موسى – يجيبون ثلاثتهم، بصورة مختلفة على نفس السؤال : ما الذى

يحدد – موضوعيا – الغرب، ويحددنا نحن بالتالى – سلبياً ! فيبحث أحدهم عن الجواب فى المعتقد الدينى، والثانى فى التنظيم السياسى، والثالث فى التقنية، أى فى علاقات الإنسان بالطبيعة.

فالأخر L'Autre هو الذى يطرح المسألة، ويعين إطار البحث، وفى هذا الاطار يحاول الفكر العربى المعاصر العثور على الإجابات.. "[١٧] ويصل العروى إلى أن تعدد أشكال الوعى العربى هى " انعكاس لأشكال الوعى الغربية الماضية وللطبقات الاجتماعية الغربية "[١٨]، ويعنى ذلك أن الأيديولوجية العربية بشقيها السلفى والعصرى – حسب نقد العروى – هى معطى غربى. وإذا كان نقد الجابرى يفسر استمرار " السلفى " وعودته القوية، فان نقد العروى لم يتوقع " عودة السلفى " بعد تعاقب " الليبرالى " فى ظل الحقبة الليبرالية، و "التقنى" فى حقبة الدولة القومية وفق تحقيبه.

ولئن كان التفسير الثقافى، وإن نحا منحى تاريخياً، لا يقبل إلا تفسير الثقافة بالثقافة، فإن التفسير الاقتصادى يجعل من الوضع الاقتصادى، المحدد الرئيسى للسلوك الفردى والجماعى. وهذا التفسير يمكن تطبيقه فى أطر نظرية مختلفة بدءأمن الفردية النفعية إلى علم اجتماع الطبقات.

وحسب التفسير الاقتصادى، فان الازدواجية الثقافية تجد أساسها فى البنية الاجتماعية. يقول محمود أمين العالم: نشأت وما زالت تتوالد فى الأيديولوجية العربية السائدة مختلف الثنائيات والمواقف المزدوجة.. وذلك أن الهياكل المختلفة للأوضاع ماقبل الرأسمالية، المتداخلة فى الهياكل الرأسمالية النابعة لا تزال – منذ عصر النهضة المجهضة – القسمة الرئيسية للواقع الراهن للبلاد العربية. وفى نفس الاتجاه يؤكد سمير أمين الازدواجية فى الثقافة انعكاس لعدم تكملة البنية الرأسمالية واتخاذها طابع رأسمالية الأطراف[١٩].

وفيما بعد، يكتشف التفسير الاقتصادى – الماركسى " البرجوازية الصغيرة " ليربط بين نشأتها وتطورها وبين نشأة وتطور فكر النهضة منذ أوائل القرن الثامن عشر باعتباره فكراً إصلاحياً، توفيقياً، ازدواجياً، لأن البرجوازى الصغير إصلاحى وتوفيقى ومزدوج الشخصية، منذ الشيخ محد عبده مصلح البرجوازية الصغيرة إلى الضابط جمال عبد الناصر ثائرها. وسيعود الماركسى العربى، بعد ١٩٥٢ لتبرير التوفيقية الناصرية ثم تفسير إخفاقها اعتماداً على اكتشاف " البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية تختلف وظيفتها فى تحليل التكوين الاقتصادى – الاجتماعى العربى، عنها فى حالة التكوين الاقتصادى – الاجتماعى الرأسمالى المتطور، كما سنرى.

وهكذا يربط التفسير الاقتصادى، الثقافى بالاقتصادى، إلا أنه حين يجعل من الثقافى

بنية فوقية للاقتصادى، فإنه يستعير مفاهيمه من الحقل الأيديولوجى والتطور الاجتماعى فى الغرب، ويستنطق التاريخ المحلى طبقاً لمنظور التاريخ الغربى، بما يترتب على ذلك من قطع "المفاهيم" عن أصولها المعرفية والاجتماعية.

إن تفسيراً أحادياً، لا يمكن أن يمثل مقاربة صحيحة لأزمة الثقافة المصرية (والعربية) فمثل هذه المقاربة لابد وأن تربط بين الثقافى والاقتصادى، إلا أن هذا الربط لابد وأن يعتمد على استقصاء تاريخى يبدأ من تجربة التحديث منذ الحملة الفرنسية وتجربة محمد على باشا، مروراً بالتغلغل الثقافى ثم الاستعمارى الأوروبى، وانتهاءً بالدولة المعاصرة. وفى سياق هذا التطور – على الجانب الآخر – كيف كان يبعد الإسلام كمشروع سياسى، فيستمر كنظام إيمانى وسلوكى، ليعود، مجدداً كأيديولوجية سياسية ضمن عملية " إحياء إسلامى ".

لقد نبهنا بيتر جران (Peter Gran) [٢٠] إلى النزاع بين أهل الحديث وأهل الكلام حول تأويل الإسلام فى القرن الثامن عشر، فكان أهل الحديث يدعون إلى فتح باب الاجتهاد، بعكس أهل الكلام الذين كانوا يكتفون بالتأويل السلفى التقليدى. حتى أنه – جران – اعتبر أهل الحديث معبرين عن الرأسمالية الجنينية المصرية آنذاك. وبرز الشيخ حسن العطار(*) (أستاذ رفاعة الطهطاوى) كممثل لهذا التيار المتفتح فى تأويل الإسلام فى القرن الثامن عشر فى عهد على بك الكبير.

غير أن تيار الإصلاحية الإسلامية الذى عبر عنه حسن العطار ممثلاً لأهل الحديث، لم يقدر له الاستمرار مع وصول محمد على إلى الحكم. فقد استند الباشا فى حكمه على أهل الكلام وأعطاهم الاحتكار فى الميدان الأيديولوجى والدينى (التيار المنغلق). وكان هذا الاختيار انعكاساً لخوف محمد على من كل ما كان يمكن أن يقوى سراة التجار والصناع إزاء الحكم. فبعد أن استعان محمد على – فى بادىء الأمر – بكبار التجار والصناع المصريين للتخلص من الأتراك والمماليك والإنجليز، انقلب عليهم، واعتمد على المركنتيلية الأجنبية (التجار الشوام واليهود والأجانب)، ثم اعتمد على الفنيين الأجانب فى عملية تحديث الدولة والجيش بعد ذلك[٢١].

وفى غمار عملية التحديث، كان يتم إبعاد صفوة العلماء والمؤسسة الدينية، وضرب الأساس الاجتماعى والسياسى وكذلك الفقهى لرجال الدين. ففى سياق فرض احتكار الدولة، كانت تصفية الأساس الاجتماعى والسياسى لرجال الدين، من خلال إلغاء الالتزام، وفرض

(*) عاش فى الفترة (١٧٦٦ – ١٨٣٥) اتصل بعلماء الحملة الفرنسية، وكان يرى " أن بلادنا لابد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها " وتتلمذ على يده رفاعه رافع الطهطاوى وسعى لدى محمد على ليعين الطهطاوى إماماً للبعثة إلى فرنسا.

الضرائب على أراضى الوسية، وعلى " الرزق الأحباسية "ثم الاستيلاء على أراضى الأوقاف الخيرية. وكان ضرب النفوذ الفقهى لرجال الدين من خلال تقليص سلطان الشريعة بواسطة "الاستمداد القانونى الوضعى من ثقافات وحضارات قانونية غربية (ومن ثم) أصبحت قضية تطبيق الإسلام القانونى (الشريعة) على العلاقات الاجتماعية أمراً يخضع لمشيئة الحاكم "(٢٢).

ويعنى كل ذلك، أن محمد على " ربط عملية التحديث بضرورة تقليص دور التراث الدينى التقليدى، فى صياغة هوية وتوجهات المجتمع "(٢٣). وبالتالى، فقد، جاء فصل الدين عن الدولة على يد الدولة ذاتها قبل أن تتبناه النخب المحلية وتدفع بجوانبه الفلسفية. وبعكس العلمانية الغربية التى بدأت فلسفة للثورة ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة، ووعاء لأفكار التحرر والمساواة، والأخوة والعدالة والمواطنة والقومية، كما يقول برهان غليون "جاءت العلمانية العربية هنا كوسيلة لتقوية النظام السياسى القائم وتدعيم الطبقة المسيطرة التى أرادت أن تستفيد من علوم الغرب الحديثة لتتنفس نظاماً اقتصادياً وسياسياً، وكانت، كتقاليد وممارسات ولغة تفاهم ووعى من نمط جديد، وسيلة لعزل الغالبية الشعبية عن السلطة السياسية "(٢٤).

وإن يكن التغريب " فى ظل حكم محمد على قد انحصر فى طرق الإنتاج والإدارة – والاستمداد القانونى، فإن تاريخ مصر منذ معاهدة لندن ١٨٤٠ وحتى قبيل سقوط الخديو إسماعيل هو تاريخ "نشوب الموجة الغربية" من كل ثغرة تصل إليها فى بناء الحكم الجديد"(٢٥).

لقد كان ضرب الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتى بمعاهدة ١٨٤٠، وضرب الجيش الرابض على حدود الإمبراطورية المصرية بمرسوم ١٨٤١، إيذانا بفتح أبواب مصر أمام البضائع الأوروبية وأمام التدخل الأجنبى، وذلك ما حدث فى ظل حكم سعيد وإسماعيل.

ولأن الاستعمار، كما هو نظام اقتصادى، هو نظام ثقافى، فإن التغلغل الاقتصادى قد رافقه تغلغل ثقافى. وكانت النتيجه أن " امتد التغريب فى النصف الثانى من القرن إلى مختلف العادات الاستهلاكية والقيم الاجتماعية وإلى الحركة الثقافية نفسها. فأضيف بالتدريج إلى الاعتراف بالتفوق فى ميدان التكنولوجيا وطرق الإنتاج تسليم ذليل بتفوق القيم الأوروبية على القيم الإسلامية.. وتحولت القضية محل البحث عما يوجد لدى الغرب من مؤسسات لا تتعارض مع الإسلام يمكن لنا تبنيه كما طرحها الطهطاوى فى الثلاثينيات.. إلى التساؤل عما إذا كان يمكن إعادة تفسير الإسلام على نحو لا يتعارض مع المؤسسات الغربية، كما طرحها محمد عبده فى نهاية القرن "(٢٦).

إن حركة الإصلاحية الإسلامية (الأفغانى ١٨٣٩ – ١٨٩٧ – محمد عبده ١٨٤٩ – ١٩٠٥ – الكواكبى ١٨٥٤ – ١٩٠٢)، كانت رداً على تخريب " الجماعة المصرية "، ودعوة للعودة إلى الاسلام وبالتوفيق بين الإسلام والعلم.

فينظر الأفغانى إلى أهله فيراهم قد " قلبوا أوضاع المبانى والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفراش والأبنية وسائر الماعون، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى الممالك الأجنبية، وعدّوها من مآثرهم.. فنسفوا بذلك ثرواتهم إلى غير بلادهم !.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم.. وهذا جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها ويحط بشأنها !.. لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها. يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلائع جيوش الغالبين وأرباب الغارات، ويمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم "(٢٧).

وينطلق ثلاثتهم من فكرة أساسية أو هدف واحد، كما قال الشيخ محمد عبده : " تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه (..) وإنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم، باعثاً للبحث فى أسرار الكون واعياً إلى احترام الحقائق الثابتة.. "(٢٨).

إن هدف أو فكرة العودة إلى ينابيع الإسلام الأولى، هى أساس الأصولية الإسلامية، كما هى أساس الإصلاحية الإسلامية، إلا أن الأخيرة جعلت دعواها "التوفيق بين الإسلام والعلم " إذ كما يقول الأفغانى "إن القرآن يجب ان يجل عن مخالفته العلم الحقيقى، وخصوصاً فى الكليات، فإذا لم نر فى القرآن ما يوافق صريح العلم والكليات، اكتفينا بما جاء فيه من الإشارة، ورجعنا إلى التأويل "(٢٩).

والدعوة إلى التوفيق بين الإسلام والعلم، لابد وأن تدفع باتجاه "تجديد الإسلام" والكواكبى يعبر عن الحاجة "إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء الغفل والأغبياء والرؤساء القساة الجهلاء، يجددون النظر فى الدين، فيعيدون النواقص المعطلة ويهذبونه من الزوائد الباطلة، مما يطرأ عادة على كل دين يتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين "(٣٠).

بيد أنه ما كان ممكناً للإصلاحية الإسلامية التى دعا إليها الأفغانى وعبده والكواكبى، أن تصمد للهيمنة الغربية الثقافية والاقتصادية ثم الاحتلال العسكرى. ولم يكن وارداً – أو مقبولاً – أن يسمح النظام الغربى (الأوروبى) بتجديد الإسلام ودوره فى الشرق العربى الإسلامى، فقد كان وما زال تحطيم الثقافات والحضارات المغايرة، مقدمة ضرورية لإدماج شعوب تلك الثقافات والحضارات فى السوق العالمية من مواقع دونية (كأطراف) لتلبية حاجات المركز الرأسمالى.

لقد استطاع الغرب بين العام ١٨٨٢ (عام الاحتلال البريطانى لمصر) والعام ١٩١٦

(عام معاهدة سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الوطن العربى)، تدريجياً، أن يبعثر الكيان العربى الموحد لأول مرة فى التاريخ. وبدءاً من العام ١٩١٧ (عام وعد بلفور) بدأ زرع إسرائيل كضامن لذلك التبعثر. واستطاع الغربى الغالب أن يفرض على العربى المغلوب الفكر الأوروبى والسياسة الأوروبية.

وبفعل الهيمنة الغربية، أعقبت إصلاحية الأفغانى وعبده والكواكبى " نزعة قبولية شبه مطلقة للفكر الأوروبى وللسياسة الأوروبية ونظمها لدى الفرع العلمانى من مدرسة محمد عبده: لطفى السيد (١٨٧٢-١٩٦٣)، سعد زغلول (المتوفى ١٩٢٧)، طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣)، إسماعيل مظهر (١٨٩١ – ١٩٦٢)، الذى اتجه بعد وفاة عبده إلى ما يقرب من نظرة كرومر "المندوب البريطانى" التحديثية حيث لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام(٣١).

وتمكن هذا الفرع العلمانى من أن يصبغ، بصبغته، الحياة السياسية والفكرية فى مصر، فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى، بعد أن تلقى رجاله تنشئتهم فى حزب الأمة (تأسس ١٩٠٧) وصحيفة " الجريدة " التى كان يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد.

كتب ألبرت حورانى : " إن الذين أسسوا الحزب وكتبوا فى " الجريدة " كانوا مصريين يحسون بالولاء لمجتمع لم يكن من الممكن لهم أن يعتبروه جزءاً من الأمة الإسلامية وحسب.. دون أساس الجماعة المصرية ذاته قد تغير فى نظرهم، فما يجمع بين المصريين ليس الشريعة المنزلة، وإنما الصلة الطبيعية الناجمة عن العيش فى وطن واحد "(٣٢).

وما لبث هذا الفرع، أن التقى بفرع العلمانية العربية الخالصة (شبلى الشميل، وفرح أنطون، ويعقوب صروف، وسلامة موسى) ليكون حركة عصرية علمانية، استطاعت أن تشغل الفكر والسياسة فى مصر حتى قيام الحرب العظمى الثانية.

ففى عام ١٩١٣، كتب منصور فهمى أطروحته فى فرنسا بعنوان "حالة المرأة فى التقاليد الإسلامية وتطوراتها" ونهج فيه منهج النقد التاريخى العلمى المتحرر من الالتزام بحقيقة الوحى.

وفى عام ١٩٢٥، أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه " الإسلام وأصول الحكم " طارحاً فيه قضية "العلمانية". وفى عام ١٩٢٦، كان كتاب طه حسين "فى الشعر الجاهلى" الذى استخدم فيه منهج الشك الديكارتى والنقد التاريخى الأوروبى. ثم كان كتاب طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر" عام ١٩٣٨. إنه من المهم أن نشدد على الكتاب الأخير، لأنه سيمثل علامة فارقة فى فكر صاحبه والفرع الليبرالى العلمانى ككل من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأنه يعبر بجلاء عن مطالب المستقبل الليبرالى العلمانى ثقافياً وسياسياً. يقول طه حسين : "إن

مستقبل مصر مرهون بأخذها مُثُل الحضارة الإنسانية وبالفضائل المدنية والديمقراطية كما مثلها الغرب. وعلى مصر أن تصبح جزءاً من أوروبا، وأن تسير سيرتهم فى الحكم والإدارة والتشريع " .. "علينا أن نصبح أوروبيين فى كل شىء قابلين ما فى ذلك من حسنات أو سيئات".. " فبين الشرق الروحى والغرب العلمى، لا يمكن لمصر إلا أن تختار الغرب ذلك أن ما يربطها بالشرق سطحى وعابر " .. " والوحدة الدينية تظل قاصرة عن أن تكون أساساً لأسرة اجتماعية سياسية.

إن تاريخ مصر قد تحقق دوماً مع اليونان من خلال الصلات العَضوية الجوهرية بالمدنيات الغربية. وأن مصر قد استعادت منذ بن طولون شخصيتها القديمة "(٣٣).

وبموازاة ذلك الرافد الليبرالى العلمانى، بدأ ظهور الرافد العلمانى الاشتراكى، فيصدر سلامة موسى كتابه " الاشتراكية " عام ١٩١٣، وبتأسيس " الحزب الاشتراكى المصرى " عام ١٩٢٠، وبعد عامين، يتلوه " الحزب الشيوعى المصرى "، وفى نفس العام، ١٩٢٢، يترجم أحمد رفعت أول كتاب ماركسى وهو كتاب لينين " الدولة والثورة " .

ورغم ما قد بدا وكأن التيار العصرى (برافديه الليبرالى والاشتراكى) تيار جارف بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه تحول ليصبح مع قيام الحرب العالمية الثانية مجرد موجة تغريبية من القيم والأفكار والنظم لم تنغرس فى التربة العربية الإسلامية ولم تتجذر فيها بقوة، بل ظلت طافية على السطح ومنحصرة فى أفراد ومجموعات صغيرة من المثقفين ولم تتحد مع الإسلام بشكل عضوى ".

ولا يمثل قيام الحرب العظمى الثانية، مناسبة أو سببا لهذا التحول، ولكنه يمثل منعطفاً تاريخياً لدى غلاة " تيار التغريب " الذى صبغ الحياة الفكرية والسياسية، بصبغته، فى فترة ما بين الحربين.

فهاهوذا منصور فهمى الذى كانت أطروحته للدكتوراه ١٩١٤، فاتحة " تيار التغريب "، يكشف فى عام ١٩٣٩ عن حيرته بين "التغريب" و "رفض التغريب" ثم كيف تخطى حيرته ليتبنى بشكل إيمانى "رفض التغريب" رداً على طه حسين بشأن ما دعى إليه الأخير من "ضرورة التغريب " فى كتابه " مستقبل الثقافة فى مصر ".

يقول منصور فهمى: " أيهما ياترى أهدى إلى الحق وأدنى إلى سبيله، أذلك الذى يجد أن حياتنا الاجتماعية تظل فى عوج واضطراب ما دمنا لا نحتذى أثر الغرب ونقدم على اصطناع مثله فى صراحة وعزم، أم ذلك الذى يرى أن أمتنا ليست كأمم الغرب فى كل شىء، وأن اتخاذ أكثر نظم الغربيين لا يجدى فى رقينا وإسعادنا، وقد يعود علينا بالشقوة والخسران؟ ".

" كنت أشعر أحياناً بدافع إلى الميل لرأى زميلى طه، فهؤلاء ذوو الشأن فينا يتأثرون بالغربيين فى غير هوادة ولا مبالاة، فأوروبا إمام فى التعليم، إمام فى أكثر مسائل التشريع، وأوروبا إمام فى أكثر مظاهر الأخلاق والنظم، وقد يجرنا القادة إلى اتباع أوروبا فيما هو أبعد الأمور عن طباعنا، فهل من المستطاع حقاً بعد ذلك أن تسهل علينا الرجعة والنكوص؟ "سبحانك اللهم أى السبيلين لنا فيه هدى وتوفيق ؟.. على أننى بعد هذا الجذب الذى يراد به تقريبى إلى ما يقولون أعود فاستمع من أعماق القلب صوتاً مدوياً يشق سبيله إلى عقلى الحائر فأقول لنفسى: سبحانك اللهم، فليست بيئتى التى أعيش بها ولها وفيها هى بيئة الغرب. فهذه سماؤنا غير سماء الغرب وهذه تربتها غير تربته وهذا موقعها فى ملكوت الله غير موقعه، وهذه لغتنا غير لغته وهذا ما ورثناه من عادات ومحن وظروف غير ما ورث الغرب.

أفتكون مكوناتنا غير مكوناته، ومميزاتنا غير مميزاته وظروفنا وصروفنا غير ظروفه وصروفه، ثم يراد بنا أن نكون كالغربيين، ويحاول داعية صريح أن يقنعنا بأن نتخذ من الغرب إماماً نأتم به فى كليات ما يسير عليه الغرب وفى جزئياته؟

"عفوك اللهم وهواك. إن نفسى وعقلى مازالا راغبين عن سبيلها. بل إن النفس لتدعونى أن أحتفظ بالخصائص التى أراد الله أن يميز بها أمة أنا من بينها وأن أتمسك بميراث انحدر إلى بلدى من قرون، وأن استوحى به تاريخى وأن استلهم ما يلهمنى به جو بلادى وما تلهمنى به تلك الأرواح الخفية فى سماواته. عند سكون نفسى إلى هذه النزعة أعود وأهمهم فى شدة وحماسة : لسنا من الغرب فى شىء. وانها لكبيرة أن ننتهج فى كل شىء سبيل الغربيين فللتقليد حدود.. فما هى ياترى حدوده ؟ (٣٤) .

وقبل إسماعيل مظهر بسنوات، كان الدكتور محمد حسين هيكل قد سجل شهادته فى مقدمة كتابه " فى منزل الوحى " ١٩٣٦، مراجعاً تاريخه الفكرى، معلناً العودة إلى التاريخ الإسلامى.

يقول: " حاولت أن أنقل لأبناء لغتى ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية لنتخذها جميعاً هدى ونبراساً، لكننى أدركت بعد لأى أننى أضع البذر فى غير منبته فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تنبت الحياة فيه. وانقلبت ألتمس فى تاريخنا البعيد فى عهد الفراعين موئلاً لوحى هذا العصر ينشأ فيه نشأة جديدة، فإذا الزمن وإذا الركود العقلى قد قطعا ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذراً لنهضة جديدة. ورؤت فرأيت أن تاريخنا الإسلامى هو وحده البذر الذى ينبت ويثمر "(٣٥).

وكان الدكتور هيكل قد بدأ مراجعته الفكرية، منذ نهاية العشرينيات فى بحث متواصل عن أساس لنهضة فى الشرق قوامها " **العلم والإيمان** " ففى سنة ١٩٢٩ يكتب : " أشعر

اليوم بأن ما تخيلته فى زمن من الأزمان عن العلم التجريبى واقتداره المطلق على حل كل ألغاز الكون، والحلول بذلك فى نفس الجماعات محل الإيمان ليس يبلغ من نفسى إلى مكان العقيدة واليقين بمقدار ما كان يبلغ فى صدر شبابى. بل إن شعورى هذا يزداد كلما اتصلت بالحضارات القديمة، وبالحضارات الفرعونية منها بنوع خاص، وكلما رأيت ما كان لهذه الحضارات من قوة وأيد، وما كانت ترتكز مع ذلك عليه من صور **الإيمان** التى تحفز الجماعات إلى مضاعفة السعى والعمل فى الحياة وتصل بهم لذلك إلى أن يخلدوا على الزمن من آثار علمهم ما لم يقدر الزمن على إخضاعه لناموس البلى والتجدد، وما يزال حتى اليوم وحتى ألوف سنين مقبلة شاهدا على قوة حضارات شاهدت هذه الآثار الخالدة. ولقد ازددت إيماناً بصدق هذا الشعور أثناء مقامى بالأقصر وأسوان .. وتبدى لى أن حضارة جديدة لابد سيبزغ فجرها عما قريب. وستكون حضارة الفراعنة هذه، وحضارة الشرق والإسلام بعدها هى العامل الأكبر فى هذا البحث.. سيكون هذا كله سبب البحث (الرينسانس) فى الشرق وأساس حضارة جديدة **يتزاوج فيها العلم والإيمان** فيرتوى منها العقل والنفس جميعاً وتجد فيها الروح الإنسانية غذاء يجمع لها بين الرخاء والسعادة، وبين النعمة والطمأنينة"(٣٦).

إن الواضح أن " التيار العصرى العلمانى " الداعى إلى " التغريب " فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين، قد دخل فى العقد الثالث مرحلة المراجعة الفكرية بغية " البحث عن الذات "، بين الإيمان والعلم، بين " الأنا " والآخر " الغربى "، بين الأصول الإسلامية وبين القيم التغريبية، وكان الاتجاه إلى صيغة توفيقية تجمع بين الإيمان والعلم، بين الذات الثقافية الإسلامية والعلوم والصنائع الغربية.

وعبر عن ذلك، عبد الوهاب عزام، فى " السياسة الأسبوعية " عام ١٩٣٢، بقوله ".. إذا أحسنا التفكير عرفنا فرق ما بين الصناعات والأخلاق والعادات ولم يلتبس علينا ما نأخذ من أوروبا من العلوم الطبيعية ونتائجها وما نتجنب من أخلاقها وآدابها. فانه لا فرق بين الحساب والهندسة والكيمياء فى الشرق والغرب ولكن شتان ما بينهما فى العقائد والخلق وسنن الاجتماع، فإن لكل أمة من أخلاقها وأدابها ثوباً حاكته القرون وعملت فيه الأجيال، فليس يصلح لغيرها، ولا يصلح لها غيره "(٣٧).

لقد دخل مفكرو التيار العصرى، منذ أوائل الثلاثينيات فى حيرة بالغة مردها الانبهار بالغرب " صناعة وعلوماً وحضارة " وفى ذات الوقت ازدراء الغرب " عادات وأخلاقاً وعقيدة " فأصبح الغرب " الصورة السحرية " التى تبعث على الانبهار والازدراء، وتحرك الحب والبغض فى آن معا.

كتب صبحى وحيدة : ".. وعامة هؤلاء المفكرين، يشتركون جميعاً فى الحيرة من أمر

هذا الغرب وخشيته وتملقه ويبدون هذا الشعور فى حماسة قد ترتفع أو تهبط، وقد تتخذ شكل الحب أو شكل البغض، ولكنها حماسة على كل حال لو جهدت فى البحث عن أصلها لما وجدت فى الغالب سوى الانبهار الذى يشعر به الطفل أمام لعبة جديدة.

والغرب هنا ليس فكرة كاملة، واضحة المعنى بارزة المعالم، بل صورة ساحرة لا رابط بينها ولا مرجع ترد إليه" (٣٨) غير أن الحيرة أمام الغرب التى دفعت لمحاولة المزاوجة بين الإيمان والعلم، وبالتالى بين الأنا والآخر (الغربى)، ما لبثت – بتأثير الغرب – أن تحولت إلى خيبة أمل فى حضارة الغرب وقد تكشف الوجه الآخر (القبيح) لها. لقد اتضح لهيكل أن " ما يصدر الغرب للشرق من آثار حضارته قد وقف أو كاد عند أسوأ ثمرات هذه الحضارة " وأدرك أن قضية الديمقراطية لم تكن دافع أوروبا فى الحرب العالمية الأولى " فقضية أوروبا التى حاربت فى سبيلها أربع سنوات تباعاً والتى بذلت فيها وهج أبنائها.. لم تكن إلا قضية الاستعمار ومن يكن له حق التوسع فيه: دول الوسط أم الحلفاء ؟ ". واكتشف " أن الغرب الذى تزعم دوله أنه تحرر من قيود التعصب الدينى ما زال يذكر الحروب الصليبية التى نشبت خلال القرون الوسطى بين المسيحية والإسلام، وأن كلمة لورد اللنبى يوم استولى على القدس وقوله أن الحروب الصليبية قد انتهت، كانت تعبر عن معنى يجول بخاطر الدول الأوروبية جميعاً"(٣٩).

وفى مصر فإن الغرب " المستنير الديمقراطى "، أسفر عن وجهه الآخر فى قضيتى الديمقراطية والاستقلال. فالتجربة الديمقراطية الليبرالية الوحيدة فى ١٩٢٣ التى أقرها الغرب، سرعان ما انكشف أنها سراب خادع. ففى السنوات ١٩٢٣ – ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية (العريقة فى ديمقراطيتها) أربعة إنذارات للحكومة الدستورية الجديدة، وفى النصف الأول من الثلاثينيات (١٩٣٠ – ١٩٣٥) تم فرض حكم الأقلية (حكومة إسماعيل صدقى الاستبدادية).

وتجسد الأمل فى الاستقلال التام بمعاهدة ١٩٣٦ بعد أن كانت بريطانيا تعترف لمصر باستقلال (منقوص) مشروط من جانب واحد حسب تصريح ١٨ فبراير ١٩٢٢، إلا أن المعاهدة التى كان مأمولاً أن تجعل العلاقة بين مصر وبريطانيا "علاقة الند بالند"، كانت صك الاستسلام الخديعة، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر، بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة وكل معنى.. أو هكذا رآها الشباب الوطنى.

وحين شب الإضراب الكبير فى فلسطين، العام ١٩٣٦، على إثر قيام ثورة الشيخ عز الدين القسام، تكشفت لليبرالية المصرية خطورة الوجود الصهيونى فى فلسطين على مصر، وتحالف الغرب مع الصهيونية.

وجاءت الحرب العظمى الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٤ لتزيد من ضغط الغرب السياسى وتدخله فى شئون مصر.

وبدا مع نهاية الحرب، أن " النموذج العصرى الليبرالى " قد أفلس وطنياً إذ أن ٤ر٪ من كبار الملاك يستحوذون على ٢ر٢٤٪ من الأرض الزراعية، وأن عدد المستشفيات الحكومية بمصر. ٢٠ مستشفى، وفى الصعيد كله مدرسة ثانوية واحدة ونسبة الأمية ٩٨٪ بين الإناث وحوالى ٨٠٪ بين الذكور، وعدد عمال التراحيل فى الريف يزيد عن المليونين "(٤٠).

ولذلك سيعود طه حسين بعد ١٩٤٥ ليلقى فى كتاب " المعذبون فى الأرض " نظرة شديدة التشاؤم وغاضبة على مستقبل النظام " الليبرالى " القائم المتوجه صوب المتوسط غرباً، وذلك من زاوية إخفاقه فى تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية للجموع الآدمية المريضة الجاهلة، التى أصبح الإصرار على القول أنها تنتمى – بجذورها الحضارية – إلى أوروبا، وأن عقلها عقل أوروبى، ضرباً من الترف الفكرى الطوباوى. وستكتمل المفارقة عندما سيصادر النظام كتاب هذا " الداعية " الذى كان من أشد المتفائلين بنموه وتطوره قبل بضع سنوات(٤١).

هوامش ومراجع (١)

(١) عنوان كتاب شكيب أرسلان (١٨٦٩ – ١٩٤٦).

(٢) جمال الدين الأفغاني، خاطرات جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، تحقيق وتقديم محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٤٨.

(٣) المصدر السابق ذكره : ص ٣٢٨.

(٤) ورد في : طاهر الطناحي، الإسلام والمدنية، دار الهلال، القاهرة، ١٣٥٧، ص ٧٠.

(٥) أحمد لطفي السيد، تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥ ص ٧٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ ، ٩٠ ، ١٣٢.

(٧) أحمد لطفي السيد، المنتخبات، الجزء الثاني، بلا ناشر، القاهرة ١٩٣٧، ص ٥٨.

(٨) أحمد لطفي السيد، صفحات مطوية، الجزء الأول، بلا ناشر، القاهرة ١٩٤٦، ص ١١٨.

(٩) سلامة موسى، مقالات ممنوعة، القاهرة ١٩٦٣، ص ٢١.

(١٠) شبلي شميل، فلسفة النشوء والارتقاء، المقدمة ط ١ ١٨٨٥ هـ ، ص ٣٤٥.

(١١) د. عبد الحميد ابراهيم، الوسطية العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٨٨.

(١٢) المصدر السابق ذكره، ص ١٨٩.

(١٣) المصدر السابق ذكره، ص ٢٠٢.

(١٤) د. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية، ط ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٦.

(١٥) المصدر السابق ذكره، ص ٣٨

(١٦) المصدر السابق ذكره، ص ١٨٤.

(١٧) عبد الله العروى، الأيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمه محمد عتياني، دار الحقيقة، بيروت، ط ١، ١٩٧٠، ص ٦٤.

(١٨) المصدر السابق ذكره، ص ٧٣.

(١٩) بخصوص ذلك: محمود أمين العام، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر. دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦، ص ٣٠٣، د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣١.

(٢٠) Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Egypt 1760 - 1840). Texas Univ. Press, 1982.

(٢١) د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، المصدر السابق ذكره، ص ١٣١.

(٢٢) نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف : صراع الدين والدولة في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨٤ ص ٢٨.

(٢٣) المصدر السابق ذكره، ص ٢٩.

(٢٤) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٣.

(٢٥) صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٥٤.

(٢٦) د. جلال أمين، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٣٤ – ٣٥

(٢٧) جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، ص ١٩٥ – ١٩٧.

(٢٨) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، القاهرة ١٩٣١، ص ١١.

(٢٩) جمال الدين الأفغاني، خاطرات الأفغاني، الأعمال الكاملة، ص ١٠٣.

(٣٠) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، تحقيق وإعداد محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠ ص ٧٨.

(٣١) د. محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ – ١٩٧٠، المعرفة، الكويت، نوفمبر ١٩٨٠، ص ١٩ – ٢٠.

(٣٢) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ – ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، دار النهار، بيروت، ط ٣، ١٩٧٧، ص ٢٠٩.

(٣٣) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٤١ – ٤٢ – ٤٥ – ٦٥

(٣٤) الأهرام ٢٠ يونيو ١٩٣٩

(٣٥) د. محمد حسين هيكل، في منزل الوحي، القاهرة، ١٩٣٦، ط ٢، ص ٢٢ – ٢٦ من المقدمة.

(٣٦) د. محمد حسين هيكل، الإيمان والمعرفة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٣ – ١٠٥

(٣٧) ملحق السياسة الأدبي، ١٤ أكتوبر ١٩٣٢، عدد خاص بمؤتمر الطلبة الشرقيين.

(٣٨) صبحي وحيدة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٣٩) ملحق السياسة الأدبي، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) د. عمرو محيي الدين، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي ، مجلة الفكر العربي، عدد ٤ و ٥، ١٩٧٨.

(٤١) د. جابر الأنصاري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

(٢) السلفية والدولة الوطنية

كان إخفاق التيار العصرى، وتحوله للبحث عن صيغة توفيقية، نتيجة " إخفاق " الأفكار والتنظيمات والمؤسسات التى فرضها الغرب بأشكالها السياسية والثقافية، على مجتمعات الشرق العربى الإسلامى، الذى عاد إلى البحث عن جذوره وهويته الأصلية.

ولئن كان " الإخفاق " هو مصير توفيقية التيار العصرى، فماذا كان مآل توفيقية " الإصلاحية الإسلامية "؟

لقد لاحظ رشيد رضا أن دعوة الأفغانى ومحمد عبده للجامعة الإسلامية، عن طريق تنبيه الحكومات المسلمة المستقلة إلى " الاتحاد " لم تلق النجاح. " فقد كرهها بعض الحاكمين لأن الاتحاد مضيعة لحكمهم، وأباها البعض الآخر جهلاً أو كرهاً مع علمه بفائدتها"(١).

لذلك فإن صاحب " المنار " الذى سار على خطى " العروة الوثقى " بتبنيه فكرة "الجامعة الإسلامية " لم يعتمد طريق " السياسة " لمحاذيرها الكثيرة، وانما اتبع طريق الإصلاح الدينى والإصلاح التربوى، مؤكداً على أن " تعميم التربية العملية والتعليم الدينى والدنيوى الصحيح، بفضل رجال عارفين بحاجة الأمة وقادرين على التعليم، هو الذى تقوم عليه النهضة ويتوقف عليه الاتحاد الإسلامى "(٢) لكن الإصلاح عن طريق " التربية " – عند رشيد رضا – رهن بقيام " الجمعيات " التى هى العلة الأولى لارتقاء الأمم " فالمدنية لم تكمل فى الشرق ولم تُبنَ على قواعد يُؤمن سقوطها ولذلك سقطت. وماذاك إلا أن قيامها كان بعمل الأفراد لا الجمعيات. فلولا هـذه الجمعيات لما كانت مدنية الغرب الحديثة أرقى وأكمل وأجدر بأن تكون أثبت وأدوم"(٣).

إذن، كانت معادلة رشيد رضا : جمعية تقوم بالتربية من أجل الإصلاح الذى مناطه الحكم المقيد بالشورى والشريعة " لأن التقدم مرجعه بالأساس (نظام الحكم) وذلك أعظم ما يمكن أن يستفيده الشرق من الغرب ".

يقول رشيد رضا: " فأعظم فائدة استفادها أهل الشرق من الأوروبيين، معرفة ما يجب أن تكون عليه الحكومة، واصطباغ نفوسهم بها – أى المعرفة – حتى اندفعوا إلى استبدال الحكم المقيد بالشورى والشريعة، بالحكم المطلق الموكول إلى إرادة الأفراد.

" لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم – المقيد بالشورى – أصل من أصول الدين ونحن

قد استفدناه من الكتاب المبين ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا اعتبار مجال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك أن هذا من الاسلام "[٤].

إن أفكار رضا : الجماعة، والتربية، والحكم الدستورى، سيتبناها الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة " الإخوان المسلمين " ١٩٢٨ ومرشدها العام على طريق "الإصلاحية الإسلامية" قبل تحولها إلى سلفية متصلبة لتحقيق " المهمة "– النهضة.

فالمهمة – كما عبر عنها المرشد العام – تتحد فى شطرين : " أولهما تخليص الأمة من قيودها السياسية حتى تنال حريتها ويرجع إليها ما فقدت من استقلالها وسيادتها، وثانيهما، بناؤها من جديد لتسلك طريقها بين الأمم وتنافس غيرها فى درجات الكمال الاجتماعى ". وإنجاز المهمة، لا يتحقق إلا بأحد سبيلين " فأما الأول فطريق الإسلام وأصوله وقواعده وحضارته ومدنيته، وأما الثانى فطريق الغرب ومظاهر حياته ونظمها ومناهجها "، لكنه أكد بوضوح تام أن "العقيدة " التى يأخذ بها هى " أن الطريق الأول، طريق الإسلام وقواعده، وأصوله، هو الطريق الوحيد الذى يجب أن يُسلك وأن تُوجه إليه الأمة الحاضرة والمستقبله "[٥].

والإسلام / الطريق هنا بمعنى أن " الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة "[٦].

ومن هنا، حدد المرشد العام الخلاف بين طريق الإخوان المسلمين وطريق العصريين العلمانيين فى " أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية، هذه أولى. والثانية أن جل ما يقصدون إليه هو تخليص بلادهم .. فإذا عملوا لتقويتها بعد ذلك ففى النواحى المادية كما تفعل أوروبا الآن، أما نحن فنعتقد أن المسلم فى عنقه أمانة عليه أن يؤديها وأن يبذل نفسه وماله فى سبيل ذلك، وتلك وهى هداية البشر بنور الإسلام "[٧].

ولتحقيق ذلك، كان تأسيس "جماعة" الإخوان المسلمين التى تستهدف غايات دينية واجتماعية ترمى إلى: تربية الأمة، وتنبيه الشعب، وتغيير العرف العام، وتزكية النفوس، وتطهير الأرواح[٨].

وبتعبير مؤسس ومرشد الجماعة هى: " دعـوة سـلفيـة لأنهم يدعون إلى العودة للإسلام فى معينه الصافى، وطريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة،

وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم، وجماعة رياضية، ورابطة عملية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية[٩].

إن حركة الإخوان فى نشأتها لا توحى بأنها مختلفة تماماً عما عهدناه فى الإصلاحية الإسلامية الحديثة القائمة على التربية كأساس للإصلاح السياسى : يجب أن تكون دعامة النهضة التربية فنرى الأمة أولا " ويوضح البنا أيضاً : " فليكن حجر الزاوية إصلاح خلق الأمة " واستئناف " النهضة السلفية " وامتدادها الوطنى المصرى.. على هذه القواعد بنى مصطفى كامل وفريد من قبلهما جمال الدين والشيخ عبده نهضة مصر. ولو سارت فى طريقها هذا ولم تنحرف عنه لوصلت إلى بغيتها أو على الأقل لتقدمت ولم تتأخر "[١٠].

أما عن موقف حركة الإخوان من نظام الحكم، فقد ارتضت الحركة الحكم الدستورى فهو الأقرب إلى الإسلام. فيؤكد البنا فى رسالة المؤتمر الخامس : " الواقع أيها الإخوان، أن الباحث حين ينظر إلى مبادىء الحكم الدستورى التى تتلخص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات – هذه الأصول كلها، يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده فى شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان أن نظام الحكم الدستورى هو أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر "[١١].

بيد أن جماعة الأخوان لم تقبل المطابقة بين الحكم الدستورى (النيابى) والتعددية الحزبية، فقد رأى حسن البنا " أن من الضرورى أن تُحل جميع الأحزاب المصرية، وأن تجتمع كل قوى الشعب فى حزب وحيد يعمل حتى النهاية على تحقيق استقلال الأمة وحريتها وعلى وضع أسس اصلاح داخلى عام" [١٢].

أليس ذلك ما فعله جمال عبد الناصر فيما بعد ؟ وكأن ما رآه البنا ثم ما فعله عبد الناصر، هو النتيجة المنطقية لإفلاس نظام الحكم والحياة الحزبية فى ظل ليبرالية القصر والمستعمر.. غير أن ذلك لا يفسر – وحده – رفض البنا أن تعتبر الجماعة من نفسها حزباً، وإن كانت – عملياً – حزباً سياسياً.

لقد كان نفى الصبغة " السياسية " للجماعة، والقبول بالحكم الدستورى. والتأكيد على التربية كأسلوب للإصلاح: سمات مرحلة من مراحل الحركة، وأبعاد خطة محسوبة تقوى بها الجماعة للانطلاق لمرحلة أخرى (مرحلة الجهاد).

وحسب ما نشره فى مذكراته، يقول البنا " إلى الآن أيها الأخوان لم تخاصموا حزباً

ولا هيئة، كما أنكم لم تنضموا إليهم (..) أما اليوم ستخاصمون هؤلاء فى الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة، إن لم يستجيبوا إليكم.. أو يدعوكم إلى الجهاد ". لكن : متى الجهاد؟

إن حسن البنا لم يحدد لأتباعه ميعاد الخروج للجهاد، وإن كان أشار إلى أوانه بقوله : " ففى الوقت الذى يكون فيه منكم معشر الإخوان المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جُهزت كل منها نفسياً وروحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة، فى هذا الوقت، طالبونى بأن أخوض بكم لجاج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل جبار عنيد فإنى فاعل إن شاء الله "[١٣].

فهل كان التنظيم السرى المسلح لحركة الإخوان " الجهاز السرى "، هو التنظيم الذى كان سيضطلع بالجهاد، والأداة التى كانت ستُمكن من الاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب ؟

وهل كان انشقاق جناح " شباب سيدنا محمد " هو الرد على تأخر الجهاد ؟

إن الواضح أن الجهاد كان قد تأخر فعلاً، حتى أن التنظيم الذى تحرك هو تنظيم "الضباط الأحرار" وليس الجهاز السرى للإخوان، وأن الجيش هو الذى تمكن من الاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب وحل جماعة الإخوان.

فهل نجح " الضباط الأحرار " فى الوصول إلى " التوفيقية " التى فشل فى إنجازها العصريون والسلفيون معاً ؟

لقد كان لعبد الناصر – كما صرح فى الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١ – صلات بكل التنظيمات والأحزاب فى مصر قبل ١٩٥٢، اتصل بحزب الوفد، وبحزب مصر الفتاة، وبالإخوان المسلمين، وبالشيوعين بما يعنى أنه كان مُلماً بكل التيارات الفكرية التى كانت تموج بها مصر فى ذلك الحين.

أما بقية الضباط الأحرار القياديين، فقد كانوا موزعين بين تلك التنظيمات والأحزاب: عبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسين الشافعى، ورشاد مهنا، ارتبطوا بالإخوان المسلمين. خالد محيى الدين، وكمال رفعت، ويوسف صديق، كانوا أعضاء فى المنظمات الشيوعية. حسن ابراهيم، كان عضو (مصر الفتاة). وجمال سالم كان عضواً بالحزب الاشتراكى المصرى (مصر الفتاة سابقاً)، أنور السادات، انتقل من مصر الفتاة إلى الإخوان المسلمين. كما أن نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمى، بطريقة أو بأخرى، إلى المنظمات الوفدية أو إلى الجمهور الوفدى حتى سقوط الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق أن يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والدبابات قصره.

ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه عام ١٩٣٥، رئيساً للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التى كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستورى ؟[١٤].

هذا عن الخلفية الأيديولوجية للضباط القياديين لتنظيم الضباط الأحرار، فماذا عن الخلفية الاجتماعية ؟

يقول أنور عبد الملك: " كان من بين الضباط القياديين الثلاثة والعشرين، ثلاثة فقط (على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوروبية نظراً لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا. أما الآخرون، أى عشرون من ثلاثة وعشرين، فينتمون إلى **بورجوازية المدن والريف الصغيرة** "[١٥].

إن البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية "، ستصبح فيما بعد الأداة التى يفسر بها الماركسيون المصريون، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى مصر، منذ نهاية الحرب العظمى الثانية. يكتب أحد الباحثين الماركسيين : " دفعت ظروف تفاقم أزمة الانتقال من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى فى مصر وتجمدها لفترة تاريخية طويلة نسبياً بحكم ارتباطها بالمصالح الطبقية للثالوث المسيطر : الاستعمار والإقطاع والاحتكار، إلى عدم نضوج طبقات المجتمع العصرى المستقر من رأسماليين وعمال، وبالتالى عجزهما عن قيادة التطور الاجتماعى والقيام بالثورة الوطنية ".

ولذلك – كما يستنتج الباحث – فإنه " لم يكن من بد حينئذ فى تحرك الفئات الوسطى والصغيرة من البرجوازية الوطنية (خاصة جناحها العسكرى المنظم) لقيادة المجتمع وحل القضية الوطنية والاجتماعية لصالح التطور الاجتماعى العام "[١٦].

وليس هذا مجال السجال حول ما إذا كان التكوين الاقتصادى – الاجتماعى قبل ١٩٥٢ اقطاعياً أم تكويناً رأسمالياً متخلفاً كجزء تابع للنظام الرأسمالى العالمى. فسواء كان اقطاعياً أو رأسمالياً متخلفاً، فان النتيجة واحدة وهى : غياب الطبقتين الأساسيتين فى التحليل الماركسى : البرجوازية، والبروليتاريا. غير أن عدم تبلور البرجوازية والبروليتاريا – فى حالة التكوين المصرى – أدى إلى نتيجة ثانية، استخلصها الماركسيون، وهى: نشوء وتطور "طبقة البرجوازية الصغيرة " بوصفها أكبر الطبقات عدداً وأكثرها نفوذاً[١٧].

إن اكتشاف " البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية، تختلف وظيفته فى حالة التكوين الاجتماعى المصرى (العربى) عنها فى حالة التكوين الاجتماعى الرأسمالى المتطور. ففى حالة التكوينات الاجتماعية الرأسمالية (المركزية) كانت الوظيفة نفى وجود طبقى وسطى بين طبقة

البرجوازية وطبقة البروليتاريا فى التقسيم الاجتماعى للعمل. ومن ثم فان التناقض الرئيسى هو بين محورين رئيسيين : البرجوازية والبروليتاريا، وبالتالى فان البروجوازية الصغيرة تتمايز فى مصالحها الطبقية عن طبقة البروليتاريا، إلا إذا أزيح أفرادها إلى صفوف الطبقة الأخيرة[١٨].

أما فى حالة التكوينات المتخلفة (والعربية منها) فقد كانت "البرجوازية الصغيرة " كأداة مفهومية، وظيفتها " التبرير البعدى " سواء فى موقف تبرير حتمية التنمية اللارأسمالية أو فى موقف تبرير فشل التنمية اللارأسمالية. ففى الموقف الأول، يستند التبرير إلى أن البرجوازية الكبيرة، بما هى خاضعة لرأس المال الأجنبى أو ضعيفة، لا تستطيع إنجاز تنمية رأسمالية ومن ثم تجب تصفيتها[١٩]. ولأن امكانية التنمية الرأسمالية غير موجودة فلا حل إلا التنمية اللارأسمالية التى ستضطلع بها البرجوازية الصغيرة الوطنية.

وفى الموقف الثانى، فإن البرجوازية الصغيرة " المزدوجة الشخصية أيديولوجياً واجتماعياً لا تستطيع القيام بتحول جذرى فى المجتمع حتى لو أرادت ذلك على صعيد الفكر الأيديولوجى[٢٠].

وفى ذات الموقف، ستُستخدم " البرجوازية الصغيرة " فى تبرير " التوفيقية الناصرية "، وفى تبرير إخفاق تلك التوفيقية أيضاً. فهى الطبقة " التى ستعى ضرورة تحقيق التوازن والتوسط فى الجدلية الاجتماعية بين النقائض الاستقطابية فى الطرفين المتباعدين اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالى شعورياً وفكرياً، وهى التى ستتنبه – على صعيد الفكر والأدب والثقافة بعامة – إلى ضرورة التوفيق بين النقائض الفكرية والحضارية المتصارعة".

ويستطرد جابر الأنصارى : " إن هذه البرجوازية الصغيرة ستتصدى لمهام التحرر من الاستعمار الغربى، ثم ستتجه نحو محاولة إقامة الدولة القومية " الحديثة " وسيكون قدرها الصعب أن تدفع الغرب بيد لتأخذ حضارته وعونه بيد أخرى، وهو قدر لا يُحتمل تناقضه ولا تُحتمل مأساويته إلا من خلال صيغة توفيقية، قد لا تكون عضوية ولا أصيلة، ولكنها مرنة، وضرورية نفسياً وعملياً، تقفز فوق النقائض لتوفق بين " الأصيل " و " الوافد " بين التراث والآخر – مُبقية فى ذات الوقت على الفارق الكيانى بينهما "[٢١].

وهذه البرجوازية الصغيرة، كما لاحظ الكاتب الماركسى ميشيل كامل [٢٢] هى التى ستكتشف ما يسمى بالطريق الثالث بين الرأسمالية والشيوعية باسم القومية حيناً وباسم الدين حيناً وباسم الانبثاق عن واقعنا حيناً ثالثاً. وفى رأيه أن هذا الاكتشاف الذى عبرت عنه البرجوازية المصرية الصغيرة وهى فى موقع السلطة قبل غيرها ليس أكثر من " اختيار

أيديولوجى " يجسد الذبذبة والتردد الشديدين اللذين ينتهيان بها عادة إلى احدى خاتمتين. إما السقوط والهزيمة أو الارتماء فى أحضان العدو الطبقى والقومى. لذلك فهى تضع قاموسها الجديد فى الاقتصاد السياسى هكذا : هناك رأسمالية غير مستغلة، هناك قوى لا طبقات اجتماعية. كما أنها تخترع أسلوبها التنظيمى فى " تحالف قوى الشعب العامل " ذلك التنظيم السياسى المنفرد بالحكم والذى يتقى أية معارضة خارجه أو حتى داخله...

والتذبذب والتردد الشديدان فى البرجوازية الصغيرة، بوصف ميشيل كامل، أو "التأرجح" بوصف جابر الأنصارى " يفسر لماذا اتخذت موقف التطرف والثورة حيناً، وموقف المحافظة والمسالمة حيناً، وموقف المهادنة والتوسط حيناً آخر، ولماذا حالفت الماركسية العالمية والمحلية تارة واتجهت للحياد أو الغرب تارة أخرى. وهذا التأرجح هو مفتاح فهم الانفصامية أو ظاهرة التمازج والتعايش – وأحياناً التباعد – بين النقائض والأضداد[٢٣] ويذهب غالى شكرى إلى أبعد من ذلك : " فالبرجوازية المصرية الصغيرة وهى تغطى فصامها بالنرجسية، تقع فى مصيدة ازدواج الشخصية بين الوجه والقناع.. على صعيد الفرد يمارس الطقوس الدينية وهو قواد أو مختلس أو تاجر مخدرات دون أى إحساس بالذنب أو التناقض بل تحت شعار له نفوذ فولكلورى واسع هو (ساعة لقلبك وساعة لربك)، وله مغزاه ايضاً. وعلى صعيد العمل الوطنى، هى أكثر الفئات عداء (عنصرياً) إلى اليهود واكثرها ارتماء تحت أقدام الدولة العبرية، وهكذا !" [٢٤] (التشديد والتعجب من عندنا).

وبالنظر إلى الطبيعة الطبقية والفكرية للبرجوازية الصغيرة، كان إخفاق الناصرية وكانت هزيمة ١٩٦٧ – عند الماركسين – "لأن السلطة الناصرية كانت تمثل البرجوازية الصغيرة"[٢٥].

كتب عابد الجابرى " عندما يقرأ الماركسى العربى، مثلاً، فى نص من النصوص، أن من طبيعة البرجوازية الصغيرة التذبذب والعجز عن مواصلة الكفاح إلى النهاية، ثم يحكم بناء على ذلك بأن المسئولية فى هزيمة ١٩٦٧ ترجع إلى البرجوازية الصغيرة وقيادتها – عندما يقول " مفكر " عربى هذا القول – وهو قول رائج فى الأدبيات الثورية العربية المعاصرة، فإنه "يفكر " خارج الواقع العربى تماماً. ذلك أن " البرجوازية الصغيرة " كمقولة اجتماعية – ماركسية، يندرج تحتها أزيد من تسعين فى المائة من الشعب العربى أو الشعب المصرى. فهل يقبل هذا المفكر تحميل مسئولية الهزيمة إلى تسعين فى المائة من الشعب العربى أو المصرى ؟ وهل كان لتسعين فى المائة من الشعب العربى أو المصرى رأى فى الحرب أو السلم أو فى غيرهما من الأمور التى تهمه وتقرر مصيره ؟"[٢٦].

لقد كانت الوسطية / التوفيقية الناصرية، محصلة للبنية الاجتماعية والفكرية ونهاية منطقية للظروف الاقتصادية والسياسية فى مصر، بل والظروف الدينية فى ظل الاستقطاب بين المعسكرين الدوليين عقب الحرب العظمى الثانية.

ففى الحق أنه، لم تكن لتستطيع إحدى الطبقتين الاجتماعيتين حسم الصراع لصالحها لعدم تبلور أى منهما : الرأسمالية أو العاملة. وأخفق التيار العصرى كما التيار الإسلامى فى قيادة المجتمع، وتفسخت الحياة الفكرية والسياسية ثم حدث انشطار العنف والفوضى.

وكان تحرك الجيش " لأنه الوحيد القادر على استبدال التفسخ والعنف والفوضى بالاتحاد والنظام والعمل(*)، وكانت وسيلة الانقلاب العسكرى – بدون إراقة دماء – هى الوسيلة المناسبة لتصور " الوسطية " فى التغيير.

على المستوى السياسى الداخلى، رفضت الناصرية نظام تعدد الأحزاب كما نظام الحزب الواحد وتبنت صيغة تحالف قوى الشعب، فى أشكال "هيئة التحرير" و "الإتحاد القومى" و "الإتحاد الاشتراكى".. تحالف الشعب ضد الغرب المهيمن فى الخارج والأقلية المسيطرة فى الداخل.

وعلى المستوى الاجتماعى، كان رفض اليمين كما كان رفض اليسار. ولذلك كان ضرب سلطة كبار ملاك الأرض بالإصلاح الزراعى ثم ضرب الرأسمالية الصناعية الكبيرة بعد ١٩٦١ بالتأميم. ولذلك أيضاً، كان ضرب الجيش بكل عنف لتحرك عمالى يسارى وإعدام اثنين من العمال – خميس والبقرى – بعد شهر واحد من الانقلاب.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن الاشتراكية العربية التى تُقدمها الناصرية تتأصل ضد تحالف الإقطاع ورأس المال ولكنها لا تطمع أبداً فى ".. إلغاء الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها "، فالاشتراكية كما يقول جمال عبد الناصر فى الميثاق " هى طريقنا إلى العدل.. وكان من الواضح أن العدل الذى كنا ننادى به هو فعلاً شريعة الله ".

وعلى الصعيد الفكرى، كان التوسط بين العصرية والإسلامية، بين العلم والدين. فالعلم كما ورد بالميثاق " هو السلاح الحقيقى للإرادة الثورية "، كما أن العلم " هو السلاح الحقيقى الذى يحقق النصر ". غير أن هذه النظرة للعلم تختلف عن نظرة المادية التى تغفل " أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات ". كما أن العودة إلى الدين ليست على طريقة

(*) الاتحاد والنظام والعمل. شعار طرحه الضباط الأحرار بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

السلفيين وإنما باعتباره أيديولوجية تعبوية، باعتبار " أن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية. إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية بل إن أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان" حسب تأكيد الميثاق. وهكذا تستخدم الناصرية سلاح الدين فى مواجهة الاتجاهات العصرية (خاصة الماركسية) من جهة، وفى مواجهة الاتجاهات الإسلامية (خاصة الإخوان المسلمين) من جهة أخرى.

وبذلك، تبدو "الناصرية "وكأنها" أيديولوجيا وسطية" تجد تعبيرها العملى فى مفهوم الوسطية: الوسطية بين الطبقات، الوسطية بين النظم الاقتصادية، الوسطية بين العلم والدين، والوسطية بين المعسكرين الدوليين أيضاً.

أيديولوجيا وسطية، سعت وهدفت، إلى تأميم الصراع الطبقى ومن ثم الصراع الأيديولوجى، فقد احتفظت بطرفى المعادلة جنباً إلى جنب: الملكية الخاصة والاشتراكية، التراث والعصر، الأصالة والمعاصرة، العلمانية والدين، الصدام بالغرب والتعاون معه.. إلى أخر سلسلة الثنائيات من النقائض الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.

وقد ساعد على تأميم أو تأجيل الصراع، الإنجازات التى استطاعت الناصرية تحقيقها سواء على المستوى الوطنى أو المستوى الاجتماعى. علاوة على أن الحكم الناصرى ظل قادراً على نفى أى قوة سياسية أو تيار سياسى من الحياة السياسية الرسمية وتغييبها فى السجون، وهو ما حدث مع الإخوان المسلمين ومع الشيوعيين.

كتب جلال أمين : " ما حققته التجربة – يقصد الناصرية – من انتصارات حقيقية فى تحقيق التنمية التى تتوفر لها درجة عالية من الاستقلال، اضطر الجميع كارهين أو بطيب خاطر، إلى الاعتراف بها. لم يكن نجاح عبد الناصر فى صد الضغط الاستعمارى وفى دعم الاتجاه القومى العربى وفى رفع معدلات التصنيع وتقريب الفوارق بين الطبقات، ما يمكن لأحد إنكاره أياً كان موقفه الأيديولوجى.

وأليس كل هذا مما يطلبه طلاب النهضة من العلمانيين الليبراليين والماركسيين والتراثيين على السواء ؟ وإذا كان عبد الناصر قد ضحى بالديمقراطية السياسية ألم يكن من الممكن أن يشفع له فى ذلك نجاحه الباهر فى كل الجبهات ؟ كان من الممكن إذن تأجيل قضية الديمقراطية، العزيزة على الليبراليين، وقضية التطبيق الكامل للاشتراكية العزيزة على

الماركسيين، وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية، العزيزة على السلفيين، طالما بدت التجربة الناصرية حية ومستمرة، فإذا لم يطق البعض الصبر على تأجيل أى من القضايا الثلاث، كان من السهل عزله عن الحياة السياسية عزلا تاماً "(٢٧).

غير أن الربط بين إنجازات الناصرية وتأجيل الصراع، سيؤدى إلى ربط أخر بين انكسار الناصرية وعودة الصراع. فقد " كان انكسار التجربة الناصرية ثم انحسارها فى بداية السبعينيات كفيل بتفجير الصراع من جديد " بعد " سنوات الكبت الطويلة فى ظل الناصرية " ثم " فشل السبعينيات الذريع فى كل مجال من المجالات التى حقق فيها عبد الناصر انتصاراته "(٢٨)، وبذلك، يتم القفز فوق مسألة تقييم " توفيقية " الناصرية، ومن ثم استنتاج أن تلك التوفيقية كان من الممكن أن تستمر لولا ضرب التجربة الناصرية.

إن الناصرية فى صعودها وانكسارها، كانت تعبيراً عن التكوين الاجتماعى والفكرى فى مصر، الباحث دائماً عن " صيغة توفيقية، وسطية، بين الذات والآخر (الغربى)، بين التراث والعصر، بين المساواة والحرية، (صيغة المستبد العادل)".

وقد اجتهدت الناصرية، رغم ثقل التركة الداخلية والتحديات الخارجية، فى صياغة تلك التوفيقية أو الوسطية، فى زخم معركة البناء فى الداخل ومعركة الصراع مع الخارج. غير أن الناصرية وصياغتها التوفيقية الوسطية حملت بذور إجهاضها. فالتوفيق بين الدين والعلم، وبين التراث والعصر، وبين الملكية الخاصة والاشتراكية، بغية الوسطية، أدى فى كثير من الأحيان إلى " تلفيقية " تسمح " باستخدام المفهوم وقطعه عن أصوله المعرفية فى آن " حيث "يصبح العلم مرادفاً للتقنية لا المنهج، ويصبح العصر هو الاستهلاك والاستيراد لا القيم والمدركات، وتصبح الاشتراكية نظاماً اقتصادياً دون مادية جدلية " هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان " التوفيقية الناصرية " اعتمدت تغليب السياسى على النظرى، إذ أن "التجربة والخطأ فى حياة الأمم، كشأنها فى حياة الأفراد هى الطريق للنضوج والثورة " كما ورد فى الميثاق. وتغليب السياسى على النظرى هو الذى يسمح بتجاوز التناقضات دون تفاعلها، ويؤدى إلى حل موقفى سياسى دون أن يكون حلاً فكرياً حقيقياً. حل على المستوى النظرى وليس على المستوى العملى، وتأتى هزيمة ١٩٦٧ لتكشف ذلك.

كتب عابد الجابرى : " من يقارن بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كان يعيشه العرب قبل حرب ١٩٦٧، والواقع.. الذى أصبحوا يعيشونه بعدها لن يجد قط ما يمكن تبرير تلك الردة على صعيد الفكر... فلا المنشآت الاقتصادية دُمرت ولا الطبقات تزحزحت من مواقعها ولا أساليب الحكم تغيرت. إن " كل " ما حدث على صعيد الواقع هو

انكسار جيوش واحتلال أرض، الشىء الذى يعنى – على صعيد الواقع – أن العرب خسروا حرباً أخرى مع إسرائيل.

إن الردة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع المادى ثابتاً يطرح جوهر العلاقة بين الفكر والواقع. وبعبارة أخرى إن تلك الردة تعنى أن الفكر العربى قبل حرب ١٩٦٧ لم يكن يعبر عن معطيات الواقع العربى الحقيقية القائمة آنئذ بل كان يعبر عن " واقع " آخر كان يعيشه العرب على صعيد الحلم. وعندما حلت بهم الهزيمة اصطدموا بالواقع الحقيقى الذى يعيشونه ويتحركون فى إطاره فتحول حلمهم ذاك، بكل سرعة لازمانية– الحلم– تحول إلى كابوس"(٢٩).

وعلى الصعيد السياسى الداخلى، كانت صيغة " التحالف " تتعامل مع الشعب ككتلة متراصة ساكنة لا تحمل تناقضاً داخلياً وتعتمد الطابع القومى اللاديمقراطى فى الممارسة أى تسيير الجماهير مباشرة من فوق دون تنظيمها واعتبارها موضوعاً لاذاتا قادرة، مع نفى الحركات المنظمة لليمين أو اليسار. ولذلك ظلت عناصر الواقع المصرى تحت سطح التوفيقية والوسطية متشرنقة (غير مندمجة) حتى كانت هزيمة ١٩٦٧ ثم غياب جمال عبد الناصر، فتفتقت الشرنقات متزاحمة: الملكية الخاصة إلى جانب القطاع العام، والليبرالية إلى جانب الماركسية والسلفية إلى جوار الناصرية، والإحياء الإسلامى إلى جوار الانفتاح والتغريب، مستعيدة مشاهد التفسخ والفوضى والعنف التى كانت موجودة فى الاربعينيات.

وليس من عجب، فى إطار تكوين اجتماعى وأيديولوجى هجين، أن يفشل نمط التحديث الاشتراكى، كما فشل قبله نمط التحديث الليبرالى وبذلك يصح القول " إنه إذا كانت الأردية (الليبرالية) فى الفترة السابقة قشوراً على جسم قديم، فان الأردية (الراديكالية) الاشتراكية الوحدوية لم تكن أكثر انسجاماً وتجذراً على الجسم القديم ذاته. هذا الجسم الذى لم يتضح بعد ماذا سيكون وكيف سيحيا. إن (الثابت) فيه هو مكوناته أو " متحولات " جديدية وافدة – تفرضها الظروف أو طبيعة المرحلة – ثم تنفك عنها وتسقطها لتعود وتتوافق – بعد فترة ضياع وبحث – مع مكونات جديدة أخرى – أنسب وقتياً – وهكذا.. دون اندماج عضوى ودون تلقيح خلاق. ويبقى القديم على قدمه، ولا يترسخ الجديد. بل يسقط قشرة بعد قشرة، ومرحلة إثر مرحلة (٣٠).

هوامش ومراجع (٢)

(١) المنار مجلد ٢، ج ٢٢ ، ١٨٢٢ ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣) نفس المصدر ص ٣٤٢.

(٤) ورد فى : على أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ط ١ ١٩٨٥ ص ١٦٤.

(٥) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.

(٦) حسن البنا، المصدر السابق ذكره.

(٧) حسن البنا، الإخوان بين السياسة والدين، مجلة الإخوان المسلمون، ١٢ جمادى الآخر ١٣٥٧ هـ ص ٧.

(٨) د. زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨)، مكتبه وهبه، القاهرة ص ٨٩.

(٩) حسن البنا، رسائل الإمام.، مصدر سبق ذكره.

(١٠) ورد فى : على أومليل، مصدر سبق ذكره ص ١٥٨ – ١٥٩.

(١١) حسن البنا، رسائل الإمام، ص ١٧٢.

(١٢) حسن البنا، مشكلاتنا الداخلية فى ضوء النظام الإسلامى، ورد فى : مجموعة رسائل الإمام..

(١٣) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة ١٩٤٧ ص ١٤٢.

(١٤) حسن البنا، إننا على استعداد لبذل ضحايا أخرى، مجلة الإخوان المسلمون ٢٠ ربيع الثانى ١٣٥٧ هـ.

(١٥) انظر: P.J. Vaticiotis, The Egyptian Army in Politics, Bloomington, 1961, 1961.

وكذلك : د. أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٤.

(١٦) د. أنور عبد الملك، المصدر السابق ص ٢١٦.

(١٧) د. جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ط ١، ١٩٧٨، ص ٦١.

(١٨) د. هشام شرابى، البنية البطركية : بحث فى المجتمع العربى المعاصر دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ ص ١٢٥.

(١٩) Nicolas Poulantzas, Classes in Contemporary Captalism, 2 nd ed. London, 1979.

(٢٠) د. هشام شرابى، مصدر سبق ذكره ص ١٢١.

(٢١) د. جابر الأنصارى، مصدر سبق ذكره ص ١٦٣.

(٢٢) ميشيل كامل، لماذا البرجوازية الصغيرة ؟ مجلة الطريق، العدد ١ ، ١٩٧١.

وكذلك : د. غالى شكرى، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، الدار العربية للكتاب، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٨٤.

(٢٣) د. جابر الأنصارى، مصدر سبق ذكره ص ١٧٢.

(٢٤) د. غالى شكرى، النهضة والسقوط .. المصدر السابق ذكره ص ٢٨٥.

(٢٥) على سبيل المثال :

كريم مروة، كيف نواجه الأزمة، دار الفارابى، بيروت ١٩٧٤، ص ١٠٦ – ١٠٩

د. رفعت السعيد، تأملات فى الناصرية، ط ٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ص ٣٩ – ٥٠.

(٢٦) د. محمد عابد الجابرى، الخطاب العربى المعاصر، مصدر سبق ذكره ص ١٨٥.

(٢٧) د. جلال أمين، التراث والتنمية العربية، فى : ندوة التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى (الأصالة والمعاصرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ١٩٨٥، ص ٧٥٥.

(٢٨) د. جلال أمين، المصدر السابق ص ٧٥٥ – ٧٥٦.

(٢٩) د. محمد عابد الجابرى، الخطاب العربى المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ – ٣٣.

(٣٠) د. جابر الأنصارى، تحولات الفكر.. مصدر سبق ذكره ص ١٧٤.

(٣) الأصولية الإسلامية والدولة المعاصرة

ردأ على إخفاق التوفيقية السلفية والتوفيقية العصرية، برزت " الأصولية الإسلامية " لتمثل قطعاً ليس مع " المجتمع المحدَث"، وحسب، بل ومع الإصلاحية الإسلامية منذ الشيخ حسن العطار وحتى ظهور حركة الإخوان المسلمين قبل أن تتحول الأخيرة إلى سلفية متصلبة. فها هو ذا سيد قطب يقطع مع القائم بما هو جاهلية معتمدة على حاكمية البشر ليصل مع الاسلام وحاكمية الله " فالمسألة فى حقيقتها هى مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام، وهذا ينبغى أن يكون واضحاً[١].

ووضع المسألة على هذا النحو راجع للانحراف عن الإسلام " فنحن اليوم فى جاهلية كالجاهلية التى عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم قوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلاميا.. هو كذلك من صنع الجاهلية [٢].

ولذلك فإن الهدف فى مواجهه هذه الجاهلية، اقرار وإعمال حاكمية الله فى المجتمع الإسلامى، فبمقتضى " لا إله إلا الله - كما يدركها العربى العارف بمدلولات لغته : لا حاكمية إلا لله، ولا شريعة إلا من الله ولا سلطان لأحد على أحد لأن السلطان كله لله [٣].

أما أداة الحركة لإقامة المجتمع الإسلامى فهى الجماعة الإسلامية " حين يؤمن الإنسان الواحد بهذه العقيدة يبدأ وجود المجتمع الإسلامى (قيما).. وحين يبلغ المؤمن بهذه العقيدة ثلاثة نفر... يكون المجتمع الإسلامى قد وجد (فعلاً)... والثلاثة يصبحون عشرة، والعشرة يصبحون مائة، والمائة يصبحون ألفاً، و الألف يصبحون اثنى عشر ألفاً... ويبرز ويتقرر وجود المجتمع الإسلامى[٤].

ومن عباءة سيد قطب، ستخرج جماعات إسلامية متوالية لإقامة المجتمع الإسلامى القائم على حاكمية الله فوق أنقاض مجتمع الجاهلية القائم على حاكمية البشر : حزب التحرير الإسلامى (الذى ارتبط بحادث الفنية العسكرية ١٩٧٤). وجماعة المسلمين (المسماة بالتكفير والهجرة ١٩٧٧)، وتنظيم الجهاد (١٩٧٨)،الجماعة الإسلامية.

فى كتابه " الأنثروبولوجيا السياسية"، يعيد العالم الأنثروبولوجى الفرنسى جورج بالانديه تأكيد " أن الدين يمكن أن يكون أداة قوة، ضمانة للشرعية، غير أنه يمكن للدين أن يشكل أيضاً أداة تحد للنظام الوضعى، وفى عصر الأزمات، فإن الحركة ذات الطابع النبوى تضع النظام القائم على المحك وتصل عبر هذا إلى مرحلة إيجاد السلطة البديلة المناسبة "(٥).

ومن هنا نفهم كيف حاولت الناصرية توظيف الدين الإسلامى كأداة للتعبئة وضمانة للشرعية فى مواجهة السلفيين والعلمانيين على السواء.

ولكن لماذا يبدو " الإحياء السلفى " منذ منتصف الستينيات كأداة تحدٍ للنظام الوضعى ويبدو كشرعية بديلة اليوم ؟

لقد قامت شرعية الدولة المعاصرة على هدفى: الاستقلال عن السيطرة الغربية، وتحديث الاقتصاد والمجتمع (أى نفى التخلف).

على صعيد الاستقلال، استطاعت الدولة المعاصرة الحصول على الاستقلال السياسى، ودخلت فى صراع مرير مع السيطرة الغربية ضحت فى سبيله بالديمقراطية (أو هكذا ادعت) ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ فكانت محكا قاسياً لدعاوى الاستقلال والصراع ضد الهيمنة الغربية التى رفعتها الدولة الحديثة، إذ كانت النتيجة احتلال جزء من الوطن ثم " انفتاح " الأبواب للتدخل الأجنبى سياسياً واقتصادياً.

وعلى صعيد التحديث، رفعت الدولة شعارات الحداثة مع الأصالة، والكفاية مع العدل، ووعدت بالاستهلاك الواسع من التليفزيون إلى السيارة، والتصنيع الكامل من الإبرة إلى الصاروخ، ثم " الانفتاح " بلا قيود على التكنولوجيا ورأس المال الغربيين. وكانت النتائج زيادة الفقر، بسوء توزيع الدخل، والتبعية المالية والتكنولوجية والغذائية. وبدلاً من التحديث لنفى التخلف حصل تحديث التخلف، وبدلاً من التزاوج بين الأصالة والحداثة كان الانشقاق والتفسخ على صعيد المجتمع والثقافة.

ومن ثم فإن عملية التحديث فى الشرق العربى " لا هى أدت إلى ما يشبه (النموذج اليابانى) ولا هى أدت إلى ما يقرب من (النموذج الصينى) ولا هى وصلت إلى مستوى (النموذج الهندى) فى تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية مع محافظتها على تراثها الروحى وطابعها التقليدى "(٦).

فما طبيعة الدولة المعاصرة، وكيف لم يكن من الممكن موضوعياً أن تنجز الاستقلال والتحديث ؟

إن الدولة المعاصرة شأنها شأن الدول الواقعة على هامش مراكز الإنتاج والمعرفة العالمية، كان مصيرها محكوماً بمصالح هذه المراكز والنظام المعرفى السائد فى الغرب. وإذا كانت قد استطاعت بعد الحرب العظمى الثانية أن تتحدى المصالح الغربية وتنجز بعض الانتصارات من أجل مصالحها باعتبارها ممثلة لتحالف اجتماعى، إلا أنها لم تستطع تحدى النظام المعرفى الغربى بل استمدت منه مناهج التحديث الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وأدواته: رأسمال، تكنولوجيا، خبرات. وقبل ذلك، اعتمدت على تصوراته لواقع مجتمعها المحلى بل واعتبرته نظام الحقيقة والوجود، فقد كان الهدف مواجهة التخلف، بمَا هو تخلف زمنى وتكنولوجى ورأسمالى عن المجتمعات المتطورة فى غرب أوروبا.

ورغم أن تحدى المصالح الغربية، لم يكن يهدف التخلص من الوظيفة الهامشية فى تقسيم العمل الدولى بل تحسين شروط التبعية للمراكز العالمية، إلا أن الاخيرة استطاعت سحق هذا التحدى. كما أن استيراد تصورات ومناهج وأدوات التحديث من المراكز العالمية، لم تكن نتيجته سوى استبقاء الوظيفة الطرفية للمراكز المسيطرة دون السيطرة على التراكم الرأسمالى أو التجدد الذاتى التكنولوجى وإنتاج الحاجات الأساسية دون إيناع حقيقى للثقافة الوطنية. وحين يشتد الضغط الغربى على الدولة المعاصرة، فإنها تتخلى عن دعاوى الاستقلال رافعة دعاوى " الانفتاح " والمحصلة هى " التبعية "، إلا أنها تظل رافعة شعار التحديث والتنمية، والمحصلة هى تحديث التخلف وتنمية الفقر لتتحول - الدولة المعاصرة - فى النهاية إلى أداة قمعية تضمن سيطرة المركز العالمى على مجتمعها، ولا يتم ذلك إلا بالعنف وان تم تحت لافتة ديمقراطية. وتكون النتائج : لا استقلال، لا تحديث، لا ديمقراطية.

ومن هنا، وفى مواجهة عناصر شرعية الدولة المعاصرة المتآكلة: الاستقلال الموهوم، والتحديث على النمط الغربى، واللاديمقراطية، طرحت الجماعات الاصولية الإسلامية عناصر شرعية جديدة لسلطة بديلة.

يبدأ صالح سرية (حزب التحرير الإسلامى)، باستمداد مفهومى الجاهلية والجماعة الإسلامية، من سيد قطب، لتقويض القائم وبناء المجتمع الإسلامى الذى يدين بالحاكمية لله. إن خطاب حزب التحرير الإسلامى، كما ورد فى كتاب " رسالة الإيمان " لسرية تتحول فيه الجاهلية إلى " تكفير " إذ " أن الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر لا شك فى ذلك " أما الاشتراكية والليبرالية والوطنية والقومية... إلخ فهى " مناهج أرضية ". ولذلك هى "كفر بواح ". والديمقراطية "منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام، ففى الديمقراطية الشعب هو

صاحب السلطة فى التشريع يحلل ويحرم ما يشاء، فى حين أن الشعب فى الإسلام لا صلاحية له فى تحليل الحرام وتحريمه الحلال، ولو أجمع الشعب كله على ذلك ". ويقابل مفهوم الجماعة الإسلامية التى تفرض " حاكمية الله " عند سيد قطب، مفهوم " الجهاد" لتغيير النظام الكافر كفرض عين على كل مسلم ومسلمة، إلا أن سرية لم يمانع فى المشاركة فى أجهزة الحكم ومؤسسات النظام الكافر، خدمة للحركة الإسلامية.

ويأتى شكرى مصطفى (جماعة المسلمين : التكفير والهجرة) مستمداً من سيد قطب مفهوم الجاهلية وقد تحول إلى " التكفير " عند صالح سرية. وكما ورد فى " التوسمات(*) التى كتبها شكرى مصطفى: " كما سادت الجاهلية بين الدعوة المحمدية.. تسود الجاهلية اليوم "... إلا أن التكفير عند جماعة المسلمين يحتم اعتزال المجتمع ونظمه " الهجرة " لا التعايش معه، حتى تتمكن الجماعة من تقويضه. ومن ثم فان " الجهاد " لا يكون فى ظل التعايش مع المجتمع ونُظُمه، وإنما بعد القطع معه والانفصال عنه " فلقد هاجر النبى وجماعته قبل أن يبدأ جهاد المشركين " وبذلك تمايز مصطفى عن سرية، فالاخير أجاز للمسلم الحصول على المناصب فى الدولة الكافرة ومع ذلك يكون مؤمناً كامل الإيمان إذا كان هدفه إقامة الدولة الإسلامية.

أما محمد عبد السلام فرج (جماعة الجهاد) فيحدد فى كتيب " الفريضة الغائبة " - أى الجهاد - طريق المسلمين، حسب ما أورد فى خاتمته. فيبدأ بتوصيف الواقع " فالدولة تحكم بأحكام الكفر، بالرغم من أن أغلب أهلها مسلمون... والأحكام التى تعلو المسلمين اليوم هى أحكام الكفر، بل هى قوانين وضعها كفار وسيَّروا عليها المسلمين " أى أن عناصر الواقع هى : محكومون مسلمون، ودولة كافرة، وحكام كافرون. ولذلك فإن الهدف " إقامة الدولة الإسلامية " باعتبارها النواة لإقامة فرض **الخلافة الإسلامية** كما بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن كونها أمر من أوامر المولى، جل وعلا ".

أما السبيل إلى تحقيق الهدف، فهو **الجهاد** (الفريضة الغائبة) إذ أن " ترك الجهاد هو السبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم من ذل ومهانة. وتفرق وتمزق ". وإذا كان الجهاد يصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة إذا احتل العدو بعضاً من أرض الاسلام، حتى يجب الخروج عليه دون استئذان فإن العدو " بالنسبة للأقطار الإسلامية يقيم فى ديارهم، بل أصبح هذا العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدو هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين ". أما أداة القتال (الجهاد) فهى " الجماعة المجاهدة " من " القلة المؤمنة "

(*) نص مخطوط وضعه شكرى مصطفى كمنهاج لجماعة المسلمين.

التى وعدها الله بالنصر الدائم " فجيوش المسلمين، على مر العصور ... [illegible]

ويواجهون جيوشاً أضعافهم ".

إن عبد السلام فرج يلتقى مع صالح سرية فى تكفير الدولة والحكام دون تكفير المحكومين المسلمين وبما يبرر **التغيير فى القمة أى الانقلاب**، إلا أنه يختلف معه فى اجتهاده بجواز تقلد المسلم للمناصب فى الدولة الكافرة. فيرد على ذلك الاجتهاد بقوله " إن هناك من يقول أن على المسلمين الاجتهاد من أجل الحصول على المناصب، فأقول إنهم سيكونون من الدولة ولن يصل الأمر إلى توصيل أى شخصية مسلمة إلى منصب وزارى إلا إذا كان موالياً للنظام موالاة كاملة." وهو بذلك، قد التقى مع شكرى مصطفى فى رأيه بعدم جواز العمل فى مؤسسات الدولة الكافرة، إلا أن فرج اختلف مع شكرى مصطفى فى فكرة هجرة المجتمع بدعوى أنه يعيش المرحلة المكية واعتبر ذلك بمثابة " هروب من الأسلوب الصحيح والشرعى والوحيد لإقامة الدولة الإسلامية وهو الجهاد ".

وبعد إعدام محمد عبد السلام فرج، بعد حادث اغتيال الرئيس السادات (١٩٨١)، يحاول عبود الزمر من داخل السجن تطوير الخطاب السياسى لجماعة الجهاد، بإدخال مفاهيم جديدة، أهمها الثورة والتأكيد على أنه يقدم منهجاً يقوم على عدة أسس منها العلمية بمعنى الاستفادة بالعلوم الواقعية النافعة للحركة الإسلامية والاستعانة بمتخصصيها.. العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية والإعلامية والتربوية.... الخ. " إلا أن الزمر، حسب النص الذى أعده " منهاج جماعة الجهاد الإسلامى "(*) يعيد تأكيد ما جاء فى "الفريضة الغائبة» حول: الواقع، والهدف والوسيلة. فالواقع الذى نتج عن سقوط الخلافة، تفتت الأمة الاسلامية إلى دويلات هشة التهمها الاستعمار، فتولى حكمها" حكام يدينون بالولاء للشرق أو الغرب ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ورفعوا لواء الديمقراطية تارة، فنادوا بالعلمانية والوطنية والقومية والحياة النيابية والحرية الشخصية والتبرج والاختلاط فانهار الاقتصاد وانحدرت الأخلاق وضاعت الحريات وتبددت الآمال وباتت الأهداف فى طى الأوهام. ثم بادروا برفع راية الاشتراكية تارة أخرى فهتفوا بحياة الاشتراكية والحرية والوحدة ودعوا إلى التقدم بالرقى وتحرير فلسطين. فلا الجوع سد من رمق ولا رُدت إلينا فلسطين، بل وفشلت محاولات الوحدة وذبحت الحرية على النصب وشدد الخناق على المعارضين وأرخى العنان

(*) نص منشور، أعده عبود الزمر فى السجن عام ١٩٨٦.

للعصاة الفاجرين." هذا بالنسبة للعالم الإسلامى، أما عن واقع مصر – يقول الزمر " لقد أصبح جلياً أن النظام الحاكم فى مصر قد أعرض عن الإسلام وارتمى فى أحضان تلك الحضارة المزعومة، فطبق النظام الاشتراكى تارة والنظام الديمقراطى تارة أخرى فى حقبة يسيرة فلم يزده ذلك إلا خسرانا فى الدنيا والاخرة ".

وأمام هذا الوقائع " فإن المنهج الإسلامى الذى نعتقده قد أخبر عن أنه النظام الصحيح منذ أربعة عشر قرناً من الزمان.. وهكذا فلقد أصبح الحل الإسلامى وهو البديل " ولذلك فان الهدف هو "الدولة الإسلامية " وذلك مرده " أن الإسلام بحاجة إلى دولة تحمى العقيدة وتقيم الشعائر فى طمأنينة وتربى النشء على الأخلاق القومية، وتطبق القوانين والتشريعات الإسلامية ليسود العدل ويعم الخير ".

أما الأسلوب فهو " المنهج الانقلابى" ذلك الطابع الذى يصبغ حركة جماعتنا نحو تحقيق غايتها السامية وذلك بالثورة الإسلامية على النظم. الجاهلية القائمة فى البلاد، واقتلاع جذور الباطل وإحداث التغيير الشامل فى كل جوانب الحياة بإحلال البديل الإسلامى، رافضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية إلى التدرج فى التطبيق أو تطبيق الحدود فقط.. ".

أما وسائل أسلوب (الانقلاب / الثورة) فهى تتعدد خلال " عمليتين هامتين لا غنى عن أى منهما، لا تتجزآن بل تسيران جنباً إلى جنب، ففى الوقت الذى تقوم فيه الجماعة بالبناء والتكوين، تتحرك بما يتم بناؤه نحو الهدف " وتتضمن عملية البناء والتكوين " التعليم والتربية والإعداد القتالى والتنظيمى " فيما تشمل عملية الحركة " الدعوة، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والجهاد " والعمليتان : " لا صحة للفصل بينهما على مستوى الجماعة ".

ومن هنا يتبدى أن عبود الزمر، قد رجع إلى فكرة " الثورة الشعبية " التى طرحها من خلال خطة عام ١٩٧٩ على أن يتم تنفيذها عام ١٩٨٣، وذلك على عكس ما لجأ إليه عام ١٩٨١ بتغيير قمة النظام باغتيال الرئيس السادات.

ولم يختلف مفتى الجماعة الإسلامية وأميرها د. عمر عبد الرحمن، مع خطاب جماعة الجهاد فى مسائل تكفير الحكم. وخلعه بالجهاد. لإقامة الدولة الإسلامية. فقد أفتى بأن «الحكم بما وضعه الأفراد من قوانين مستوردة من دول الكفر.. كفر بلا ريب وضلال لا يرقى إليه الشك». ولذلك ترى الجماعة أن "الجهاد" مفروض لخلع الكفار، وردع الطوائف التى تساندهم وتنصيب خليفة مسلم». ويقول قادة الجماعة الإسلامية: «نحن لا نرضى إلا بخلافة على نهج النبوة ترث خلافتنا الأولى»(*)

(*) تتضمن إصدارات الجماعة الإسلامية، وأهمها ميثاق العمل الإسلامى، وأصناف الحكم وأحكامهم، وحتمية المواجهة، إضافة إلى كتيب كلمة حق للدكتور عمر عبد الرحمن، الأسس الفكرية لخطاب الجماعة.

لقد كان مهماً، تناول حيثيات حكم الجماعات الإسلامية الأصولية فى شرعية الدولة المعاصرة، وعناصر شرعية " الدولة البديلة " التى توجب " الجهاد " من أجل إقامتها.

غير أن الحركة الأصولية الإسلامية، ليست مرادفة لظاهرة " الإحياء الإسلامى " بقدر ما هى توظيفاً سياسياً للإسلام وتأويله بما يخدم أهدافها السياسية.

إن ظاهرة الإحياء الإسلامى، وإن كانت تتمظهر فى العودة إلى الإسلام كنظام كامل حقيقة فى علاقة الإنسان بالكون، وللحياة (السلوكيات والقيم) فانها تتخذ أشكالاً للطقوس والعبادات، وأنماطاً للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب – اللحية) وقبولاً لتطبيق الشريعة الإسلامية.. كرد فعل للتغريب الذى تعرض له الواقع المصرى والعربى. أى أن الإحياء لا يرتبط بهدف التغيير الاجتماعى حتى بالمعنى الإصلاحى. أما الأصولية الإسلامية، فتستهدف الإنقلاب على أساس انها تقدم نفسها كبديل فى وقت الازمة.

ويقدم عالم الاجتماع الفرنسى هنرى ديزروش Henri Desroche منهجية عامة لتوضيح الوظائف المتنوعة التى يقوم بها الدين فى المجتمع : ففى السياق الإيجابى، يكون عاملاً للتغيير الاجتماعى، وفى السياق السلبى، يكون عائقاً للتغيير، وفى سياق آخر، يختلف الأمر باختلاف مرحلة التطور التى تعيشها الجماعة وكيفية فهمها للدين..

وإذا ما طبقنا تلك المنهجية على الإسلام، فإن الإسلاميين الإصلاحيين (الأفغانى – عبده – الكواكبى – رشيد رضا – حسن البنا: فى مرحلته المبكرة) قد عبروا عن السياق الإيجابى. فيما ركز الماركسيين والليبراليون – عبر ماركس أو ماكس ڤيبر – على السياق السلبى(* *). أما السياق الثالث، فقد عبر عنه الإسلاميون الأصوليون بتوظيف الإسلام كبديل فى مرحلة الأزمة. إلا أنهم يفتقدون حلاً حقيقياً لتجاوز الأزمة، ويكتفون بالإعلان عن أن تبنى الإسلام هو فى حد ذاته الحل.. ولكن أى إسلام، وأى حل ؟ أنه إسلام عصر النبوة والخلافة الراشدة، عصر الإيمان والعدالة والفتح والحضارة الإسلامية... والحل هو إلغاء الزمان والهروب إلى ذلك العصر من عصر الجاهلية والظلم والانسحاق أمام الجاهلية الغربية.. العصر الذى لم يعد يطاق.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن عودة الإسلام كأيديولوجية سياسية انقلابية، هى استجابة لإزاحة الإسلام، بواسطة الدولة الحديثة من ناحية وبواسطة المركز الغربى من ناحية

(* *) من الماركسيين من اعتبر الإسلام عامل محافظة وعامل تغيير فى ذات الوقت مثل ماكسيم رودنسون، وإن وظّف تلك الخصيصة لبيان إمكان التحول إلى الاشتراكية.

أخرى، وتهميش دوره فى تنظيم حياة الجماعة اقتصادياً وسياسياً. فالدولة الحديثة، حين بدأت تجربتها فى التحديث مع أوائل القرن الماضى، ربطت بين عملية التحديث وبين إبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجهات الجماعة التى كانت تصف نفسها بالإسلام قبل القومية والوطنية. وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة وإقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية فى تجربة التحديث. أما المركز الغربى، فانطلاقا من مركزية نمط إنتاجة ونظامه المعرفى، لم يكن لينظر إلى الجماعات الاخرى فى الكون، إلا على أنها هوامش ينبغى فرض تبعيتها للمركزية الغربية، سواء تم ذلك بواسطة النخب المحلية والتغلغل الثقافى، أو بواسطة الاحتلال العسكرى والدمج الاقتصادى. وحين يصبح الاستعمار التقليدى غير ممكن فى مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى فإن ضمان استمرار التبعية اقتصادياً وثقافياً يتم من خلال دولة الهامش ذاتها.

إذن، لم يكن إخفاق "التحديث" راجعاً للاستلاب الدينى الذى تعانى منه الجماعة حسبما يرى الماركسيون، كما لم يكن راجعاً لمنافاة الدين للعلمانية والديمقراطية كما يدعى الليبراليون. وإنما كان الإخفاق لاستبعاد الجماعة وقيمها من عملية التحديث، واستمداد القيم وانماط الحياه والسلوك والإنتاج الغربية، بدافع التماثل مع المجتمعات الغربية – أو لكى نصبح قطعة من أوروبا – وبالتالى كان العجز من إنجاز الثورة العقلية وتحقيق النقلة الصناعية كما كان طمس وتغريب الذات الحضارية... وكانت المحصلة فى النهاية التغريب لا التحديث. وقد نتج عن تلك النهاية، نوعان من الهروب: الهروب إلى الماضى إلى إسلام الوحى والخلافة، والهروب فى الآخر (الغربى) والتماهى فيه، وبما يعنيه الهروب الأول من نفى للآخر، والهروب الثانى من نفى للذات. واستتبع كل ذلك قطع السلفين مع التغريب وقطع التغريبيين مع السلفية. فالحل السلفى هو قتال التغريبيين، والمخرج التغريبى هو وأد السلفيين. وهنا لا يصبح محل للتوفيقية حيث تتحول إلى تلفيقية لتغطية التناقضات فى حل موقف سياسى دون أن يكون حلاً فكرياً حقيقياً .

عندئذ تصبح الجماعة جماعة تشرقية " Levantine " (بتعبير ألبرت حورانى)(٧) أى جماعة تعيش فى الوقت نفسه فى عالمين أو اكثر دون أن تنتمى إلى أى منهما... جماعة يتملكها الشكل دون أن تتملك الفعل.. غير قادرة على الخلق فما تقدر إلا على المحاكاة، وحتى المحاكاة لا تقوم بها بشكل دقيق لأنها تقتضى نوعاً من الأصالة... جماعة لا تنتمى لمجتمع محدد ولا تعبر عن ذاتية خاصة بها.. فى حالة من الضياع والسخرية واليأس.

وأليس ذلك هو ما عبر عنه إميل دور كهايم بالتفسخ الثقافى، أى انحطاط نسق القيم والمعايير...(٨)

مشجّر للحركات الاسلامية الأصولية الجديدة

(٧١ – ١٩٩١) (*)

الاســـم	الشخصيات	الحقبة	المصطلح / المفتاح
شباب محمد = الفنية العسكرية	صالح سرية – طلال الأنصارى	٧١ – ١٩٧٤	الجهاد
جماعة المسلمين = التكفير والهجرة	شكرى مصطفى – ماهر البكرى – حلمى الجزار	٧١ – ١٩٧٧	الهجرة
الجماعات الاسلامية (التيار الإخوانى السلفى)	محمد الإسلاميون – عصام العريان	٧٣ – ١٩٧٧	الطليعة الخيرية
جماعة الجهاد (* *)	عبد السلام فرج – خالد الاسلامبولى – عبود الزمر	٧٧ –	الجهاد التكفير
الجماعة الإسلامية	د. عمر عبد الرحمن– د.ناجح ابراهيم – كرم زهدى – عصام دربالة	٧٧ –	الجهاد التكفير
جماعة طه السماوى أنشقاق عن جماعة المسلمين ومن حد من الجهاد	عبد الله السماوى	١٩٨٦	تغيير المنكر
الناجون من النار	مجدى الصفتى – يسرى عبد المنعم– محمد كاظم	١٩٨٧	الجهاد دون تكفير
جماعة أحمد يوسف (بنى سويف) انشقاق من الجماعة الاسلامية	أحمد يوسف مجدى كمال	١٩٩٠	الجهاد
جماعة الشوقيين – انشقاق من الجماعة الإسلامية	شوقى الشيخ	١٩٩١	الجهاد

* المصدر :– جيل كيبيل : النبى وفرعون : الحركات الإسلامية فى مصر المعاصرة ، باريس ١٩٨٤.

– التقرير الاستراتيجي العربى. مركز دراسات الأهرام، أعداد مختلفة

** حدث تنسيق بين جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية. عام ١٩٨٠، من خلال مجلس شورى للجماعتين. لتقرير اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١.

هوامش ومراجع (٣)

(١) سيد قطب، معالم فى الطريق، مطبوعات الاتحاد الاسلامى العالمى للمنظمات الطلابية، بلا تاريخ، ص ١٥٨.

(٢) سيد قطب، معالم فى الطريق.. ص ٩١ – ٩٢.

(٣) سيد قطب، معالم فى الطريق.. ص ٢٢٤ – ٢٥١.

(٤) سيد قطب، معالم فى الطريق.. ص ١٤.

(٥) جورج بالاندييه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبى صالح، مركز الإنماء العربى، بيروت.

(٦) قسطنطين زريق، فى معركة الحضارة، بيروت ١٩٦٤ ص ٤٠.

وكذلك : د. جابر الأنصارى، المصدر السابق ذكره ص ٣٢.

(7) A. Hourani, Arabic Thaught and the Liberal Age, 1998 - 1939. Oxford Universty Paess, 1962.

(8) E. Durkheim, Professional Ethics and Civil Morals, London. Routledge & Kagan Paul. Ltd 1957. pp 36 - 69.

غالباً، ما اقترن التقدم عبر الزمن لدى المسلمين بفكرتى الفرقة «الفتنة»، والتدهور. ذلك الترابط بين التقدم التاريخى وانحطاط حال المسلمين، فى الذهنية الإسلامية، ارتكن على أحاديث نبوية أهمها اثنان يقول أحدهما: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة إحداها هى الناجية»، ويقول ثانيهما «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»(١). ومعنى ذلك فى الذهنية الإسلامية، أن مآل المسلمين، بعد العصر الذهبى «النبوى» إلى تشرذم وتراجع(٢). وإلى جانب النظرة المتشائمة للتقدم، أولى المسلمون نظرة متشككة تجاه كل ما هو حديث باعتباره بدعة .. كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار، حسب الحديث النبوى(*)

فمنذ القرن الثالث للهجرة، يعلن الجاحظ فى رسالة له فى «النابتة» أن الإسلام فى عهده قد وصل إلى مرحلة الكفر والسير فى طريق التمرد على آله .. فهو يقسم المراحل التى مر بها الإسلام «حتى عهده» إلى ثلاث مراحل، الأولى يسميها «مرحلة التوحيد»، ويمثلها عصر النبى بكل فضائله وشمائله حين كان الدين طاهراً نقياً منزهاً خالص التوحيد، وكانت الجماعة موحدة قوية متضامنة الأطراف والأعضاء متماسكة. أما المرحلة الثانية فتُستهل بواقعة شنيعة فظيعة هى مقتل عثمان على مرأى ومسمع من الصحابة والتابعين أنفسهم. ثم تلحق بها واقعة لا تقل شناعة وفظاعة هى مقتل على واعتلاء معاوية سدة الحكم فى الإسلام. ولقد غير معاوية نظام الحكم فى الإسلام تغييراً حاسماً فجعل منه نظاماً ملكياً كسروياً قائماً على الظلم وعلى الخروج المستمر على الأوامر الشرعية. وسار خلفه على أثره المشئوم فاستحق عصرهم جميعاً أن يطلق عليه اسم «عصر الفجور»، أما عصر «الكفر» الذى شهده الجاحظ فقد فاق عصر الفجور بظهور «النابتة» الذين لم يكتفوا بالسكوت على المظالم التى اقترفها بنو مروان الفجرة، وإنما ذهبوا – يدعمهم العوام فى ذلك – إلى تبرير أعمالهم وتكفير من يتعرض لها بالنقمة أو الثورة أو النقد، وإلى أكثر من ذلك، أى الدعوة لهؤلاء الفجرة.(٣)

(*) تعود الفكرة إلى برنارد لويس حيث يشير إلى أن كلمة «بدعة» التى تحمل فى اللغة العربية معنى الابتداع والتجديد، تحمل فى نفس الوقت مفهوماً سلبياً أو على الأقل يثير الريبة لكونه يحمل معنى قريباً من الكفر.

وحين نصل إلى القرن الخامس الهجرى، يكون الزمان قد بلغ مداه فى الفساد، فيقول أبو بكر الطرطوشى: «فأما اليوم فقد ذهب صفو الزمان وبقى كدره، فالموت اليوم تحفة لكل مسلم، كأن الخير أصبح خاملاً، والشر أصبح ناظراً ...»(٤)

وفى مواجهة ذلك، لجأ أبو حامد الغزالى إلى الحديث النبوى: «يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» فى كتابه: «المنقذ من الضلال». ولقد أناط بنفسه هذه المهمة، وكتب كتابه المهم: «إحياء علوم الدين» وبذلك عبر الغزالى عن رد «أصولى» لمواجهة انحطاط المسلمين.

بيد أن واقع الانحطاط / التدهور، من منظور الجاحظ والطرطوشى والغزالى، ولّد على الجانب الآخر، ردا تغذى بالفلسفة والعلم المنحدرين إلى المسلمين عن أثينا.

فهذا أول الفلاسفة العرب: أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندى، يدافع عن قضية علم الأشياء «الفلسفة» ويتهم معارضى ذلك بـ «ضيق فطنهم عن أساليب الحق وقلة معرفتهم بما يستحق .. نوى الجلالة فى الرأى والاجتهاد فى الأنفاع العامة الكل الشاملة لهم». أما معارضتهم لاقتناء الفلسفة فيعتبرها الكندى «.. ذبًا عن كراسيهم المزورة التى نصبوها عن غير استحقاق، بل للترؤس والتجارة بالدين..» ولذلك فإنه «يحق أن يتعرى من الدين من عاند قنية علم الأشياء بحقائقها وسماها كفراً. لأن فى علم الأشياء بحقائقها علم الربوبية وعلم الوحدانية، وعلم الفضيلة وجملة علم كل نافع والسبيل إليه، والبعد عن كل ضار والاحتراس منه..»(٥)

ومعنى ذلك أن الكندى قد توصل إلى أن الإصلاح يتم باقتناء الفلسفة اليونانية، كما أن الفلسفة لا تعارض الدين، بل تغذيه بالنافع.

ومن بعد الكندى، نشطت الحركة العلمية والفلسفية فى استمداد فلسفة أفلاطون وأرسطو على أيدى الفارابى وابن رشد. وانطلق ابن سينا ليتخطى أرسطو والمشائين إلى «فلسفة مشرقية».

فالفارابى، حاول التوفيق بين أفلاطون ذى النزعة المثالية وأرسطو صاحب الاتجاه العقلى، وابن رشد، حاول التوفيق بين الفلسفة والدين أو بين العقل والوحى، وتمثل مسكويه الفكر الأخلاقى لأى أرسطو، وتأثر ابن سينا بأثولوجيا ارسطو طاليس.

وعلى صعيد الفكر السياسى، سيحاول أبو الحسن الماوردى (٣٦٤هـ - ٤٥٠هـ) التوازن أو التركيب بين العقل والشرع أو بين الدنيا والدين. فيكتب: «إن العقل متبوع فيما لا

يمنع منه الشرع والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل والعقل لا يتبع فيما يمنع من الشرع» وعنده أن «العقل جعله الله تعالى للدين أصلاً وللدنيا عماداً..». وينتهى إلى أن الخلافة أو الإمامة هى «موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا..»(٦).

لقد قصد الماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية» بيان ضرورة وجود الخلافة وحاجة الجماعة إليها، من خلال توضيح مقاصد الخلافة ومهام الخليفة، التى تتلخص فى تسيير شئون الجماعة الدينية والدنيوية جميعها. وكان الهدف.. الدفاع عن الدولة الإسلامية بعد تهديد البويهيين لها وتعرض الخلافة العباسية لنزعات داخلية وخارجية، لكى لا تفقد الجماعة السند الأول لوجودها وهو الخلافة، كما كان يرى الماوردى.

بيد أن الإمام ابن تيمية (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) جاء ليمثل نقطة فارقة فى هذا التطور، ويحدث قطعاً حتى مع سلفية الإمام الغزالى فنجده ينحى منحى أصولياً متصلباً، وينتقد مناهج المتكلمين والفلاسفة بعنف، ومنهم الإمام الغزالى لأنهم أدخلوا فى أصول الدين مالم يأذن به الله العلى الحكيم، وأوقعوا الناس فى شبهات وضلالات جعلتهم ينحرفون عما جاء به كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.. وهو يراهم «قد ساروا أحزاباً يتكلمون فى جنس النظر، وجنس الدليل، وجنس العلم بكلام اختلط فيه الحق بالباطل»(٧). وقد قام ابن تيمية بـ «تكفير» المدرسة المشائية فى الإسلام، نرى هذا فى توكيده أن موسوعة إخوان الصفاء، كانت المائدة الكبرى للقرامطة الباطنية، وأنها خلاصة ثقافة المدرسة المشائية وأن ديانة هؤلاء وأولئك، دين أصحاب رسائل إخوان الصفاء. وأمثالهم من أئمة منافقى الأمم الذين ليسوا مسلمين ولا يهوداً ولا نصارى. وفى كتابه «الرد على المنطقيين» يشن على المنطق اليونانى هجوماً عنيفاً، فيقول: «كنت دائماً أعلم أن المنطق اليونانى لا يحتاج إليه الذكى، ولا ينتفع به البليد»(٨)

وفى الحق، أن الإمام ابن تيمية، من باب تفسير تشدده، قد عاصر فترة عصيبة فى تاريخ الدولة الإسلامية والمسلمين.

فقد ولد بعد خمس سنوات من إغارة التتار على العراق واحتلالهم بغداد والقضاء على الخلافة العباسية، وعاصر الحملات الصليبية على السواحل الشامية .. وبسبب آرائه أدخل السجن مرتين. وفى سجنه كتب ابن تيمية قسماً كبيراً من رسائله ومؤلفاته. وفى معاشه، كان

ممن اختاروا الدعوة «باللسان واليد». فيقول ابن كثير إن ابن تيمية سار وأصحابه فى مسيرة ثائرة، وحطموا خلالها الحانات وأوانى الخمور، كما مضى هو وصحابه فى شهر رجب ٧٠٤ هـ ومعهم حجارون لقطع صخرة بنهر «قلوط» كانت تزار وينذر الناس بها[٩].

وإلى هنا، فإن معضلة التقدم الزمنى – التاريخى، بما هو تدهور إسلامى وبما شهده من بدع مستحدثات، كشفت عن ثلاث استجابات، أو حلول تاريخية.

الحل الأول، حل توفيقى بين الشريعة والعقل، بين الوحى والفلسفة، بين الدنيا والدين، ونجد تعبيراته الفلسفية لدى ابن رشد، والسياسية لدى الماوردى.

والحل الثانى، حل سلفى تمثل فى «إحياء الدين» بالنظر إلى «تهافت الفلاسفة» حسب رؤية أبى حامد الغزالى.

أما الحل الثالث، فهو حل أصولى متشدد، على أساس التغيير باللسان واليد، وعبر عنه ابن تيمية.

ولم تظهر تلك الخطابات جملة واحدة، بل عبرت عن لحظات متباينة فى مسار المدنية الإسلامية وعن استجابات مختلفة أمام المستحدثات التاريخية إضافة إلى تعبيرها عن العلاقة بالشعوب والمدنيات المجاورة. ربما يكون الخطاب السلفى قد حافظ على استمرارية وتواصل منذ انقضاء العصر النبوى والخلافة الراشدة، حيث ظل الحنين إلى العصر الذهبى للإسلام حتى الأزمنة الحديثة.

أمـا الخطاب التوفيقى بمـا تضمنه من حداثة تمثلت فى استمداد التراث الفلسفى الإغريقى، فقد كان تعبيراً عن لحظة إبداع وتوسع الدولة الإسلامية فى بداية الخلافة العباسية.

ويتزامن الخطاب الأصولى المتشدد مع الهجمات المغولية والصليبية على الدولة الإسلامية حيث أصبح الرد بالعودة إلى الأصول والهجوم على استمداد الفلسفة اليونانية والدعوة للتغيير باللسان واليد.

ومنذ ذلك الحين، استمرت المنازعة بين العودة للأصول واستمداد الحديث.. بين الحيز الدينى والحيز الفلسفى السياسى الحديث، فى مواجهة الواقع الموصوف بالتدهور، وكانت درجة المنازعة تتحدد – دوما – بمستوى وعى «الأنا» الإسلامية بالتدهور .. وبمدى ضغط «التحديث» وكذلك «الآخر – الغربى» الحائز على كل ما هو حديث، والسابق إليه.

فبعد انقضاء قرون عديدة، وعلى إثر الصدام الحضارى الذى أعقب الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م، يطلق الشيخ حسن العطار (١١٨٠هـ/١٧٦٦م–١٢٥٠هـ /١٨٣٥م) صيحته: «إن بلادنا لابد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها»[١٠].

ومن بعد، يكتشف تلميذه رفاعة رافع الطهطاوى (١٢١٦هـ / ١٨٠١م / ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م) لدى عودته من بعثته إلى فرنسا أن «سائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامة لهؤلاء الإفرنج مجهولة بالكلية عندنا، ومن جهل شيئا فهو دون من أتقن الشىء»[١١]. ولا يقلل من ذلك اعترافهم لنا «بأنا كنا اساتيذهم فى سائر العلوم، وبقدمنا عليهم»[١٢].

ويأتى جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م / ١٣١٤هـ / ١٨٩٧م) ليستصرخ معاصريه قائلا: «أنرضى ونحن المؤمنين وقد كانت لنا الكلمة العليا، أن تضرب علينا الذلة والمسكنة؟!»، ولذلك دعا الأفغانى إلى حركة دينية تنصرف إلى قلع ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية على غير وجهها الحقيقى، حركة شبيهة بالحركة الدينية التى قام بها لوثر فى البروتستانتية.[١٣]

يقول: «إننى لا أرتاب بأنه لو فسح فى أجل أبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد بن حنبل، وعاشوا إلى اليوم، أداموا مجدين ومجتهدين يستنبطون لكل قضية حكماً من القرآن والحديث، وكلما زاد تعمقهم ازدادوا فهماً وتدقيقاً»[١٤]

ويستأنف الشيخ محمد عبده (١٢١٦هـ / ١٨٤٩م / ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م) مخاطباً معاصريه بقوله: «اختلت الشئون وفسدت الملكات والظنون وساءت أعمال الناس، وضلت عقائدهم وخوت عبادتهم من روح الإخلاص فوثب بعضهم على بعض بالشر وغالت أكثرهم أغوال الفقر .. واجتمعوا على اليأس والقنوط بآيات تقطع الأمل ولا تدع فى نفس حركة إلى عمل..»[١٥] وانبرى محمد عبده فى الرد على جابرييل هانوتو لقوله إن حالة التأخر التى يعانى منها المسلمون ترتد فى نهاية التحليل إلى العقيدة الإسلامية نفسها. إذ فى الوقت الذى انتجت فيه المسيحية، المدنية الحديثة برمتها، لم ينتج الإسلام إلا تقهقراً وانحطاطاً![١٦]

وكان رد عبده أن سبب الانحطاط لا يرجع بأى حال من الأحوال إلى طبيعة الاعتقاد الدينى نفسه. فإن أصول هذا الاعتقاد لا يمكن إلا أن تكون حافزاً على التمدن والتقدم كما كان الحال فى بدايات الإسلام، حين كانت المعتقدات سليمة صحيحة فالطابع العقلانى لأسس الإيمان، وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والاعتبار بالوقائع التاريخية والطبيعية

الوضعية من أجل استنباط سنن الكون وقوانينه والإفادة منها فى حياة المؤمنين الزمنية، وقلب السلطة الدينية من أسسها بمحو آثار كل عبودية لغير الله، والإتيان على كل رقابة نفسية عقلية أو خارجية، ومودة الإسلام للمخالفين فى العقيدة، والجمع بين مصالح الدنيا والآخرة، بل وتقديم صحة الحياة على صحة الدين – كل ذلك لا يمكن إلا أن يكون باعثاً على السعى لتحصيل أقصى أطوار الرقى والكمال. وهذا ما أفضت إليه هذا الأصول فى حياة المسلمين التاريخية، حين انطلق هؤلاء فى الآفاق ينشرون الإيمان ويشجعون على تحصيل العلوم الأدبية والعقلية والكونية. وينشئون دور الكتب العامة والخاصة والمدارس وبيوت العلم. ليصلوا فى النهاية إلى مرحلة الاكتشافات القائمة على التجربة والمشاهدة وليتخطوا بذلك مدنية اليونان، ويخرجوا أوروبا من ظلمة الجهل بما حملوا إلى أهلها من علوم وبما عرّفوها من التجربة والمشاهدة اللتين تبنى عليهما هذه العلوم.[١٧]

إذن كان هـدف الافغانى وعبده، التوفيق بين الإسلام والعقل، وبما يتطلب «تحديث الإسلام»، ولذلك يعبر عبد الرحمن الكواكبى (١٢٦٥هـ/١٨٤٨م– ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م) عن «الحاجة إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء الغفل والأغبياء والرؤساء القساة الجهلاء، يجددون النظر على الدين» إذ إن «كل دين يتقادم عهده يحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين»[١٨]

وفى الحق، أن المفكرين الإسلاميين فى القرن التاسع عشر، قدموا أنفسهم، باختلاف الدرجات كمجددين إسلاميين دعواهم «تحديث الإسلام». بدءاً من حسن العطار ومروراً بالطهطاوى والأفغانى والكواكبى ومحمد عبده.

لقد سيطرت على خطاب أولئك المفكرين ثلاث فرضيات أساسية، أولاها انحطاط الشرق مقابل تقدم وحضارة الغرب والثانية أنه ما من سبيل للحاق بالغرب ومواجهته الا بالعلم «الغربى» أما الفرضية الثالثة، وهى مترتبة على الفرضيتين السابقتين، أن تجاوز الانحطاط وإحراز التقدم، لن يتحققا إلا من خلال «تحديث الإسلام» أى التوفيق بين القيم الأساسية للإسلام وقيم التقدم الحديثة.

من هنا، جرت المماثلة بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية، والتأكيد على احترام الإسلام للعقل وتشجيعه طلب العلم (ولو كان فى الصين) ومحايثة غياب «الكهنوت» فى الإسلام. وفى رد محمد عبده على هانوتو، أبرز الأمثلة على ذلك.

وبنهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مع هيمنة الغرب الثقافية والاقتصادية والعسكرية على الشرق الإسلامى، ازدادت محاولات إبراز الإسلام متماهياً مع

الحضارة الغربية فى كل شىء. جرت مقارنات بين نظام الخلافة والملكية الدستورية، فإذن لا فرق بين الاثنين، وكثرت المؤلفات المتحدثة عن الديمقراطية فى الإسلام، كما جرت مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقانون الرومانى وقانون نابليون فإذا هذه الشريعة متطابقة مع ذلك كله إلى حد بعيد. ولم يمكن أحياناً إنكار الاختلافات أو الفروق فقيل إنها موجودة، لكن الإسلام قابل للتطور والتجديد فلا ضير فى أن نتجاوز النقاط العالقة من قبيل الاجتهاد والتجديد والعصرنة مما يثبت المقولة القائلة إن الإسلام صالح لكل زمان ومكان. أما الجهاد فقد صار حرباً دفاعية فى كل الكتابات، وظهرت مؤلفات تعتبر الفقه الإسلامى أول منظومة عرفت القانون الدولى ودعت إليه، واعترفت به.[١٩]

وكانت وراء كل ذلك، فكرة مؤداها مواجهة الآخر– الغربى المهمين بسلاحه، أى بقيم وإنجازات الحداثة الغربية.

وما حدث واقعياً، أن الغرب الأوروبى لم يسمح بتجديد الإسلام ودوره فى الشرق العربى والإسلامى بمنطق تحطيم الثقافات والحضارات المغايرة وفرض تبعيتها للمركز الغربى ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً.

وذلك ما تجسد فى قول كرومر «لابديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام» وهى النظرة التى حمل لواءها الفرع العلمانى من مدرسة الإمام عبده «لطفى السيد وسعد زغلول وطه حسين وإسماعيل مظهر وسلامة موسى ومنصور فهمى».

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، سقط الكيان الإسلامى ممثلاً فى الدولة العثمانية، ثم سقط الرمز الأيديولوجى التاريخى بإلغاء الخلافة رسمياً على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤.

ومن جديد، نشط اتجاه «منازعة الحداثة» نتيجة للهزائم المادية، والمعنوية المتتالية التى تلقاها الشرق الإسلامى على يد الغرب المهيمن بالحداثة. ففى مقابل دعوى تحديث الإسلام بالتوفيق بين قيمه الأساسية وقيم الحداثة، نشطت دعوى سلفية بهدف إحياء الدين. وتتأسس حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، ويخاطب مرشدها العام حسن البنا أبناء الأمة مؤكداً على المنازعة بين الإسلام والغرب بقوله: «يا أبناء أمتنا العزيزة علينا، المحببة إلينا، نحن مسلمون وكفى، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى، فإن لم يعجبكم قولنا فخذوا بأقوال الأجانب عنا ومن لا يمتون بصلة إلينا»[٢٠].

وأصبح الإسلام عند البنا، جامعاً مانعاً، فى غنى عن حداثة الغرب، بمعنى أن «الإسلام

نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هوعقيدة صادقة وعبادة»[٢١].

ولذلك فإن العقيدة التى يأخذ بها البنا «أن طريق الإسلام وقواعده وأصوله هو الطريق الذى يجب أن يسلك وأن توجه إليه الأمة الحاضرة والمستقبلة»[٢٢] أما تقليد الغرب فمصيره الفشل، فيقول: «منذ فارقت الأمم الشرقية تعاليم الإسلام وحاولت استبدال غيرها بها مما توهمت فيه إصلاح أمرها وهى تتخبط فى دياجير الحيرة وتقاسى مرارة التجارب الفاشلة[٢٣].

إن المنازعة بين الإسلام والحداثة الغربية، ستبدو أكثر وضوحاً من خلال الإسلام الهندى على يد أبى الأعلى المودودى.

قال المودودى فى الأربعينيات إن الإسلام متميز دينياً.... وناسخ شريعة وفريد حضارة.

إن الإسلام – فى نظر المودودى– جاء ناسخاً لما قبله وما بعده ومهيمنا عليه. وله إحدى حالتين: إما أن يتمكن فى الأرض ويسيطر، وإما أن يتأسس ويسود فى بقعة وعليها، ويتحفز للانطلاق والاستيعاب والسيطرة، ولا وسط بينهما. إن الإسلام ليس ديمقرطياً، وليس ليبرالياً، وليس نوموقراطياً، وليس دستورياً، وليس قومياً، إنه الإسلام وحسب، وعلى المسلمين أن يقرروا: إما أن يكونوا مسلمين خلصاً لا يشركون بالله شيئا، وإما أن يجبنوا عن مواجهة العالم بخصوصية إسلامهم، ومقتضى إيمانهم فيكونوا بيْن بيْن، لا هم بالمسلمين المخلصين، ولا هم بالفجار الطاغوتيين. إن الطاغوت كله فى حضارة العصر، فى حضارة الغرب التى استولت بفتونها وفنونها على الإنسان هناك واستعبدته، وهى تمد أحابيلها الثقافية والسياسية إلى المسلمين لتزيلهم عن دينهم بما يعنيه ذلك من تركهم لعقيدتهم، وفقدهم لسيادتهم، ودخولهم فى نظام العبودية الشامل الذى يمتد ليقبض فى شباكه على العالم كله ..[٢٤]

يقول برتران بادى: إن المودودى يرشدنا إلى العناصر المكونة للأصولية الإسلامية المعاصرة، حين يعرض فى مؤلفه «تنظيم الحياة فى الإسلام» ثلاثة أسس للنظام السياسى فى الإسلام: الحاكمية والرسالة ثم الخلافة. فالمسألة الأولى – عند المودودى – هى من الحاكم؟ فإما أن يكون الله وذلك هو نظام الله ونظام الإسلام والإيمان، وإما أن يكون حكم الطاغوت ونظام الطاغوت، ونظام الفسق والضلالة والكفر، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».

وينبنى على ذلك أن النظام السياسى لا يمكن تصور إقامته إلا على أساس رسالة الله: القرآن والسنة.

أما الأساس الثالث فهو الخلافة. وهنا يقابل المودودى بين النظام الإسلامى والنظام الغربى، فالأخير يجعل الأمة مصدر التشريع، والأول يلزم الخليفة بالتشريع الإلهى الذى أمر به الرسول[٢٥].

ذلك الرفض الشامل للحداثة الغربية، كما تبناه المودودى فى الأربعينيات، لم يدخل المجال الثقافى العربى الإسلامى إلا بعد عقدين من الزمن.

وفى مصر، وفى سجون الدولة الناصرية أنشأ سيد قطب خطاب المنازعة الإسلامية القاطعة مع الحداثة الغربية. فالمسألة لم تعد حداثة وإسلاماً، وإنما المسألة فى حقيقتها هى مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام[٢٦].

ويستمد قطب من المودودى مفهوم «الحاكمية» لمواجهة الجاهلية، بمقتضى لا إله إلا الله، لا حاكمية إلا لله[٢٧]. أما أداة الحركة فهى الجماعة الإسلامية التى تستطيع من خلال «الجهاد» إقامة المجتمع الإسلامى على أنقاض المجتمع الجاهلى الكافر.

هنا، ينقل سيد قطب المنازعة مع الآخر من النطاق الخارجى إلى النطاق الداخلى، فالمنازعة تتحول من منازعة مع الغرب فى الخارج إلى منازعة مع امتداده فى الداخل لتعود حاكمية الله على أرض الإسلام أولاً. وبذلك يتوسع مفهوم الجهاد الذى كان مقصوراً على دار الحرب، ليمتد إلى داخل دار الإسلام، فالطاغوت الداخلى أولى بالجهاد.

وتبدو أهمية هذا التحول فى تغيير وظيفة الثقافة الإسلامية فى خطاب الجماعات الأصولية الجديدة، التى خرجت من عباءة سيد قطب «جماعة المسلمين– الجهاد– الجماعة الإسلامية..» بمعنى منازعة الشرعية السياسية للسلطة القائمة، وتقويضها لإقامة سلطة بديلة. يقول مؤلف كتيب الفريضة الغائبة «إن (العدو) بالنسبة للأقطار الإسلامية يقيم فى ديارهم، بل أصبح هذا العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدو هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين».

إن الأصولية الإسلامية الجديدة تبدو وكأنها منازع حقيقى للدولة المعاصرة، وفى سبيل ذلك، تقدم خطاباً يتسم أولاً بأنه «عبر طبقى» يستند على مفاهيم الشريعة والجهاد من أجل العقيدة وإحياء الإسلام، وثانياً بأنه تضامنى ينزع إلى المساواة والعدل ونصرة المستضعفين وضمان حد الكفاية. وهو لذلك، خطاب يستهوى أشياعاً متباينين بين مسلمين غيورين،

ومحبطين اقتصادياً وسياسياً، وزهاداً، وموسرين، وعاطلين، ونخبويين وهامشيين، وجامعيين وحرفيين وعلمانيين سابقين.

بيد أن أخطر ما فى منازعة الأصولية الجديدة للدولة المعاصرة .. أن مستقبل الحداثة يبدو مهدداً أكثر من ذى قبل.

فالحداثة لارتباطها بالدولة المعاصرة، تبدو صنوا لدولة مأزومة موصوفة بتدنى شرعيتها وموصومة بالفساد والتبعية. وفى إطار الصراع السياسى قد تضحى الدولة المأزومة بالحداثة أمام ضغط الأصولية الإسلامية. وما من أحد يستطيع المجازفة بأن يؤكد بأن الأصولية الإسلامية إذا فازت فى منازعة الدولة، سوف تعيد الاعتبار للحداثة ضمن مكونات بنائها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، فما زالت تبدو فى موقع «منازعة الحداثة».

هوامش ومراجع (٤)

(١) صحيح مسلم، جـ ٢، ص ١٧٦ ، ١٧٨.

(٢) انظر فى ذلك: د. فهمى جدعان، أسس التقدم عند مفكرى الإسلام فى العالم العربى الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٩ - ٢٢.

(٣) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، رسالة فى النابتة (فى مجموعة رسائل الجاحظ) جـ ٢، ص ٧ - ٢٠.

(٤) أبو بكر الطرطوشى، سراج الملوك، المكتبة المحمودية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٣٢.

(٥) رسائل الكندى الفلسفية، تحقيق محمد عبد الهادى أبو ريدة، القاهرة، ١٩٥٠، جـ ١، ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٦) أبو الحسن الماوردى، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط٣، القاهرة ١٩٥٥، ص١.

(٧) ابن تيمية (أبو العباس تقى الدين بن أحمد بن عبد الحليم الحرانى) مجموعة الرسائل والمسائل، تحقيق محمد رشيد رضا، ١٣٤١ - ١٣٤٩هـ.

(٨) ديورانت: قصة الحضارة، جـ٢ ، م٤: ترجمة محمد بدران. ود. عبد القادر محمود:الفكر الإسلامى والفلسفات المعارضة فى القديم والحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص٣٥١.

(٩) المصدر السابق ذكره، ص ٣٤١.

(١٠) محمد عبد الغنى حسن، حسن العطار، دار المعارف بمصر، ص ٨.

(١١) رفاعة الطهطاوى، تخليص الإبريز إلى تلخيص باريز، دار التقدم بشارع محمد على، ١٣٢٣/١٩٠٥، ص ١٢.

(١٢) رفاعة الطهطاوى، المصدر السابق ذكره، ص٩.

(١٣) د. فهمى جدعان، أسس التقدم عند مفكرى الإسلام فى العالم العربى الحديث، م.س.ذ، ص ١٩٦.

(١٤) مصطفى عبد الرازق، مقدمة العروة الوثقى، ١٩٢٧، ص١٤

(١٥) محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، كتاب الهلال، ١٩٦٠، ص ١٦٢-١٦٣.

(١٦) مقالتا هانوتو فى: محمد عبده، الإسلام والرد على منتقديه، القاهرة، ١٩٢٨، ص١٣ إلى ص٢٨.

(١٧) محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، القاهرة، ١٩٠٢، ص١٠٤.

(١٨) عبد الرحمن الكواكبى، الأعمال الكاملة، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(١٩) رضوان السيد، مراحل الخطاب الإسلامى فى جوابه على التحديات خلال قرن، منبر الحوار ٢٣-٢٤، ١٩٩٢.

(٢٠) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، م.س.ذ.

(٢١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام، م.س.ذ.

(٢٢) حسن البنا، المصدر السابق ذكره.

(٢٣) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية.

(٢٤) فى: رضوان السيد، مراحل الخطاب الإسلامى، م.س.ذ.

(٢٥) برتران بادى، الدولتان: السلطة والمجتمع فى الغرب وفى بلاد الإسلام، فكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٦-٨٧.

(٢٦) سيد قطب، معالم فى الطريق، م.س.ذ.ص ٩١-٩٢.

(٢٧) سيد قطب، المصدر السابق ذكره، ص ٢٢٤.

القسم الرابع

الحصاد: تحديث التخلف

" إن ٤٣٪ من الأسر المصرية فى الحضر، وفق المسح الذى أجريناه عام ١٩٨٩، يقل دخل الأسرة منها عن ٥٠٠ جنيه سنوياً ".

بعثة البنك الدولى

"ساكنين علالى العتب،
أنا اللى بانيها..
فارشين مفارش قصب
ناسج حواشيها.."

بيرم التونسى

" إعادة توزيع النمو "، ذلك ما توصل إليه البنك الدولى عام ١٩٧٤ فى مؤلف كبير جعل ذلك المطلب عنواناً له، وأعده مركز بحوث التنمية التابع للبنك بالمشاركة مع معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسكن بانجلترا، تحت رئاسة " هوليس تشينرى " نائب رئيس البنك الدولى لسياسات التنمية وقتذاك.

وفى الكتاب، اقترح ريتشارد جول، مدير معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسكن الإنجليزية، أن يكون تقييم نتائج أية استراتيجية أو سياسة للتنمية على أساس تحليل ما قدمته من فوائد تعود على مختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع، أى مشاركة كافة أفراد الشعب وعلى نحو متكافىء فى ثمار التنمية.

ووفق هذا التقييم، توصل جولى إلى أن " الدول التى يتحسن فيها توزيع الدخل القومى مع تباطوء معدلات النمو، تكون فى مركز أفضل من الدول التى تزداد فيها حدة التفاوت فى توزيع الدخل مع تحقيق معدلات النمو "[١].

وفى نفس الفترة، أصدر الاقتصادى الباكستانى محبوب الحق، كتابه ذائع الصيت "ستار الفقر "، الذى ضمّنه رؤيته المتشائمة حول مستقبل تجارب التنمية فى الدول النامية، وأوضح فيه كاقتصادى ليبرالى وكأحد أساطين البنك الدولى، كيف أن " النمو دون عدالة " خطيئة لا يمكن غفرانها لمخططى التنمية الذين أصبحو مفتونين بمعدلات النمو العالية فى الناتج المحلى الإجمالى ونسوا الهدف الحقيقى من التنمية [٢].

حتى أن هيوبرت همفرى نائب رئيس الولايات المتحدة الأسبق توصل إلى أن " درجة من العدالة أكبر، وقدراً من المشاركة أعظم، لا يقتطعان من النمو، بل على العكس يدعمانه ويقويانه[٣].

ومن هنا، يمثل هدف إشباع الحاجات الأساسية، محور عملية التنمية. كما أن أية تنمية لا تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، هى " تنمية مشوهة " تركز على فئات من السكان وقطاعات من الاقتصاد محددة، وتزيد تخلف بقية الفئات والقطاعات، ولا تفضى تلك " التنمية المشوهة " إلا إلى " تنمية التخلف "Development of Underdevelopment".

ومن هنا أيضا، لا يكون معدل النمو المرتفع ذا معنى، إذا اقترن بمعدل تضخم مرتفع، فقد يجعل الأخير النمو الاقتصادى الحقيقى سلبياً، بما يؤدى إلى تدهور معيشة أغلبية السكان. كما أن ارتفاع معدل البطالة، رغم النمو، يدفع بقسم من السكان نحو هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلا يستفيد مادياً أو معنوياً من التنمية.

توزيع النمو

يذكر " هانسن " أن مصر لم تشهد تغيراً يذكر فى الدخل الفردى منذ بداية القرن العشرين، وأن عام ١٩٥٦ يعتبر الحد الفاصل بين حالة الركود وبين النمو فى الاقتصاد المصرى.

فخلال الفترة (١٩٥٣/٥٢ – ١٩٥٧/٥٦). لم يتعد متوسط معدل النمو ٥ر٢٪(٤)، واتجهت مصر، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعة بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول، وتمصير المصالح الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية عام ١٩٥٦، وتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة الذى اختصرت مدته إلى ثلاث سنوات، وكان من نتيجة ذلك تزايد معدل النمو. وتشير تقديرات مابرو ورضوان إلى أن معدل النمو الحقيقى خلال الفترة (١٩٥٣/٥٢ – ١٩٦٠/٥٩) كان يتراوح بين ٤٪ و ٢ر٤٪ فى المتوسط(٥).

أما الفترة (١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤)، فقد شهدت تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الأولى، وتأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والمتوسطة. كما صدر خلال الفترة، قانون الإصلاح الزراعى الثانى (١٩٦١)، ويقدر بنت هانسن معدل النمو السنوى الحقيقى، خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٥ر٥٪(٦).

وتأتى الفترة بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٣، لتعكس انكساراً حاداً لتجربة التنمية فى مصر. فقد انخفض معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ليصل إلى ٩ر٢٪ فى المتوسط خلال الفترة، فى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو الطبيعى للسكان ٣ر٢٪ سنوياً فى المتوسط خلال نفس الفترة. وكان معدل النمو فى سنة ١٩٦٧ بالسالب(٧).

وفى حين أنه من المحتمل أن يكون اندلاع الحرب فى يونيو ١٩٦٧، مسئولاً عن انخفاض معدل النمو فى المتوسط خلال الفترة (١٩٦٦ – ١٩٧٣). وخاصة فى سنة ١٩٦٧، إلا أن معدل النمو كان قد بدأ فى الانخفاض فى السنة الأخيرة من خطة التنمية ١٩٦٦/٦٤ إلى

٤ر٤٪ (٨). وقد فسر هانسن ذلك، بأن تجربة التنمية فى مصر " الناصرية " كانت قد دخلت مرحلة من الجمود (Stagnation) ، بسبب ندرة النقد الأجنبى الضرورى لاستمرار عجلة النمو(٩).

لقد قامت الاستراتيجية الإنمائية فى قطاع الصناعة على التصنيع القائم على إحلال الواردات، الأمر الذى أدى إلى تزايد الطلب على النقد الأجنبى لاستيراد مدخلات الصناعة من معدات إنتاجية وسلع وسيطة وقطع غيار، حيث لم تتجاوز التجربة حلقة الصناعات الاستهلاكية إلى حلقة الصناعات الرأسمالية.

واعتمدت الاستراتيجية الإنمائية فى قطاع الزراعة على التوسع الأفقى، بما أدى إلى عجز القطاع الزراعى عن تحقيق المستهدف. وكان معدل النمو المحقق خلال الخطة ١ر٣٪ سنوياً فى حين كان المستهدف ١ر٥٪ واستمر الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية خاصة القمح.

لقد بدأت أزمة النقد الأجنبى فى الظهور عام ١٩٦١، وتفاقمت عام ١٩٦٥ عندما ألغت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية بيع القمح بالعملة المحلية. ورغم أن إلغاء الاتفاقية لا يفسر الأزمة، فقد زاد من سوء الوضع وتوقف عملية الانماء عن الحركة(١٠).

وما أن جاء عام ١٩٦٦، حتى كانت أزمة النقد فى مصر قد وصلت إلى درجة خطيرة، عجزت بسببها الخزانة عن دفع أقساط ديونها الدولية، فلجأت إلى الاستدانة على أجل قصير من بنوك تجارية فى أوروبا وبفوائد مرتفعة إلى درجة يصفها هانسن ونشاشيبى بأنها " أسوأ من أن يقبل بها الخديوى إسماعيل" (١١).

وعادة ما اتخذ مؤشر جمود النمو فى نهاية سنوات التجربة الإنمائية الناصرية، لتبرير تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، ولكن، كيف توزع النمو حتى عام ١٩٧٤؟

رغم التحولات الاجتماعية التى أحدثتها التجربة الناصرية، كان توزيع الدخل العائلى فى مصر على المستوى القومى كالتالى :

* حصلت الأسر المكونة لـ ١٠٪ الأفقر على ١٣٤ر٢٪ من إجمالى الدخل العائلى عام ١٩٥٩/٥٨، ثم ١٣٥ر٢٪ عام ١٩٦٥/٦٤، ثم ٠٤٩ر٢٪ عام ١٩٧٥/٧٤.
* حصلت أفقر ٥٠٪ من الأسر على ٩٥٣ر٢١٪، ١٩١ر٢٢٪، ٠٣٦ر٢٣٪ من إجمالى الدخل العائلى عل التوالى. أى أن النصيب النسبى لأفقر ٥٠٪ من أسر المجتمع، لم يزد عن (٠٨٣ر١) نقطة مئوية خلال ١٦ عاماً.

* وحصلت الأسر المكونة لأغنى ١٠٪ من أسر المجتمع على ٣٣ر٣٧٧٪، ٣٣ر٠٧٪، ٣٣ر٢٠١٪ على التوالى.

* أما أغنى ٥٪ من أسر المجتمع، فقد حصلت على ٢١ر٦٦٣٪، ٢٢ر٣٧٢٠٪، ٢٢ر٥٠٢٪ على التوالى[١٢].

وأهم ما تعنيه تلك المؤشرات أن أغنى ٥٪ من الأسر ظلت تحصل على نسبة مساوية تقريباً للنسبة التى تحصل عليها أفقر ٥٠٪ من الأسر من إجمالى الدخل العائلى.

وتأتى السنوات ٧٥ – ١٩٨١/٨٠، لتتحقق للاقتصاد المصرى عوائد ضخمة من النقد الأجنبى من تصدير النفط، ورسوم المرور فى قناة السويس. والسياحة، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج (الموارد الأربعة الكبار). وكانت حصيلة تلك الموارد تزيد بمعدل ٤٠٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ – ١٩٨٠. وارتفعت نسبتها من ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى قبل ١٩٧٤إلى حوالى ٤٥٪ فى عام ١٩٨٢/٨١. وزادت إيرادات مصر من النقد الأجنبى من ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٤ إلى ٨٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١/٨٠[١٣].

ونتيجة لتزايد دخل مصر من الموارد الخارجية (الأربعة الكبار)، أخذ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الزيادة. حيث بلغ معدل النمو السنوى حوالى ٩٪ فى المتوسط فى الفترة ٧٤ – ١٩٨٣، حسب أرقام البنك الدولى.

وقد دفعت أسباب عديدة، خلال الفترة، للاعتقاد بتحسن توزيع الدخل، أهمها التدفق المتزايد من بين أصحاب الدخول المنخفضة إلى الدول الخليجية النفطية. وما اقترن به من تغير ملحوظ فى سوق العمل حيث أدت الهجرة إلى ندرة واضحة فى قطاعى التشييد والزراعة، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية فى كلا القطاعين. ورغم ذلك تشير بيانات توزيع الدخل العائلى فى مصر على المستوى القومى، إلى تحسن كبير فى دخل أسر الشرائح العليا مقابل الأسر الفقيرة. فحصة ١٠٪ من الأسر، كانت ٢ر١٨٧٪ من إجمالى الدخل العائلى عام ١٩٨٢/٨٠ مقابل ٢ر٠٤٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤. وبلغت حصة أفقر ٥٠٪ من الأسر ٢٣ر١٩٩٪ مقابل ٢٣ر٠٣٦٪. أما حصة أغنى ١٠٪ من الأسر فقد تزايدت إلى ٣٦ر٢٦٦٪ مقابل ٣٣ر٢٠١٪. فى حين تزايدت حصة أغنى ٥٪ من الأسر إلى ٢٧ر٧١١٪ مقابل ٢٢ر٥٠٢٪[١٤].

وحسب أرقام البنك الدولى، استحوذ ٢٠٪ من أصحاب الدخول العالية على ٤٩ر٥٪ من الدخل القومى، فيما كان نصيب الـ ٢٠٪ أصحاب الدخول الأدنى على ٥٪ فقط.

وخلال فترة الخطة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦، أشارت البيانات الرسمية (وزارة التخطيط)، إلى أن معدل النمو المتحقق كان فى حدود ٦ر٨٪ فى المتوسط، وذلك بسبب تدهور موارد النقد الأجنبى الأربعة الكبار.

ويشير تقرير الاتجاهات الاقتصادية فى مصر (سبتمبر ١٩٨٧)، الذى تصدره السفارة الأمريكية، إلى أن معدل النمو خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة لم يزد عن ٣٪. وفى سنة ١٩٨٦/٨٥، انخفض الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة بنسبة ٨٪، وفى سنة ١٩٨٧/٨٦ (السنة الأخيرة للخطة) كان الانخفاض فى حدود ١ر٥ – ٢٪.

أما تقديرات البنك الدولى، فتشير إلى أن معدل النمو فى نهاية سنوات الخطة، كان فى حدود ٢ر٥٪[١٤]. ويرجع السبب فى اختلاف تقديرات النمو إلى الاختلاف حول احتساب معدل التضخم بين التقديرات الثلاث، إلا أن جميع التقديرات تكشف عن تدنى معدل النمو خلال الفترة (٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) مقارنة بالفترة (٧٤ – ١٩٨٢/٨١)، مع الانخفاض الحاد فى إيرادات النقد الأجنبى من الأربعة الكبار.

وأسفرت فترة الخطة (٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) عن اختلال فى توزيع الدخل. فقد انخفض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٦٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٧ر٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦، وبالتالى زاد نصيب حقوق التملك من ٥٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٦٢ر٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦[١٥].

وبذلك، عادت الأنصبة النسبية للأجور وعوائد التملك من الدخل المحلى الإجمالى عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٠. أى أن اختلال توزيع الدخل القومى ظل على ما هو عليه تقريباً، بعد أكثر من ٣٥ عاماً.

جدول (١ – ٤)

الأنصبة النسبية للأجور وعوائد التملك إلى الدخل المحلى الإجمالى

١٩٥٠ – ٨٦ / ١٩٨٧ (٪)

	١٩٥٠	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١	١٩٨٧/٨٦
الأجـــــــور	٣٨	٤٤	٤٥ر٠٨	٤٥ر٦٤	٤٦ر٠	٣٧ر٦٠
عوائد التملك	٦٢	٥٦	٥٤ر٩٢	٥٤ر٣٦	٥٤ر٠	٦٢ر٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى، أعداد مختلفة.

إشباع الحاجات الأساسية:

تنبه وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية – عادة – إلى أن انخفاض النمو وسوء توزيع الدخل، يقفان وراء الفشل فى إشباع الحاجات الأساسية للسكان[١٦]. بيد أنه من الممكن ألا يؤدى ارتفاع معدل النمو إلى الوفاء بالحاجات الأساسية، مع اختلال توزيع الدخل، وذلك ما دلت عليه تجربة مصر بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، وفيما يشبه التكفير عن خطاياها السابقة، ومع إخفاق معظم تجارب التنمية فى الدول المتخلفة، حملت أدبيات وكالات الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى، على سياسات التنمية التى غافلت أوضاع الفقر، وعدم إشباع الحاجات الأساسية، بل إن تلك الأدبيات، جعلت من أهداف التنمية: الهجوم على الفقر والوفاء بالحاجات الأساسية.

ولكن، إلى أى مدى ساهمت تجربة التنمية فى علاج الفقر، وإشباع الحاجات الأساسية.

والجواب المفجع، فيما يتعلق بعلاج الفقر، أن نسبة ٤٠٪ فى المتوسط من الأسر المصرية الحضرية ظلت تحت خط الفقر.

وخط الفقر هو الحد، المستوى المعيشى، الذى لا يسمح بإشباع الحاجات الأساسية الضرورية لحياة الإنسان. وبناء على مستوى الأسعار السائدة فى فترة معينة، يمكن تحديد مستوى الدخل الأدنى الذى يكفل للفرد الحصول على الحاجات الأساسية الضرورية، فإذا قل دخل الفرد عن هذا المستوى، أمكن القول إنه (الفرد) تحت خط الفقر[١٧].

فتشير تقديرات البنك الدولى إلى أنه فى عام ١٩٥٩/٥٨، كانت نسبة الأسر المصرية

تحت خط الفقر فى الريف ٣٥٪ وفى الحضر ٣٠٪. وفى عام ١٩٧٥/٧٤ تزايدت النسبة إلى ٤٤٪ و ٢٢ر٥٪ و ٣٠ر٤٪ فى الحضر.

وحسب المسح الذى أجرته بعثة البنك الدولى عام ١٩٨٩، وباحتساب خط الفقر عند ٥٠٠ جنيه للأسرة، كانت نسبة ٤٣٪ من الأسر المصرية فى الحضر تحت خط الفقر.

جدول (٢ – ٤)

تطور معدلات الفقر فى مصر

(٥٨ / ١٩٥٩ – ١٩٨٩)

	نسبة الأسر الفقيرة ٪	عدد الأسر الفقيرة بالألف
١٩٥٩/٥٨		
ريف	٣٥ر٠	١١٦١
حضر	٣٠ر٠	٥٩٧
١٩٧٥/١٩٧٤		
ريف	٤٤ر٠	١٨٣٣
حضر	٣٤ر٥	١٠٧٦
١٩٨٢/٨١		
ريف	٢٤ر٢ – ٢٩ر٧	١٠٢٣ – ١٢٤٠
حضر	٢٢ر٥ – ٣٠ر٤	٧٥٦ – ١١٩٦
١٩٨٩		
حضر	٤٣ر٠	—

A World Bank Country Study, Egypt ' Alleviating poverty during Structural Adjustment, W.B., Washington D.C., 1991, PP. 6-7

ولئن كان حد الفقر هو الحد الذى لا يسمح بإشباع الحاجات الأساسية، فإن وجود نسبة كبيرة من الأسر المصرية تحت خط الفقر، لابد وأن ينعكس فى تدنى إشباع الحاجات الأساسية.

ويقصد بالحاجات الأساسية، كمفهوم، الاحتياجات الاستهلاكية المادية المباشرة المطلوبة للأسرة، مثل الغذاء اللازم لتوفير النمو الطبيعى للإنسان وضمان قدرته على العمل وحمايته من أمراض سوء التغذية، ثم المسكن الذى يتيح لكل ساكن مساحة دنيا يتحرك فيها، وتتوفر به مياه الشرب النقية، كما يشمل المفهوم، خدمات الصحة التى تضمن الحياة للأطفال والعلاج للأسرة، وكذلك خدمات التعليم، إضافة إلى الحق فى العمل[١٨].

وتبين اللوحة الإحصائية التالية مدى إشباع الحاجات الأساسية فى مصر.

جدول (٣ - ٤)

لوحة إحصائية عن مدى إشباع الحاجات الأساسية فى مصر (١٩٨٨)

الحاجات الأساسية	المؤشـــــــــــر	درجة الإشباع
الغذاء	استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى إصابة الأطفال قبل سن الدراسة بالأنيميا	١٥ جرام يومياً ٦ر٥١ لكل ألف
الإسكان	السكن بلا مياه نقية عدد الأشخاص للغرفة الواحدة	٣٧٪ ٥ر١
الصحة	عدد وفيات الأطفال عدد الأسرّة بالمستشفيات العامة	٤٥ لكل ألف ٥ر٣٥ لكل ألف
التعليم	مستوى الأمية الأطفال بين سن ٦و١١ عاماً خارج المدارس	٦ر٤٩٪ ٢٠٪
العمـــــل	معدل البطالـــة	٢٠٪

المصادر :
- W.B., Egypt : Alleviating Poverty during Structural Adjustment, 1991.
- Capmas and Unicef, the State of Egyption Childran, Cairo, June, 1988.
- B. Hansen. the Political Economy of Poverty, Equity and Growth in Egypt, W.B., 1990.

البطالة أو نقص التشغيل(*)

إذا كانت معضلة مصر الأولى، محدودية النمو الاقتصادى أمام النمو الإسكانى فإن مشكلة نقص التشغيل " البطالة " تمثل إحدى جوانب تلك المعضلة. فالنمو الإقتصادى المحدود ظل غير قادر على استيعاب القوة العاملة، ورغم أن القوة العاملة الحقيقية الآن لا تزيد نسبتها عن ٢٥ ٪ من إجمالى السكان فإن فائض العمالة يساوى ٢٠ ٪ من قوة العمل نظراً لقصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ومن هنا كان اعتبار مصر مثلاً للاقتصاد الأقل نمواً الذى يتميز بفائض فى العمالة، وهو اعتبار قديم.

ففى عام ١٩٥٤ يحدد أرثر لويس مصر مع الهند وجاميكا كبلد ترهقه أعباء فائض ضخم فى العمالة تصل نسبته ٢٠ ٪ من إجمالى قوة العمل.

ويذكر بنت هانسن وسمير رضوان فى دراستهما عن سوق العمل فى مصر، أن مصر خلال الخمسينيات كانت تعتبر مثالاً تقليدياً لاقتصاد يتمتع بفائض فى قوة العمل، فعرض قوة العمل كان وفيراً بالنسبة للعمالة غير الماهرة ولفئات من العمالة الماهرة. بيد أن الأمر قد تغير مع بداية الستينيات حيث تدنى فائض قوة العمل إلى حوالى ٦ ٪ حسب إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وجاء ذلك نتيجة لإجراءات التأميم واتساع دور القطاع الاقتصادى للدولة ودور الحكومة وبدء ضمان تعيين الدولة للخريجيين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ وبدا واضحا أن الدولة قد اتبعت سياسة " التشغيل الكامل " غير أنه خلال النصف الثانى من الستينيات حدث تباطؤ فى النمو الاقتصادى شبيه بالانكماش نتيجة لوقوف المساعدات الأمريكية وحرب ١٩٦٧ وتدنى حصيلة النقد الأجنبى من البترول وقناة السويس.. ومن ثم تزايد فائض العمالة، وعادت للظهور سافرة مشكلة البطالة، وتفاقمت فى منتصف السبعينيات حتى أن الدولة أصدرت القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ لتؤكد الالتزام بتعيين الخريجين ثم استحدثت نظام ضمان التعيين للمجندين العسكريين عقب حرب ١٩٧٣. وشهدت سوق العمل فى مصر فى النصف الثانى من السبعينيات. تغيراً كبيراً نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى الدول العربية النفطية فأصبح الاقتصاد المصرى يعانى من نقص فى كثير من مجالات العمالة الماهرة وبعض مجالات العمالة غير الماهرة مع وجود بطالة مقنعة فى القطاع الاقتصادى للدولة والحكومة وبطالة سافرة بين الخريجين فى تخصصات عديدة.

(*) لمزيد من التفاصيل: رضا هلال، البطالة ومعضلة الاقتصاد المصرى، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٨/٨/٢٢.

وأياً كان الأمر فقد تناقص فائض العمالة فقام القطاع الحكومى بتوظيف إضافى لمليون شخص تقريباً (مدنى وعسكرى) وهاجر عدد مماثل تقريباً إلى الخارج واستوعب هذان التطوران معاً نحو ٢٠٪ من القوة العاملة ورغم ذلك وصل فائض العمالة فى نهاية السبعينيات إلى ٩ ٪ من قوة العمل تقريباً.

ومع أن الآلية المثلى لاستيعاب فائض العمالة هى النمو الاقتصادى فإن مصر لم تركز على تلك الآلية. وإنما ارتكنت على آلية الالتزام بتشغيل الخريجين فى الستينيات، وآلية الهجرة إلى النفط فى السبعينيات.

ولذلك، كان طبيعياً مع تباطؤ النمو الاقتصادى واكتظاظ القطاع العام والحكومة بالخريجين، وتراجع الهجرة إلى النفط، أن تتفاقم مشكلة فائض العمالة " البطالة " فى الثمانينيات (أنظر الجدول ١).

وهكذا أصبحت الخريطة الحالية لقوة العمل فى مصر عم ١٩٨٦، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

* قوة العمل الكلية (فوق ١٢ سنة) تقدر بحوالى ١٦ مليوناً و ٢٨٤ ألف فرد.
* العاملون بالخارج حوالى مليون و ٤١٠ آلاف فرد
* قوة العمل داخل مصر حوالى ١٤ مليوناً و ٨٧٣ ألف فرد.
* عدد المشتغلين من قوة العمل حوالى ١٢ مليون فرد.
* إذن، يبلغ عدد المتعطلين فى العمل مليونين و ٨٧٣ ألف فرد.

وتشير خريطة قوة العمل فى مصر، إلى تزايد نسبة فائض العمالة إلى قوة العمل بشكل مفزع من ٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧ر٨ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٠٪ عام ١٩٨٩.

وتشير أيضاً إلى تزايد فائض العمالة فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية وتزايد نسبة الخريجين فى الداخلين الجدد إلى سوق العمل (٢٦ ٪) وانخفاض نسبة عمالة الإنتاج إلى حوالى ٢٢ ٪ من قوة العمل المتاحة فى السوق المصرى.

ومعنى ذلك: زيادة فائض العمالة بشكل عام، وزيادة اختلال سوق العمل بانخفاض نسبة العمالة المنتجة وزيادة العمالة غير المنتجة أو غير المطلوبة بين الداخلين الجدد فى سوق العمل.

جدول (٤ – ٤)

المتعطلون فى الثمانينيات (بالألف)

٨١/ ٨٢	٨٢/ ١٩٨٣	٨٣ / ١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٩٨٥ر٩	١٠١٤ر٩	١١٣٧ر٠	٢٤٨٦ر٨	٢٥٢٢ر٠	٢٨٧٣ر٠

المصدر : من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ووفقاً للتقديرات الرسمية للخطة الخمسية الثانية (٨٧/١٩٨٨ – ٩١/١٩٩٢) فإن فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها سنوياً حوالى ٤٠٠ ألف فرصة عمل. وهذا التقدير يبدو أنه لا يشمل الداخلين الجدد لسوق العمل من المتسربين من التعليم ومن الأميين. كما أنه لا يأخذ فى الاعتبار فائض العمالة الموجود من الخريجين وغير الخريجين والذى يقدر بحوالى ثلاثة ملايين عاطل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فان السياسات المالية والنقدية المطبقة حالياً، منذ اتفاق مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد الدولى، ثم اتفاق مايو ١٩٩١، قد أصبحت مجرد سياسات تضخمية وانكماشية فى ذات الوقت .. الأمر الذى يعنى تعقد مشكلة البطالة.

ومن جانب ثالث، إذا كان هناك من يرى فى سياسة " التخصيصية " أى بيع القطاع العام للقطاع الخاص، حلاً لمشكلة البطالة ففضلاً عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية لتحقيق ذلك، نذكر بأن من بين ٧٦٥ مشروعاً استثمارياً منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٥ هناك ٢٢٩ مشروعاً خاسراً، و ٦٠ مشروعاً لا يحقق ربحاً أو خسارة أى أن نسبة ٤٠ ٪ من المشروعات لا يربح إلى جانب أن " تخصيصية " المشروع العام ستزيد نصيب البطالة السافرة، من نصيب البطالة المقنعة.

التضخم وإعادة توزيع الدخل(*)

لا يختلف اثنان على أن مشكلة الغلاء فى مصر، وان كانت ترجع فى اصولها إلى اختلالات الاقتصاد المصرى فإن السياسات الاقتصادية التى اتبعت أدت إلى استفحالها بدلاً من مواجهتها.

(*) لتفاصيل إضافية: رضا هلال، مشكلة الغلاء فى مصر: المأزق والمخرج، الأهرام الاقتصادى، ١٠/١٠/١٩٨٨.

وليس هناك من ينكر الآثار السلبية للغلاء على مستوى المعيشة وتوزيع الدخل والثروة وقيمة الجنيه المصرى والاستثمار والادخار.. وما ينذر به الغلاء من مخاطر سياسية واجتماعية.

إن " التضخم " كظاهرة هو محصلة تفاعل مجموعة قوى تسبب ارتفاعاً مستمراً فى الأسعار. وبمعنى آخر، فإن هناك مجموعة من المؤثرات تتفاعل فتنشأ عن ذلك عملية الارتفاع المستمر فى الأسعار.

وماذا عن التضخم فى مصر ؟

التضخم فى مصر هو تضخم ناتج عن زيادة الطلب من جهة، وعن زيادة التكاليف من جهة ثانية، وعن تأثير السياسات الاقتصادية من جهة ثالثة.

لقد درج الاقتصاديون المصريون – فى الآونة الأخيرة – على القول بأن الاقتصاد المصرى كاقتصاد متخلف يعانى من اختلال هيكلى. يتمثل فى أننا نستهلك أكثر مما ننتج، وبالتالى نستثمر أكثر مما ندخر، ونستورد أكثر مما نصدر. وهذا الاختلال الهيكلى تترتب عليه زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات عن العرض الكلى منها، ومن ثم تكون النتيجة زيادة الأسعار.

وإذا كنا ننتج أقل مما نستهلك فإننا أيضاً نعانى انخفاض مستوى الإنتاجية، وبالتالى الاعتماد على الاستيراد، واللجوء إلى تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية ذات التكلفة العالية .

بخصوص السياسة المصرية، فقد فقدت مهمتها الأساسية وهى تمكين "جهاز الأسعار" من العمل وفقاً لمقتضيات العرض والطلب.

وبذلك زاد التضخم الناتج عن السياسات الاقتصادية، من التضخم الناتج عن زيادة الطلب والتضخم الناتج عن زيادة التكاليف.

ويبدو أنه من الصعب القبول بصحة معدل التضخم الوارد فى بيانات وزارة التخطيط كدلالة حقيقية عن حجم المشكلة. فتقرير متابعة خطة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦، يورد أن الأسعار زادت خلال سنوات الخطة بمعدل ٧ر٨ ٪ سنوياً، وطبقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وصل معدل التضخم خلال سنوات الخطة إلى ٣ر١٧ ٪ سنوياً. وفى تقرير البنك المركزى المصرى زاد المعدل إلى ٢٥ ٪ خلال عام ١٩٨٨/٨٧، وبلغ فى تقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والسفارة الأمريكية إلى ٣٠ ٪.

وأساس الاختلاف فى تقدير معدل التضخم بين المصادر السابقة، هو الاختلاف حول معدل النمو الاقتصادى أى: ما يطلق عليه الاقتصاديون معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة، خلال سنوات الخطة، فقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادى بمتوسط ١ر٨ ٪ سنوياً، فى حين يشير تقرير السفارة الأمريكية عن الاتجاهات الاقتصادية فى مصر – سبتمبر ١٩٨٧، إلى أن معدل النمو لم يزد خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة عن ٣ ٪ وانخفض الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة بمعدل –ر٨ ٪ فى ١٩٨٦/٨٥، وبمعدل – ٥٠ر١ إلى – ٢ ٪ خلال ٨٦/ ١٩٨٧.

إلا أنه يمكن التعرف على حجم المشكلة من خلال التغير فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والتغير فى القوة الشرائية للجنيه المصرى.

ففى الفترة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٨، زادت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بمتوسط ١٩ ٪ سنوياً. وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية إلى ما يزيد عن ٥ أضعاف خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٧، مثل الحبوب والبقول والخضروات والألبان واللحوم والدواجن والأسماك، أنظر الجدول (٥ – ٤).

جدول (٤ – ٥)

تطور متوسطات أسعار بيع المواد الغذائية للمستهلك
على مستوى الجمهورية (ديسمبر ١٩٧٤ – يوليو ١٩٨٦)

(كجم / قرشاً)

رقم	السلعة	السعر ديسمبر ١٩٧٤	السعر ديسمبر ١٩٨٣	السعر ديسمبر ١٩٨٥	السعر يونيو ١٩٨٦
١ –	قمح (٪ الزيادة عن الفترة السابقة)	٦ر٢٤	١٨ر٢ (٢٩٣٪)	٢٧ر٣ (٤٩٪)	٣١ر١ (١٤٪)
٢ –	ذرة شامية	٥ر٧	٢٣ر٢ (٣٠٧٪)	٢٨ر٢ (٢٢٪)	٢٨ر٢ (٣٥٪)
٣ –	فول عادى	١١ر٠	٢٦ر٦ (٢٢٣٪)	٥٣ر٣ (٤٦٪)	٥٦ر٤ (٢٣٪)
٤ –	عدس صحيح محلى	٥ر٤	٧٨ر١ (٤٠٧٪)	١٥٧ر٥ (١٠٢٪)	١٧٤ر٥ (١١٪)
٥ –	ثوم	٨ر٠	٣٤ر٦ (٢٢٢٪)	٢٥٢ر٣ (٦٢٩٪)	١٩٧ر٤ (٢٢٠٪)
٦ –	بصل	٥ر٤	١٤ر٤ (١٦٧٪)		٢٠ر٧ (٤٣٪)
٧ –	بطاطس	٦ر٥	١٦ر٤ (١٥٢٪)	٢٢ر٤ (٢٧٪)	٢٨ر١ (٢٥٪)
٨ –	طماطم	١٠ر٥	١٢ر٧ (٢١٪)		
٩ –	لحم بقرى وجاموسى متوسط السن	٩٠ر٨	٤٥٧ر٨ (٤٠٤٪)	٤٧٣ر٨ (٣ر٥٪)	٥١٠ر٧ (٨٪)
١٠ –	لحم جاموسى صغير السن	١٠٠ر١	٤٢٢ر٤ (٢٢٢٪)	٤٨٢ر١ (١٤٪)	٥١٦ر٧ (٧٪)
١١ –	لحم ضأن بلدى بالعظم	٧١ر٢	٤٧٧ر٨ (٥٢٨٪)	٤٧٦ر٣ (٦ر٤٪)	٥٠٨ر٨ (٧٪)
١٢ –	دجاج بلدى	٦٨ر٣	٢٧٦ر٢ (٣٠٤٪)	٣٠٥ر١ (١٠٪)	٢٩٦ر٩ (-٢٪)
١٣ –	بيض كبير الحجم	٢ر٧	١٠ر١ (٢٧٤٪)	٩ر٧ (-٤٪)	٨ر٧ (-١٠٪)
١٤ –	بلطى	٣١ر٦	١٦١ر٤ (٤١١٪)	٢٠١ر٢ (٢٥٪)	٢٠٣ر٤ (١٪)
١٥ –	لبن حليب غير مبستر	١٢ر٠	٥٢ر٧ (٢٢٩٪)	٦٩ر٥ (٢٢٪)	٧٠ر٧ (٢٪)
١٦ –	جبن أبيض كامل الدسم مختزن	٦١ر٧	٢١٩ر٦ (٢٥٦٪)	٢٢٩ر٢ (٩٪)	٢٤٥ر١ (٢ر٤٪)
١٧ –	مسلى صناعى سائب	٢٢ر٣	٢٧ر٠ (٢١٪)	٣٠ر٤ (١٣٪)	٢١ر٤ (٢٪)
١٨ –	حلاوة طحينية	٢٠ر٣	٩٤ر٣ (٣٦٤٪)	١٢٧ر٦ (٣٥٪)	١٤٢ر٩ (١٢٪)
١٩ –	موز بلدى صغير	١٤ر٤	٨٠ر٨ (٤٦١٪)	٨٨ر٧ (١١٪)	٩١ر٨ (٣ر٥٪)
٢٠ –	برتقال بسرة	٦ر٤	٢٩ر٤ (٢٥٩٪)	٢٩ر٢ (٢٢٪)	
٢١ –	بيبسى كولا وما إليها	٣ر٠	١٧ر٢ (٤٧٣٪)	١٧ر٤ (١ر٢٪)	١٧ر٦ (١ر١٪)

* المصدر : النشرة الشهرية لمتوسطات اسعار بيع المواد الغذائية للمستهلك (تجزئة). الجهاز المركزى للإحصاء، أعداد مختلفة.

بيد أن خطورة " التضخم " تتبدى فى الآثار التى يعكسها اقتصادياً واجتماعياً، وأول تلك الآثار انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه المصرى. فقد انخفضت القوة الشرائية للجنيه إلى الربع بين عامى ١٩٨٢و١٩٨٨ بمعنى أن جنيه عام ١٩٨٨ أصبح يساوى ٢٥٪ من جنيه عام ١٩٨٢، أنظر جدول (٦–٤).

كما يؤثر التضخم على توزيع الدخل القومى المصرى، فارتفاع الأسعار يؤثر على الدخل الحقيقى لكاسبى الأجور بالانخفاض فى حين تزداد دخول كاسبى الأرباح. ولذلك هبط النصيب النسبى للأجور من الدخل القومى من ٤٦ر٨ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٣ر٨ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٧ر٦ ٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧. بينما زاد النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك من ٥٣ر٢ ٪ إلى ٥٦ر٢ ٪ إلى ٦٢ر٤ ٪ على التوالى. وهذا التفاوت فى توزيع الأنصبة النسبية لا يمكن إرجاعه فقط إلى التضخم إلا أن تأثير التضخم كبير فى هذا المجال. ويؤثر التضخم أيضاً على توزيع الثروة القومية. فالعناصر المادية فى أصول الثروة تتجه قيمتها نحو التزايد مع ارتفاع الأسعار فى حين أن العناصر المالية والنقدية فى أصول الثروة تتجه قيمتها للتدهور مع الغلاء. وأمامنا مثال ارتفاع قيمة أراضى البناء والأراضى الزراعية، وارتفاع سعر جرام الذهب (عيار ٢٤) من ١٣ جنيهاً عام ١٩٨٠ إلى ٣٥ جنيهاً عام ١٩٨٨. وفى المقابل أصبح سعر الفائدة الحقيقى على الودائع سالباً لزيادة معدل التضخم على سعر الفائدة الاسمى. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة عجز ميزانية الدولة.

وتشير الميزانيات إلى استمرار وتزايد لجوء الدولة للجهاز المصرفى لسد جانب كبير من عجز الميزانية. فزاد تمويل العجز من الجهاز المصرفى.

إن التمويل المصرفى يمثل نسبة هامة من الموارد الإجمالية للموازنة، وصلت إلى ٣٤ر١ ٪ عام ١٩٧٩ ثم تناقصت إلى ١٥ر٣ ٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣ إلى ٩ر٣ ٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ إلى ٥ر٤ ٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧.

وتوضح الأرقام، أن نسبة ما أسهم به التمويل المصرفى لسد العجز الكلى فى الميزانية، قد بلغت ٣٥ ٪ من العجز الكلى عام ١٩٧٦، ٤٠ ٪ عام ١٩٧٨، ثم تناقصت ٣٠ ٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣، وإلى ٢٢ ٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم ١٣ر٨ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨.

وتعكس تلك النسب، زيادة واضحة فى عرض النقود وفى القوى الشرائية، دون أن يقابلها إنتاج حقيقى. بمعنى آخر يؤدى عجز الميزانية " الصافى " إلى زيادة الإصدار النقدى،

ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة. وزيادة الطلب على السلع المحلية يؤدى إلى ارتفاع أسعارها، كما أن زيادة الطلب على الواردات يؤدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع أسعارها بالنسبة للجنيه المصرى.

غير أن زيادة الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصرى، تترتب عليها زيادة فى عجز الميزانية. حيث تضطر الدولة إلى زيادة أجور العاملين ودعم السلع الأساسية لمقابلة التضخم، بما يؤدى إلى زيادة النفقات التى تؤدى إلى زيادة العجز، وهكذا، ومن ثم، تصبح داخل دائرة خبيثة من العجز والتضخم.

ويتم داخل تلك الدائرة الخبيثة إعادة توزيع الدخول .. فمع زيادة معدل التضخم بالمقارنة بمحدودية زيادة الأجور، يقع عبء زيادة الأسعار على الفقراء وذوى الدخول الثابتة، بينما يعيد التضخم توزيع الدخول لصالح الأغنياء لأن دخولهم متغيرة تتزايد مع زيادة الأسعار.

ويعنى ذلك انخفاض الأجور الحقيقية رغم الزيادة المحدودة فى الأجور الاسمية. كما يعنى، انخفاض نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالى مقابل زيادة نصيب عوائد حقوق التملك، وذلك أمر له انعكاساته الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

ولذلك، يعد البيان المالى لميزانية الدولة، أخطر بيان سياسى على مدى العام، لأنه يحدد من يأخذ ماذا ؟

بمعنى آخر، فإن الميزانية العامة هى الأداة المالية التى تستخدمها الحكومة لتوزيع موارد المجتمع.

ولئن كانت الحكومة تمنح إعفاءات ضريبية وجمركية بإسراف، وتتهاون فى تحصيل الضرائب المباشرة، ثم تقوم بتمويل العجز بالاقتراض التضخمى.. فإنها بذلك تنحاز ضد محدودى الدخل وتساهم فى زيادة جنون الأسعار، وفى تفاقم أزمة المجتمع المصرى.

جدول (٦ – ٤)

معدل التغير فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للجنيه المصرى (*)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ١٩٨٢ = ١٠٠	معدل التغير	التغير فى القوة الشرائية للجنيه المصرى (١)	
١٩٨٢	١٠٠	—	١٠٠
١٩٨٣	٧ ر ١١٦	٧ ر ١٦	٨٦
١٩٨٤	٥ ر ١٢٩	٧ ر ١٩	٧٢
١٩٨٥	٥ ر ١٥٥	٥ ر ١١	٦٤
١٩٨٦	٧ ر ١٩٨	٨ ر ٢٧	٥٠
١٩٨٧	١ ر ٢٢٧	٣ ر ١٩	٤٢
١٩٨٨	٠ ر ٢٨٢	٤ ر ١٩	٢٥

(١) حتى ١٩٨٦ فعلى، بعد ١٩٨٦ على أساس توفيق انحدار خطى وهو يعنى استمرار التغيرات السعرية على نفس معدلاتها فى الخمس سنوات الماضية.

(*) المصدر : اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى.

هوامش ومراجع (١)

(1) See : W.B., Redistribution with Growth, A Joint Study by the W. Bank's Development Research Centre and the Institute of Development Studies at the University of Sussex, Oxford Uni. Press, 1975

(٢) محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(3) James B. Grant, Development From Below, Washington, 1975

(4) B. Hansen & Marzouk, Development and Economic Ploicy in the U.A.R. (Egypt), 1965.

(5) R. Mabro & Samir Radwan, the Industrialization of Egypt 1939 - 1973 : Policy and Performance, Oxford, Clarendon Press, 1976, P. 43.

(6) B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R.1960 - 1965, in P.J. Vatikiotis (ed) Egypt Since the Revelution, London': Allen & Unin, 1968, p. 46.

(7) Khalid Ikram, Economic Management in a Period of Transition, A World Bank Country Economic Report. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1980.

(8) B. Hansen and K. Nashashibe, Egypt, N.Y. Naitional Bureau of Economic Research, 1975, P. 108.

(9) B. Hansen and K. Nashashibe, Op, cit., p. 108.

(١٠) إيليا حريق، أزمة التحول الاشتراكى والإنماء فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٥، عدد ربيع الأول ١٩٨٧، ص ١٥ – ٤٢.

(11) B. Hansen and K. Nashashibe,Op.cit.,p.109.

(١٢) أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل فى مصر (١٩٥٢ – ٨١ / ١٩٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

(١٣) عثمان محمد عثمان، الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية، الفكر الاستراتيجى العربى، عدد ٣٠، أكتوبر ١٩٨٩.

(١٤) أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل فى مصر (٥٢ – ٨١ / ١٩٨٢)، المصدر السابق ذكره.

(15) A World Country Study, Egypt: Alleviating Poverty during Adjustment, W.B. Washington, D.C., 1991, P. 155.

(١٦) د. ابراهيم العيسوى، خطة التنمية القومية: الأحلام والواقع والبديل الجاد، كتاب الأهالى ٢١، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤.

(17) ILO, Employment, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976.

(18) See : Montek G. Ahuwaila : Income Inequality Some Dimensions of the Problem, Published in : W.B., Redistribution with Growth.. Op. cit., pp. 10 - 16.

(19) ILO, Embloyment, Growth and Basic needs, Op. cit., p. 35.

(٢) السياسة المعاصرة...

عسكر وحرامية وأصوليون

لا يحتاج المرء إلى جهد جهيد، لكى يتوصل إلى أن السياسة المصرية المعاصرة، بمعنى السعى إلى السلطة أو التحكم بها، تتنازعها ثلاث جماعات وأنماط : عسكرية، ولصوصية وأصولية.

ولا يتطلب الأمر بحثاً فى التاريخ، لاستخلاص أن " السلفية " تبدو الآن وكأنها قد أتمت دورتها كاملة لتملك زمام المبادرة. فبعد أن نشطت السلفية أمام ليبرالية القصر إبان الاحتلال، اصطدمت بالعسكر القوميين بعد إعلان الاستقلال، ثم زاحمت اللصوص فى حقبة الانفتاح. والآن، تبشر الأصولية بالنصر المؤكد إما بالتحالف مع العسكر، كما حدث فى السودان، أو عبر صناديق الانتخابات على خُطى التجربة المغدورة فى الجزائر، إن تعذر تحريك الشارع المصرى ليحدث ما حدث فى إيران.

هكذا، يبدو المشهد السياسى فى مصر، والذى يعكس فى النهاية الأزمة المستعصية التى تواجه الدولة والمجتمع والاقتصاد وهى أزمة فى أحد جوانبها، تعبر عن تفاعل سياسى وحضارى فاشل مع الغرب، أو بمعنى آخر عن "تحديث مشوه" فرضته سيطرة الغرب الأوروبى ثم الأمريكى على الشرق العربى الإسلامى.

ومع ذلك، فإن واقع التطور المعقد فى مصر والشرق العربى الإسلامى – بصفة عامة – لا يمكن فهمه بمثل هذا التبسيط.

ونبدأ مع استهلال القرن التاسع عشر، حيث قرر باشا مصر محمد على (١٨٠٥ – ١٨٤١)، الزج بالمنطقة فى خضم العصر. وفى بضع سنوات، أدخل الصناعة والملكية الخاصة للأراضى، وبنى السدود والمصارف واستحدث زراعة القطن. ثم تقدم لتأسيس إمبراطورية عربية، فاحتل سوريا ولبنان وأنزل جيوشه فى قلب الجزيرة العربية لتهزم الوهابيين "السلفيين" فى عام ١٨١٥، وتأسر عبد الله بن سعود الذى قيد إلى اسطنبول فى الأغلال ليقطع رأسه هناك، ثم تهدم " الدرعية " العاصمة الوهابية. وينجز الباشا المصرى إنجازات خارقة، فى مستهل القرن التاسع عشر على طريق الحداثة الحقة، فيلغى التفرقة الدينية إزاء الأقليات غير

المسلمة، ويطور التربية على أساس علماني، ويصادر أملاك الأوقاف ويعزل العلماء الدينيين المناوئين. ويقوم بتحديث الإدارة.

ويذكر لوتسكى أن محمد على ألغى نظام المماليك الإدارى القديم، وأنشأ جهازاً مركزياً للدولة، واستحدث عدداً من الدواوين: ديوان الحربية (لشئون الجيش والأسطول)، وديوان التعليم العام (للمدارس والبعثات)، وأخيراً شكّل ديوانى الخارجية والداخلية، كما تكونت مجالس ولجان للنظر فى قضايا خاصة كشئون الملاحة والزراعة والصحة وما شابه ذلك.

وقام محمد على بتقسيم مصر إلى مناطق جديدة، إذ قسمت البلاد إلى سبع مديريات، ووضع على رأس كل مديرية مديراً خاضعاً للحكومة المركزية (لجباية الضرائب، وإدارة المصانع والمانيف كتورات التابعة للدولة، والإشراف على حالة الجسور، والقنوات والطرق والزراعة وتوريد المحاصيل). وقسَّم المديرية إلى مراكز يترأس كل منها (مأمور)، انتهاء بالقرية التى يتولى أمورها العمدة وشيخها[٢].

أليس ذلك، هو النظام الإدارى المتبع فى مصر حتى الان ؟

أما إصلاحات محمد التعليمية، فقد تضمنت إيفاد ٣٣٩ طالباً فى بعثات تعليمية منهم ٢٣٠ طالب إلى فرنسا و ٩٥ إلى انجلترا، و ١٤ إلى دول أخرى خلال الفترة (١٨١٣ – ١٨٤٨).

كما انشأ محمد على المدارس الابتدائية والثانوية (المدنية) إلى جانب المدارس المهنية (العسكرية – الطب – البيطرة – الصنائع – الألسن) وكان المنخرطون فى هذه المدارس يتقاضون رواتب خاصة ويعيشون فى الأقسام الداخلية حيث يطعمون مجاناً [٣].

وكان محمد على من افتتح أول دار للطباعة، وأول جريدة رسمية مصرية " الوقائع المصرية ".

بيد أن ظروف الداخل والخارج، قد تحالفت ضد الباشا المصرى، فغياب الظروف الموضوعية لإنجاز الحداثة، دفع بمحمد على إلى استبدال المجتمع بالدولة التى قامت بضرب النفوذ الفقهى لرجال الدين، وبالتالى فقد جاء فصل الدين عن الدولة على يد الدولة ذاتها قبل أن تتبناه النخب المحلية وتدفع بجوانبه الفلسفية، وبعكس العلمانية الغربية التى بدأت فلسفة للثورة ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة، ووعاءً لأفكار التحرر والمساواة والمواطنة.

وتأتى معاهدة لندن ١٨٤٠، ثم ضرب جيش محمد على بمرسوم ١٨٤١، فى سياق

الأجهاز على المشروع الحداثى الأول فى الشرق العربى، والذى أجبر على فتح أبوابه أمام البضائع الأوروبية وأمام التدخل الأجنبى. وأمام الضغط الأوروبى، حاول خلفاء محمد على فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (سعيد وإسماعيل) انجاز تحديث مصر على أساس الارتباط بالغرب (الأوروبى وقتئذ) ومن منطلق أن تكون مصر قطعة من أوروبا.

وسار الخديوى إسماعيل على خطى جده الباشا محمد على فى إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعى وخصوصاً القطن، ولكن من خلال الاستدانة الباهظة التكاليف لإنشاء الجسور وحفر القنوات والمشروعات الزراعية كما قام إسماعيل بتوسيع وتحديث نظام الإدارة الذى أقامه محمد على، وجوّد نظام الجمارك بإشراف الأوروبيين، وأصلح مصلحة البريد، وأحدث انقلاباً فى التشريع، واجتهد فى منع الرق والسخرة، وبلغت ميزانية التعليم فى عهد إسماعيل ٨٠ ألف جنيه أضيف إليها – من بعد – دخل الأراضى التى استردت من شركة قناة السويس، ليصير التعليم فى مصر مجاناً وليحصل الطلاب على ما يحتاجونه. وفى ذلك العصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها، لا فى مصر وحدها بل وفى الدولة العثمانية كلها، وأنشىء متحف بولاق الشهير، وزيد فى مكتبه.. القاهرة مما جعلها من أعجب مكتبات الدنيا[٤].

ودشَّن الخديوى إسماعيل البداية الحقيقية للنظام النيابى فى مصر (٢٢ أكتوبر ١٨٦٦) بإنشاء مجلس شورى النواب، الذى اعتبر أنه أساس المدنية والنظام، وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف [٥]

وكان الخديوى إسماعيل أيضاً، من أقر "اللائحة الوطنية" التى وقع عليها أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان والعلماء والوجهاء عام ١٨٧٩، باعتبارها أول مشروع دستور نيابى برلمانى فى مصر.

ولئن كان إسماعيل قد قام بتلك الإصلاحات الديمقراطية، فى خضم مواجهته مع الباب العالى والإنجليز والدائنين الأوروبيين، فقد تم عزله وحل مجلس شورى النواب فى نفس العام، ثم احتلال مصر بعد ثلاثة أعوام (فى ١٨٨٢). وانتهى سعى الخديوى لتحديث مصر من أجل أن تصبح قطعة من أوروبا، لأن تتحول مصر إلى مزرعة مستعمرة من أوروبا.

لقد حاولت الإصلاحية الإسلامية التى دعا إليها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده

وعبد الرحمن الكواكبي، وفي إطار الرد على التغلغل الأوروبي، تجديد الإسلام ودوره. غير أن الاستعمار، بما هو نظام اقتصادي وثقافي، لم يقبل إلا بإدماج مصر اقتصادياً وثقافياً من موقع هامشي في نظامه العالمي. ولذلك، ارتدت الإصلاحية الإسلامية على أعقابها، دون تمكينها من إنجاز مشروعها للتحديث من خلال إسلام إصلاحي. وتسيّد المشروع الغربي لتحديث مصر، أو بمعنى أدق مشروع اللورد كرومر (المعتمد البريطاني والحاكم الحقيقي في مصر) الذي كان يرى أنه لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام.

وعاشت مصر، بعد ثورة ١٩١٩، تجربتها الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢) على أساس من ذلك التوجه. ألم يعبر عن ذلك، د. طه حسين أحد أهم المفكرين الليبراليين في تلك الحقبة، بقوله: " علينا أن نصبح أوروبيين في كل شيء قابلين ما في ذلك من حسنات أو سيئات.. " ؟

بيد أن التجربة الليبرالية ولدت في ظروف ملتبسة، فالاستقلال الذي حصلت عليه مصر، كان في التحليل الأخير استقلالاً شكلياً قانونياً بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، استمر الوجود العسكري والسياسي البريطاني في مصر، والتدخل في السياسة المصرية لدرجة التدخل العسكري لفرض حكومة، مثلما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢، كما كان للقصر الملكي يد طولى في الاستهتار بالدستور والتدخل لحل البرلمان. وعلى صعيد المجتمع، كانت التجربة الليبرالية هي مؤسسات وأفكار تم نقلها بطريقة ميكانيكية من سياق اجتماعي ثقافي مغاير، إلى مجتمع تسيطر عليه القيم التقليدية.

وبالنسبة لمجتمع أغلبيته من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك وفقراء المدن نظر إلى مؤسسات الديمقراطية البرلمانية، على أنها لمصلحة كبار ملاك الأرض والرأسماليين الصناعيين وأنها لن تقر أي تغيير او إصلاح يمثل تهديداً لمصالح المالكين للثروة.

وعبَّر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله: " إن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستوري في مكان معين، وأنه بالنسبة للمواطن المصري العادي فإن الحكومة النيابية لم تكن تعني بالنسبة له " وستمنستر " أو " واشنطن " ولكنها عنت الملك وأغنياء الباشوات فمن إذن يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها "(٦).

وتنتهي الحرب العالمية، ليكشف الغرب " المستنير الديمقراطي " عن وجهه القبيح في قضية الاستقلال، مثلما حدث في قضية الديمقراطية، ليواصل استعماره لمصر وتدخله في سياسات الحكم. وتتواصل دعوات الإصلاح الاجتماعي والإضرابات الفلاحية والعمالية بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١، لإخفاق النظام الليبرالي في تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، حتى أن طه حسين الداعيه الليبرالي، سيصدر كتابه "المعذبون في الارض" لينعى فيه مساوىء النظام الليبرالي الاجتماعية.

لقد كان تأزم " الليبرالية " فرصة مواتية لظهور " سلفية " رشيد رضا صاحب " المنار".

ويأتي الشيخ حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨)، ومرشدها العام، ليتبنى أفكار رضا عن الجماعة الإسلامية، وليعلن رفضه طريق الغرب الليبرالي، وليختار حسب تعبيره - طريق الإسلام كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً. ورغم أن « البنا » قد اعتبر - في رسالة المؤتمر الخامس - أن الحكم الدستوري (النيابي) من الإسلام، إلا أنه طالب بأن تحل جميع الأحزاب وأن تجتمع كل قوى الشعب في حزب وحيد، يعمل حتى النهاية على تحقيق استقلال الأمة وحريتها. أليست تلك الفكرة هي الفكرة التي آمن بها ونفذها البكباشي المصري : جمال عبد الناصر، فيما بعد ! وللمفارقة فإن فكرة الانقلاب - هي الأخرى - أخذها البكباشي من الشيخ، فالأخير أعد التنظيم المسلح لحركة الإخوان "الجهاز السري " للانقلاب على الحكم والأحزاب. لكن التنظيم الذي تحرك للاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب وحل جماعة الإخوان أيضاً، كان تنظيم الضباط الأحرار.

ألم يكن من الممكن، أن يتجاوز البكباشي أزمة النظام الليبرالي وأحزابه، وأن يتفادى فكرة « الشيخ » عن « رمي الولد مع الماء التي اغتسل فيها »؟! إن البيانات الأولى لانقلابات العسكر العرب من حسني الزعيم (سوريا ١٩٤٩) إلى عبد الكريم قاسم (العراق ١٩٥٨)، وإبراهيم عبود (السودان ١٩٥٨)، وعبد الله السلال (اليمن ١٩٦٢). وجعفر النميري (السودان ١٩٦٩)، ومعمر القذافي (ليبيا ١٩٦٩)، أجابت على السؤال بأن ماحدث كان "المسلك الطبيعي".

أما البكباشي المصري، فسيتكشف لنا - فيما بعد - أنه سلك مسلك الباشا الذي ثار على أحفاده، أي مسلك إنجاز الحداثة من خلال أداة الدولة ومثلما فعل الباشا، سيتجه البكباشي إلى إقامة الجيش الوطني والتصنيع ونفي التأخر وتجديد دور الدين وتوحيد العرب، وسيرسل بقواته إلى الجزيرة العربية معقل الوهابية.

لقد آمن البكباشي، مثلما آمن الباشا من قبل، بأنه والي لدولة شرقية، ذات ميراث عريق من الاستبداد الشرقي. وألهمه ذلك التراث، بأن يسعى - أولاً - إلى احتكار السلطة وتحويل النظام السياسي ومؤسساته إلى تنظيمات تابعة للدولة " العسكرية " ولأن من يحتكر السلطة في الدولة الشرقية، يضمن السيطرة على الموارد الاقتصادية، كانت الخطوة الثانية إلحاق النظام الاقتصادي بالدولة، إما عن طريق التأميم، أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية على الحياة الاقتصادية والوصول إلى انفصال الدولة عن الجماعات والقوى الاجتماعية، وتسيّد العسكر والتكنوقراط على المجتمع بشكل استبدادي.

ومكّن تحكم الدولة فى السلطة والموارد الاقتصادية واستقلالها النسبى عن المجتمع، من محاولة التنمية السريعة والاندفاع نحو التصنيع القائم على إحلال الواردات، واتخاذ بعض الإجراءات الجذرية على طريق الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية.

وفى إطار ذلك، جعلت الناصرية من الدين/ الإسلام أداة للتعبئة الجماهيرية خلف المشروع التحديثى للدولة التى تقف فوق الجميع، ومن هنا كان الإلحاح على الوظيفة الاجتماعية والحضارية للدين ودوره فى قضايا التنمية والتعبئة السياسية والقومية العربية والصراع الخارجى.

ومن هنا أيضاً، اتسمت علاقة الدولة الناصرية بالمؤسسات الدينية إما بالتوجيه أو الإلغاء لمواكبة مشروع الدولة. فأعيد تنظيم مؤسسات الأزهر ودوره بموجب القانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦١، بعد ان ألغيت المحاكم الشرعية والمجالس المليّة القبطية وفق القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ [٧].

أما القوى الاجتماعية، التى تبنت الإسلام كمشروع اجتماعى وحضارى، مثل الإخوان المسلمين، فكان التعامل معها من خلال العزل السياسى ثم الاستئصال.

وهكذا، جعلت الدولة الناصرية من مشروعها السياسى (الاستقلال – التنمية – القومية العربية) " ديناً " غير سماوى.

ويأتى عام ١٩٦٥، لتلفظ التجربة أنفاسها الاخيرة فى مجال التنمية، حيث أصبحت خطة التنمية الأولى هى الخطة الأخيرة، ثم تكشف هزيمة ١٩٦٧ أزمة البناء الاقتصادى (العجز) والبنية الاجتماعية (هيمنة العسكر والبيروقراطيين) والأداء السياسى (استلاب الجماهير).

فاستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأول، أدت إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وأحياناً بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع، وظل القطاع الزراعى معتمداً على التخصص فى محاصيل تصديرية (خاصة القطن) وعجز عن الوفاء بالطلب الغذائى، وعن إمداد القطاع الصناعى بالمواد الأولية والسوق اللازمة للإنتاج الصناعى وأدى ذلك إلى مشكلات فى التمويل ثم جمود جهود التنمية فى النهاية.

وخلال ذلك، استغلت الفئة العسكرية والبيروقراطية موقعهاالاقتصادى، وقد أصبحت المالك الفعلى لأدوات الإنتاج من جهة تحكمها فى قرارات الاستثمار والإدارة، فى تكوين رأسمال خاص لأفرادها، فى حين ظل المجتمع – المالك القانونى – مستلباً.

وجاء ضرب الدولة من الخارج فى يونيو ١٩٦٧، ليقدم الظرف الموضوعى للقيم العسكرية والبيروقراطية (المرسملة) للسيطرة على الدولة، وبالتالى التمكن من إحداث تحولاتها الاقتصادية، تحت مسمى " الانفتاح الاقتصادى " ثم " الليبرالية الاقتصادية " فيما بعد.

وهنا، لا يجب الوقوع فى خطأ مقولة تحول الدولة التسلطية، بعد ١٩٧٤ إلى شكل من أشكال الدولة الليبرالية الديمقراطية، فقد استمرت الدولة تسلطية اقتصادياً وسياسياً، ولم يكن الاختلاف إلا فى الدرجة، وهو اختلاف فرضته الظروف الموضوعية خارجياً وداخلياً.

ما حدث هو أن العسكر بدّلوا تحالفهم مع الطبقة الوسطى صاحبة مشروع التحديث المستقل والعدل الاجتماعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى تحالف مع البيروقراطية المرسملة وبعض عناصر الرأسمالية القديمة ثم مع رأسماليى الصفقات والسمسرة فيما بعد، مع استمالة الرأسمالية العالمية.

على الصعيد الاقتصادى، فتحت الدولة التسلطية أبوابها للقروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتخلت عن دورها التنموى / الإنتاجى، لتتفرغ لاعتماد التوكيلات وصفقات تسليم المفتاح للشركات متعدية الجنسيات، وتصدير النفط والقوة العاملة والسياحة والزراعة التصديرية، واستيراد مخرجات التكنولوجيا (التقنية) الغربية، والصرف على ضمان الأمن الداخلى واستقرار النظام الأساسى ولو أدى ذلك إلى عجز مستمر فى ميزانية الدولة يتم تمويله من زيادة أسعار الاستهلاك السياسى. ونتيجة لذلك، من الطبيعى أن يصبح معدل النمو الاقتصادى (النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) الحقيقى سالباً، مع تزايد السكان. ويكشف المسح الذى أجرته بعثة البنك الدولى عام ١٩٨٩، عن أن نسبة ٤٣ ٪ من الأسر المصرية فى الحضر، لا يزيد دخل الأسرة منها سنوياً عن ٥٠٠ جنيه. ومع تدهور المستوى التنموى الإنتاجى للدولة، خلال السبعينيات والثمانينيات، تدهور المستوى المعيشى لغالبية المصريين فمعدل ارتفاع أسعار المستهلكين أصبح تتعدى ٢٥ ٪ سنوياً. وحوالى خمس القوة العاملة لا يجد فرصة عمل، كما تدنى مستوى إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وإسكان وصحة وتعليم[٨].

أما على الصعيد السياسى، فرغم أن التحول إلى التعددية الحزبية فى ١٩٧٦ كان تطوراً هاماً، إلا أن الدولة التسلطية ظلت مهيمنة بأجهزتها الأيديولوجية والأمنية، وثبتت الخصائص الأساسية للبنية السياسية . فالتعددية أقرت بقرار من الحاكم، بالسماح بهامش محدود لحركة المعارضة التى اختارها بشكل يمنع الانفجار الاجتماعى وفى ذات الوقت يتيح له مكنة الانقضاض عند الخروج على الحدود، فقد حدد الحكم الهامش بحواجز مانعة تمنع

اتساعه: قانون الاشتباه، وبالعزل السياسى للرموز السياسية أحياناً. وظل الحزب الحاكم وريث تنظيمات الدولة الناصرية، حاكماً مع استبعاد مبدأ تداول السلطة الذى يمثل أهم مبادىء الليبرالية السياسية.

وهكذا يبقى المجتمع، مفصولاً عن الدولة التسلطية، على هامش قاعدتها الاقتصادية ونظامها السياسى.

إن عبد الله العروى، يحدد ثلاثة أنماط للفكر والسياسة فى المجتمعات العربية : الشيخ، والليبرالى، وداعية التقنية. وبمسميات مرادفة : سلفيون وليبراليون وعسكر. وتمدنا الأدبيات السياسية المعاصرة بنمط رابع هو " الكليبتوقراطية " أى حكم اللصوص.

ويقوم نظام "الكليبتوقراطية" على الحرية الاقتصادية فى وحدة مع الديكتاتورية السياسية، لتمرير التشريعات الاقتصادية لصالح رجال الحكم ورجال الأعمال ومصالح الاحتكارات العالمية، وقمع حركات الرفض الاقتصادى والاجتماعى.

وبنظرة متفحصة، لا يستنتج المرء إلا تحول النمط العسكرى إلى نمط كليبتوقراطى. والأخطر من ذلك، أن "الكليبتوقراطية"، عندما فشلت بالاستمرار فى جعل سياستها ديناً، تحولت إلى الدين لتجعله أحد مصادر شرعيتها فى مواجهة القوى الاجتماعية الاخرى. إلا أنه مع تأزم الكليبتوقراطية مجتمعياً، كان رد قسم متزايد من المجتمع بإشهار الدين كسياسة بديلة.

فمع تجذر الأزمة المجتمعية، تتزايد جيوش العاطلين والجائعين، بفضل سياسات صندوق النقد الدولى، وتتراجع الفئات الاجتماعية الوسطى والطبقه المثقفة عن حمل دعاوى الحداثة والديمقراطية، ثم تسلم رايتها فى النهاية للجماعات الدينية متخلية عن نموذجها الثقافى ومعلنة وقوعها فى سحر النموذج السلفى.

وعند هذه النقطة، تُرصف الطريق لحكم الأصوليين سواء بالتحالف مع العسكر أو من خلال صناديق الانتخابات أو بالعنف. "حداثة مشوهة" نتجت عن تقابل صدامى عنصرى للغرب مع الشرق العربى، ومصر فى القلب منه، وتنذر بأصولية متصلبة. ولا عزاء فى النظام الدولى البازغ (المتخيل) الذى أعلن إبان حرب الخليج إذا اعتبرناها حلقة من حلقات ذلك الصدام العنصرى، وإذا نُظر إليها على أنها نكأت جراح شعوب عانت من إحباطات مديدة وهزائم متكررة على يد الغرب المستنير.

هوامش ومراجع (٢)

(١) د. جورج قرم: انفجار المشرق العربى، من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، دار الطليعة، بيروت، ط١، ص ٢١.

(٢) لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة د. عفيفة البستانى، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤) رضا هلال: صناعة التبعية، المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٥) د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٥.

(6) B. Lewis, The Middle East and The West, New York, 1964, P. 61.

(٧) رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، كتاب الهلال، القاهرة، فبراير ١٩٨٥، ص ٢٣٢.

(٨) تفصيل ذلك فى المبحث السابق.

(٣) منازعة الشرعية .. وانفجار العنف

جوهر الشرعية، هو قبول المحكومين للحاكم وطاعتهم له عن قناعة.

وقد كان ابن خلدون، أول مفكر اجتماعى يتنبه إلى حاجة الدولة إلى شرعية وإلى انحطاط الدولة فى غياب الشرعية. فأساس أية دولة، لدى ابن خلدون، له مكونات ثلاث: العصبية، والدعوة، والملك (طبيعى أو سياسى أو خلافة)[١]. وبتعبيراتنا المعاصرة، فإن العصبية مرادفة للزعامة، والدعوة هى الأيديولوجيا، والملك هو التنظيم.

وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق، عالم الاجتماع الألمانى الشهير ماكس ڤيبر، الذى مازال يعتبر المنظر الأول للشرعية السياسية، فمكونات الشرعية عند ڤيبر هى: الزعامة الكاريزمية، والتراث والتقاليد، والتنظيم القانونى العقلانى.

ويعتبر فيبر الزعامة الكاريزمية، مكوّناً مهما للشرعية فى المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية [٢]. ويعنى المكون الأيديولوجى للشرعية. بالتعبير المعاصر، الخطاب السياسى للنظام، أى الأفكار والمعتقدات والشعارات التى يطرحها أو يطبقها.

أما مكون " التنظيم ". فيعنى مؤسسة الحقوق والالتزامات والعلاقات. ويرى ماكس ڤيبر أن أفضل تعبير عن هذا المكون هو النظام السياسى المعتمد على الديموقراطية حيث يتفق أبناء الجماعة حول شئون الحكم. ويستطيعون تعديلها فى مواعيد انتخابية محددة سلفاً.

إذن، يستمد أى حكم شرعيته من ثلاثة مصادر هى: الزعامة الكاريزمية والخطاب السياسى والنظام الدستورى.

وقد تعتمد شرعية الحكم على المصادر الثلاثة معاً، أو على مصدر واحد منها، وقد لا يستند الحكم على أى سند من الشرعية، لفترة تطول أو تقصر، بل يمكن أن يكون سنده التسلط والقهر، وبالتالى لا يكون قبول المحكومين له عن رضا وقناعة.

وأياً كان مصدر شرعية النظام، فإن عنصر " الإنجاز " يبدو حاكماً فى رفع أو خفض شرعيته، وفى استقراره أو عدم استقراره، وفى استمراره أو تغيره[٣].

ولذلك، نرى النظم السياسية، حتى الفردية والقبلية منها (مثلما هو حادث فى المنطقة العربية)، تسعى ليلاً ونهاراً، لاستعراض منجزاتها، وإن كانت مجرد رصف طريق أو تشييد

عسكرى، أو انفتاح مذهبية عامة. وبالمقابل نرى حكومات دستورية ديموقراطية، فى الغرب، تتغير لبطء فعاليتها ومحدودية إنجازاتها.

وقد يبدأ الحكم مستنداً على مصدر أو أكثر من مصادر الشرعية الثلاث : الزعامة والأيديولوجيا والتنظيم، ثم ينتهى بأن يفقد مصادر شرعيته، وبالتالى يفقد القبول العام، فيحكم علاقته بالمجتمع العنف والعنف المضاد.

لقد اعتمد النظام السياسى المصرى، خلال فترة حكم الرئيس عبد الناصر (٥٤ – ١٩٧٠)، على شرعية كاريزمية، ارتبطت بشخص جمال عبد الناصر إضافة إلى شرعية خطاب سياسى ثورى، اعتمد بشكل أساسى على عناصر الاستقلال، والقومية العربية، والتحول الاشتراكى.

ومن المؤكد أن الشرعية الكاريزمية لعبد الناصر، بمعنى هالة الحب والتقدير والإعجاب لشخصه، كان مصدرها أنه "البطل" المفجر لحركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد الملك والإنجليز والملاك الزراعيين الكبار. ومنذ تلك الحركة وحتى اللحظة الراهنة، ظل الجيش "عصبية" الرئاسة، والمسيطر على الحكم.

إلا أن تكوين الشرعية الكاريزمية، ارتبط – فيما بعد – بجلاء الإنجليز عام ١٩٥٤، ثم بتحدى عبد الناصر للغرب فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وخلال ذلك، أصبح صوت جمال عبد الناصر، وملبسه، وكبرياؤه، ضمن عناصر شخصية كاريزمية لا تقاوم فى عالم عربى يبحث عن بطل. وسيحاول أكاديمى عربى فى وزن د. جورج قرم – لاحقاً – الربط بين صوت عبد الناصر وغناء أم كلثوم، فيقول :

" لقد عبر صوت عبد الناصر وغناء أم كلثوم بالنسبة إلى الشعوب العربية الصامتة منذ أجيال عن قرون من الاستبداد والطغيان السياسى من جهة أولى، وعن آلاف السنين من التقاليد الأبوية ومن الامتثالية العاطفية والجنسية من الجهة الثانية "(٤).

ولمحاولة إبراز الفارق، يقارن قرم بين ناصر والسادات فيقول "بالمقابل، فإن خطاب السادات، الموسوم بتأتأة واضحة، ما كان له، على الرغم من دفء الصوت وشعبية النبرة، إلا أن يثير الحنين إلى الجرس المعدنى لصوت عبد الناصر الملهب للمشاعر الجماعية.. أضف إلى ذلك أن السادات نادراً ما كان يتحدث إلى الجماهير.. أما عبد الناصر فما كان يتحدث إلا وهو واقف، فى أماكن مفتوحة.. "

وإلى جانب الشخصية الكارزمية لجمال عبد الناصر، اعتمد النظام السياسى المصرى على خطاب سياسى (تعبوى – اجتماعى – قومى) كمكّون ثانٍ للشرعية. فعلى المستوى السياسى الداخلى، أكد الخطاب على تحالف قوى الشعب ضد الغرب وإسرائيل فى الخارج والأقلية المسيطرة فى الداخل.

وعلى المستوى الاجتماعى، ركز الخطاب على مبدأ كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع وتذويب الفوارق بين الطبقات، وعلى الصعيد الإقليمى، دعا الخطاب الناصرى إلى توحيد الأمة العربية ومواجهة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الغربى. وكان دور الدين – الإسلام – فى الخطاب الناصرى تعبوياً وتبريرياً.

وقد دعم من شرعية النظام الناصرى "الإنجاز" الذى تحقق حتى هزيمة ١٩٦٧. وفى هذا الإطار، يشار إلى إنجازات الإصلاح الزراعى ومجانية التعليم والقطاع العام الصناعى.. إلخ، وهى الإنجازات التى اعتبرت – إلى جانب المواجهة مع إسرائيل – تبريراً يسوّغ غياب الشرعية الدستورية الديمقراطية.

وما قد لا ينكره بعض خصوم السادات عليه ويحسبه التاريخ له، أنه استطاع تكوين شرعية كاريزمية أرتبطت بشخصه كأحد أهم الضباط الأحرار الذين فجروا حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورفقته للرئيس عبد الناصر التى انتهت بوفاة الأخير، وبالتالى مشاركته المسئولية عن إنجازات النظام الناصرى قبل أخطائه. واستطاع الرئيس السادات تأكيد شرعيته الكاريزمية – لاحقاً – باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذى اتخذ قرار الحرب فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وبوصفه " بطل العبور ".

بيد أن السادات، سعى لأن يكون له نظامه وشرعيته لا أن يكون مجرد إرثاً ناصرياً، نظاماً وشرعية. وسنحت أمام السادات– كما حدث لسلفه – فرصة نهاية مرحلة وبداية أخرى.

فالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى تتحول إلى انفراج أو وفاق. والاشتراكية لم تتحقق فى عقر دارها (الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية). والحرب مع إسرائيل كشفت استحالة السماح بهزيمتها. والنظم الملكية النفطية ملكت الزمام العربى بالبترودولار، والقومية العربية بدت وكأنها يوتوبيا.

وبنى السادات نظامه وشرعيته، فتحول نظام يوليو، اقتصادياً، باتجاه سياسة الباب المفتوح، وسياسياً، باتجاه المنابر ثم الأحزاب السياسية، وخارجياً، باتجاه الولايات المتحدة والصلح مع إسرائيل.

ولم يمنع كل ذلك التحول الرئيس السادات من أن يعلن أن شرعية حكمه مستمدة من كونه أحد الضباط الأحرار الذين صنعوا نظام يوليو، وأن يصف التحول – الذى أحدثه بعجلة شديدة – بأنه " تصحيح " للنظام ليس إلا. بل إن الاستناد إلى شرعية " يوليو " كان سلاحاً مشرعاً من جانب السادات فى أوقات العراك السياسى مع الوفد والناصريين والشيوعيين. ففى مواجهة الوفد، هو ابن نظام يوليو الذى انقلب على نظام الملكية البائد وسيطرة كبار ملاك الأرض والرأسماليين على الحكم ومجتمع النصف فى المائة.

وفى مواجهة الناصريين واليساريين، اعتبر السادات نفسه ابن نظام يوليو الذى قام بتصحيح مساره، وبإبعاد مراكز القوى التى تسببت فى وصم النظام بالديكتاتورية، وتحويل الدولة إلى دولة مخابرات بتعبير عبد الناصر نفسه.

بيد أن السادات لم يتحصل على شرعية كاريزمية بالقدر الذى تمتع بها سلفه عبد الناصر، والتى مكنته من التواصل المباشر مع الجماهير وعزل أو استئصال خصومه السياسيين. كما أن التحولات التى أدخلها السادات على النظام السياسى والاقتصادى المصرى ونمط التحالفات داخلياً وخارجياً، هزت من شرعية انتساب السادات لنظام يوليو، وزادت من حدة معارضته وغلو معارضيه.

وفى ظل هذه الظروف، لجأ السادات إلى " الإسلام " كمصدر لإضفاء الشرعية على نظامه، وتشجيع التيارات الإسلامية لتدعيم مركزه فى مواجهة الناصريين والشيوعيين.

ولممالأة الاسلاميين أو المزايدة عليهم، أدخل السادات تعديلات دستورية، جعلت الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور ١٩٧١. وحرص الرئيس على أن يظهر بالجلباب والمسبحة بوصفة " الرئيس المؤمن "، فى انسجام أو تمويه مع ظهوره ببزة الجنرال العسكرية، أو بالقبعة الغربية. ولم تكن مصادفة، أن يختار لسيرة حياته عنوان : البحث عن الذات. وما لبث المارد الذى أخرجه السادات من قمقمه، أن أصبح أشد معارضيه. فقد تشكك الإسلاميون فى شرعيته " الإسلامية " الموهومة .. وبذلك انتهت آخر مصادر شرعيته قبل نهايته المأساوية على يد الإسلاميين.

وحين جاء مبارك إلى الحكم، حرص على تأكيد تمايزه عن سلفيه عبد الناصر والسادات. والمؤكد أن الرئيس مبارك أثبت تمايزه فعلاً عن سياسات عبد الناصر. ولئن بدا مختلفاً فى طريقة الأداء عن سلفه الرئيس السادات، إلا أن سياسات مبارك تعد– بحق– استمراراً واستكمالاً لسياسات السادات اقتصادياً وسياسياً وخارجياً. استمرار واستكمال

سياسات تحرير الاقتصاد بتدرج حثيث.. والتعددية الحزبية دون تداول السلطة.. ووضع ٩٩ بالمائة من أوراق العملية بيد الولايات المتحدة مع محاولة " تعريب " السلام المصرى الإسرائيلى.

وبعد عشر سنوات من حكم مبارك، تبين لمعارضيه قبل مؤيديه، أن العالم كله يتحول إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وأن أمريكا أصبحت القوة العظمى الوحيدة بلا منازع، وليس من بديل للحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى.

ومع ذلك، حرص مبارك علي الاستناد إلى شرعية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولو من قبيل إظهار الارتباط بها دون إظهار التعارض معها. فالرئيس ابن المؤسسة العسكرية التى قامت بحركة ٢٣ يوليو، وهوأحد أبطالها فى حرب أكتوبر، وإن لم يكن أحد الضباط الأحرار.

بيد أنه يمكن فهم ذلك الحرص على الارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، فى إطار الصراع مع الخصوم السياسيين على الأغلبية الصامتة فى الشارع السياسى.

ففى مواجهة حزب الوفد، كان مشروع ٢٣ يوليو ضد كبار ملاك الأرض وسيطرة رأس المال على الحكم. وأمام التيار الدينى الأصولى، يظهر مشروع ٢٣ يوليو مشروعاً إصلاحياً وضد الهيمنة الغربية أمام جماعات " متطرفة " ليس لها مشروع سياسى أو اجتماعى.

وخلال فترة عقدين من الزمان، قصد بالارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، سحب البساط من تحت أقدام الناصريين الذين اعتبروا أن حكم السادات ومبارك يمثل ردة على قيم وإنجازات الدولة الناصرية اجتماعياً وقومياً، وكان الرد بأن ما اعتبر " ردة " هو " تصحيح ". وأصبح "التصحيح " هو الوصف أو المرادف لعملية تفكيك الدولة الناصرية.

وبعد ٤٠ عاماً من حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ظل الحرص على الارتباط بشرعية ٢٣ يوليو، واستمر الحزب الوطنى الحاكم – بصفة وريث الاتحاد الاشتراكى فى الدولة الناصرية – يعقد مؤتمره العام فى نفس اليوم إلا أنه بعد أربعة عقود من حركة يوليو، وبعد عقدين من رحيل عبد الناصر، تثار مصداقية ارتباط النظام السياسى فى مصر بشرعية يوليو.

فالمؤتمر العام السادس للحزب الوطنى الحاكم، عقد فى ذكرى ٢٣ يوليو، فى حين أجازت حكومة الحزب حماية قوانين تمثل قطعاً واضحاً مع نظام يوليو، وتضمنت تلك القوانين " خصخصة " أى بيع القطاع العام الذى اعتبر أساس التنظيم الاقتصادى لنظام يوليو، إضافة إلى تحرير العلاقات الإيجارية فى الأرض الزراعية وإنشاء جامعة أهلية، فى حين كانت أهم إنجازات الناصرية – شعبياً – الإصلاح الزراعى ومجانية التعليم. ويشكك، أيضاً، فى مصداقية الارتباط بشرعية يوليو تواجد حزب سياسى (قانونى) لا يمكن منازعته فى الانتساب لقيم ومنجزات ٢٣ يوليو، وهو الحزب الناصرى.

ويعنى كل ذلك، أن مصداقية ارتباط الحكم فى مصر بشرعية ٢٣ يوليو، قد أصبحت

معرضة للتآكل. ومن الممكن أن يستمر الارتباط على مستوى الخطاب السياسى لفترة، إلا أنه على مستوى الواقع لن يكون له وجود.

بيد أن الحكم، يستعيد سياسات السادات بأخطائها. فإلى جانب ادعاء شرعية الانتساب لنظام يوليو، لجأ نظام مبارك إلى الإسلام كمصدر للشرعية، مع منع الإسلاميين من التحول إلى حزب سياسى معارض، وإن كانت بعض رموزهم قد تحالفت مع أحزاب أخرى (الوفد ثم العمل والأحرار).

وتمثل اللجوء إلى الشرعية الإسلامية فى إضفاء المشروعية الإسلامية على الممارسات السياسية والحياتية مثل تعديل قانون الإيجارات الزراعية، والفائدة المصرفية، إضافة إلى نفى صفة الإسلامية، عن أفكار وممارسات جماعات الإسلام السياسى. وأدت المزايدة على "الإسلام "، إلى غلبة " الخطاب الإسلامى" على مجمل الحياة السياسية، وبما أفاد– فى النهاية – أصحاب الخطاب الإسلامى من جماعات الإسلام السياسى.

إذن يبقى عنصر الشرعية الوحيد المستمر منذ ١٩٥٧، هو «الجيش» الذى خرج منه عبد الناصر والسادات ومبارك، وبمعنى آخر، ظل الجيش بمثابة «العصبية» التى استند إليها نظام الحكم رغم تحولاته بعد ١٩٥٢. نظام شعبوى، فى عهد عبد الناصر، ركز داخلياً على قضيتى التنمية والعدالة الاجتماعية. وتعامل مع القوى السياسية بمنطق النفى والاستئصال المادى (الإخوان المسلمون– الشيوعيون– الوفد)، وتعبئة الجماهير من خلال التنظيم السياسى الأوحد، مع الاستعانة بالإسلام كأداة للتعبئة.

وبإخفاق الناصرية، تحول النظام فى عهد السادات إلى نظام انفتاحى، باتجاه الحرية الاقتصادية، من منطلق التحالف مع الغرب والتصالح مع إسرائيل والتعامل مع القوى السياسية، بإفساح هامش ديمقراطى من خلال المنابر (اليمن– الوسط– اليسار)، ثم تحولت هذه المنابر إلى أحزاب، مع مغازلة تيار الإسلام السياسى، إلا أن النظام فى أيام السادات الأخيرة، أجهز على الهامش الديمقراطى، وبذلك، تم استهلاك «الخطاب الديمقراطى» مثلما تم استهلاك سابقه «الخطاب الشعبوى».

وفى عهد مبارك، زاد تحول النظام باتجاه انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى وأعيد الهامش الديمقراطى مع قصره على حرية التعبير دون السماح بتداول السلطة، أى حرية اقتصادية مقابل شمولية سياسية. وهكذا، انتهى نظام يوليو إلى التضحية بالديمقراطية ثم إلى التضحية بالوظيفة التنموية – التوزيعية. ولكى يعيد إنتاج نفسه يتزايد اعتماده على القمع، لمنع تداول السلطة، وضمان استمرار توارثها فى الجيش.

وإلى هنا، يظهر انفجار العنف السياسى فى السنوات الأخيرة كرد على تخلى الدولة

عن الوظيفة الديمقراطية (تداول السلطة) والوظيفة التنموية التوزيعية، واعتمادها على القمع المؤسسى.

وتمثل ذلك الرد، فى عنف هيكلى– بنائى (محصلة لأوضاع هيكلية – بنائية أهمها غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتهديد قيم الجماعة وإهدار حقوق الإنسان..) يسلب الدولة – كجهاز– حقها فى الاحتكار المشروع والمنظم للعنف.

لقد افتتحت سنوات الثمانينيات، باغتيال رئيس الدولة (السادات عام ١٩٨١). وخلال حكم الرئيس مبارك تعددت وتنوعت مظاهر العنف السياسى فشهدت الفترة (٨٢ – ١٩٩١) ١١٢ إضراباً، ١٧٥ مظاهرة، ٢٦ حادث شغب، واغتيال رئيس مجلس الشعب ومحاولات لاغتيال ثلاثة من وزراء الداخلية، وذلك ما أمكن رصده من خلال أعداد التقرير الاستراتيجى العربى.

أما العنف السياسى الرسمى، فقد وصل حد حملات التأديب والعقاب الجماعى. بمناسبة نزاع بين مواطن أو أكثر مع أفراد الشرطة، فتكون النتيجة فرض الحصار وحظر التجول على قرية أو مدينة أو حى ومهاجمتها. ومن أمثلة ذلك، أحداث سنورس بالفيوم ١٩٨٤. وفوة ١٩٨٥، والمنصورية ١٩٨٦، ميت غمر– دقهلية ١٩٨٦، وأبو قرقاص بالمنيا ١٩٨٧، والمطرية– دقهلية ١٩٨٨، والكوم الأحمر بالجيزة ١٩٨٨، رشيد ١٩٨٩، الوايلى – القاهرة ١٩٩٠.[٥] واقترن بظاهرة العقاب الجماعى، الاعتقال الجماعى العشوائى وفق قانون الطوارىء الذى استمر العمل به طيلة الثمانينيات إلى جانب القوانين الاستثنائية مثل قانون حماية الجبهة الداخلية ١٩٨٠، وهو القانون الذى يخول إنشاء محاكم أمن الدولة – طوارىء للفصل فى القضايا السياسية، ناهيك عن تشكيل محاكم عسكرية لنفس الغرض، وتدخل الجيش عام ١٩٨٦ لفض ترد جنود الأمن المركزى، ويدخل فى نطاق العنف – الهيكلى تزوير الانتخابات البرلمانية لمنع تداول السلطة، وحجب قوى اجتماعية وسياسية عن التواجد الشرعى (مثل القوى الإسلامية والشيوعية)، واحتكار الإعلام الرسمى.

بيد أن العنف لا يقتصر على مظاهره السياسية، فالأدبيات الاقتصادية تعرف العنف– أيضاً– بوصفه إكراهاً ناجماً عن القوانين الاقتصادية. فقد كان من نتاج القوانين الاقتصادية فى السبعينيات والثمانينيات، تزايد التضخم (بمعنى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات)، وتفشى البطالة (بمعنى تزايد أعداد المتعطلين عن العمل) واشتداد حدة أزمة الإسكان (بمعنى تكاثر من لا مأوى لهم، ومن يسكنون المقابر أو مساكن عشوائية غير صحية).

يقول محمد حسنين هيكل «إن حول القاهرة على سبيل المثال ما بين ٩ إلى ١١ تجمعاً

من تجمعات الفقر، تكاد تكوّن طوقاً حديدياً حول العاصمة. وهو طوق يستطيع أن يرى الأضواء ولكنه يسير فى الظلام، ويستطيع أن يمس الغنى، ولكنه محروم منه، وقد اتسع نطاق هذا الحزام من الفقر، بأن سقطت فيه من السلم الاجتماعى جموع واسعة، كان يمكن أن تنتمى طبيعياً إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة، ولكنها وجدت نفسها مضطرة إلى السكن فى حزام الفقر، وبدأ العنف يبرز فى العلاقات ما بين القلب الغنى للعاصمة والحزام الفقير المحيط بها وتولدت الكراهية .. وتولد العنف . ولم يكن العنف من طرف واحد. وعلى سبيل المثال، فإن الأعلام المستفز نوع من العنف، وإن الاستهلاك المستفز نوع من العنف، وإن أزمات الأسكان والأسعار والبطالة نوع من العنف.(٦)

والعنف، أخيراً، له أبعاده الثقافية. فإزاحة الثقافة المحلية، بما هى نظام الحقيقة والقيم والمعارف المشتركة للجماعة، بواسطة الثقافة السائدة عالمياً، تنطوى على درجة عظمى من العنف. إذ يصبح الإنسان فى هذه الحالة أمام اختيار خطير: المحافظة على الذات مع البقاء غريباً عن العالم الذى يعيش فيه، أو الاستسلام لما يجرده من قيم عالمه الخاص ويقتلعه ثقافياً لكى يشارك فى قيم العالم المسيطر، وفى هذا البقا، يمكن فهم ظاهرة إحياء الإسلام كنظام كامل للحقيقة فى علاقة الإنسان بالكون ولحياة (السلوكيات والقيم). والتى تتجلى مظاهرها في أشكال للطقوس والعبادات وأنماط للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب- اللحية) والدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية، إلى حد مداهمة محلات بيع الخمور وأندية الفيديو. وبمعنى آخر، فإن الإحياء الإسلامى- فى أحد أبعاده - هو رد فعل لإزاحة الثقافة المحلية بواسطة الثقافة الغربية المسيطرة عالمياً. وهكذا، يتخذ العنف الرسمى أشكالاً سياسية (القمع ومنع تداول السلطة) واقتصادية (الحرمان) وثقافية (تغريب الجماعة).

إن العنف الرسمى، قد يكون نتيجة للعنف الشعبى، ويمكن أن يكون سبباً له فاحتكار الدولة- السلطة للعنف المنظم، مشروط بالغاية من استخدام العنف. وقد استقر الفكر السياسى على اعتبار تلك الغاية: مصلحة الجماعة.

فالغاية عند أرسطو- ومن بعده توما الاكوينى - يرتكز على مفهوم الخير العام. وعند هوبز، هى خلاص الشعب، وفى تراث الثورة الفرنسية هى خير الدولة، فيما كانت الغاية عند توكفيل خير البلد، وأصبحت فى الاستخدام المعاصر: الصالح العام أو العمومى، والمنفعة العامة أو المشتركة، والخير المشترك.

أما حين تلجأ الدولة - السلطة إلى العنف دون اعتبار لمشروطية استخدامه (خير الجماعة) فإنها عاجلاً أو آجلاً تولّد العنف السياسى الشعبى، كرد على تدهور شرعيتها. وفى مرحلة تالية، تصبح الدولة - السلطة بما لها من حق احتكار العنف المؤسسى، هدفاً للعنف

الشعبى، للإطاحة بها واستبدالها بسلطة - شرعية بديلة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من الثمانينيات انفجاراً سواء ارتبط بالدولة أو بالمجتمع المدنى، وخلال عام ١٩٩٢ تتابعت سلسلة حلقات العنف فى مصر: صدام بين الشرطة والجماعات الإسلامية فى الفيوم.. مقتل ١٢ مسيحياً فى أحداث طائفية فى قرية «صنبو» بأسيوط، أعقبتها مداهمات الشرطة لمركز ديروط وصنبو وفرض حظر التجول.. تجدد الاشتباكات بين الشرطة والجماعات الإسلامية فى أسيوط .. اغتيال د. فرج فودة فى القاهرة.. تمرد أهالى «أدكو» ضد الشرطة والاعتداء على رموز الحكومة ومقارها هناك بسبب وفاة أحد المواطنين على يد الشرطة .. تمرد أهالى «أبو حماد» وإحراقهم المصالح الحكومية بعد اتهام الشرطة بالتسبب فى وفاة أحد المواطنين.. قتل سائحة بريطانية والاعتداء على حافلة سياحية.. قتل نقيب شرطة فى مأمورية للقبض على أحد أفراد الجماعات الإسلامية.. حملة تأديبية من الشرطة قوامها ١٤ ألف جندى على حى إمبابة للقبض على عناصر الجماعات الإسلامية بها.

وهكذا، نجد أنفسنا إزاء حضور كاسح للعنف: عنف دولة ذات شرعية مأزومة ولا تسمح بتداول السلطة ديمقراطياً، يقابله عنف جماعات مهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتستهدف السلطة لإقامة دولة بديلة.

إن «المصرى» الذى تميز طابعه القومى - غالباً - بالاعتدال أو المقاومة السلبية والسلمية، أصبح واقعاً بين عنف من الدولة تعوده منذ ما قبل التاريخ وعنف من الإسلاميين يتعارض مع خصائص شخصيته، ويستهدف الدولة ، أساساً، والمجتمع أحياناً. وتجد النخبة السياسية والمثقفة نفسها أمام اختيار بائس، بين جماعات تستهدف «تغيير السلطة» بالعنف، ودولة تمنع «تداول السلطة» معتمدة على العنف أيضاً.

ويفاقم من بؤس الاختيار، عجز النخبة السياسية والمثقفة، لغياب فاعليتها وجماهيريتها، عن فرض مبدأ تداول السلطة على الدولة أو ضمان تداول السلطة إزاء جماعات تطابق فى خطابها السياسى بين الإسلام - الدين والسياسة، وتؤمن بالعنف كآلية لفرض إسلامها - دينها السياسى.

ولا يبدو مخرج من ذلك الواقع المظلم، إلا من خلال «تراضٍ سياسى» يجعل تبادلية السلطة أساس شرعية الحكم. أما إذا أصر الجيش على توارث السلطة، وأصرت جماعات العنف الإسلامى على اغتصاب السلطة فقد يدفع ذلك الإصرار - فى لحظة ما - لحرب تطال الدولة والمجتمع، فتنقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين.

هوامش ومراجع (٣)

(١) تعود الفكرة إلى :

عبد الله العروى: مفهوم الدولة، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء - المغرب، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٩٧ - ٩٩.

(2) Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, Translated by A.M.Henderson and Talcott Paresons, New York, Oxford University Press, 1947.

(٣) يعتبر كارل دويتش، الإنجاز أحد مكونات الشرعية :

Karl W. Deutsch, The Nervesof Government : Models of Political Communication and Control, New York : Free Press, 1963.

(٤) د چورچ قرم، انفجار المشرق العربى، ص ١٧.

(٥) د. محمد السيد سعيد، ظاهرة العقاب الجماعى: أشكالها ودوافعها وانعكاساتها على النظام السياسى، ورقة مقدمة للملتقى المفكرى الأول لحقوق الإنسان فى مصر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان. القاهرة، ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٨.

(٦) مجلة المصور المصرية، عدد ١ / ١ / ١٩٩٢.

خاتمــة

تحديث مصر .. ونهاية التاريخ

ستكون السنوات القادمة مؤلمة دون ريب. ولكن إذا كان مفهوم التقدم الآلى يبدو ساذجاً، فكذلك مفهوم العودة إلى الوراء. وإذا استطعنا أن نحدق ببصيرتنا إلى أبعد مما هو مباشر، فستكون لنا رؤيا لشىء ليس جديداً فحسب، وإنما أفضل من نواح عديدة.

ألفن توفلر

حين يوصف عالم نهاية القرن العشرين (الغربى) بأنه عالم ما بعد المجتمع الصناعى والثورة التكنولوجية الثالثة وما بعد الحداثة. فإنه يتميز بذلك عن عالم المجتمع الصناعى والثورة التكنولوجية الثانية والحداثة، الذى أنجزه الغرب خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولم تزل تعيشه مجتمعات عديدة خارج المركزية الغربية.

وذلك يطرح سؤالاً مهماً عن إمكانية إنجاز الحداثة فى عالم ما بعد الحداثة، وهو جدول الأعمال المطروح على مصر.

فى كتابيه : نهاية الأيديولوجيا (١٩٦٠)، ومجىء مجتمع ما بعد الصناعة (١٩٧٤) أكد دانييل بيل أن المجتمع الغربى قد تجاوز عصر الأيديولوجيات وتحول إلى ما بعد الصناعة وكشف بيل النقاب عن أن عالم ما بعد الصناعة، هو عالم المعلومات والأفكار وسيطرة التكنوقراط والخبراء، وليس عالم المصنع وسيطرة المنظمين الصناعيين.

وكان من نتيجة ذلك، فى حالة أمريكا مثلاً، انخفاض نسبة السكان العاملين فى الزراعة من ٩٠ ٪ عام ١٧٩٠ إلى ٤ ٪ وانخفاض نسبة العمال الصناعيين إلى حوالى ٢٢ ٪ لصالح سيطرة التكنوقراط، وفى كتابه : صدمة المستقبل (١٩٧٠)، وصف ألفين توفلر ذلك التغيير بأنه انهيار الحضارة الصناعية وظهور نظام اجتماعى جديد تمام الجدة، وأطلق عليه مسمى الحضارة أعلى من الحضارة الصناعية A Super Industrual Civilisation . وعاد توفلر فى كتابه : الموجه الثالثة (١٩٨٠)، ليحدد معالم مجتمع ما بعد الصناعة وينظر - فيما بعد - لما أسماه عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، فبعد الثورة التكنولوجية الأولى / الزراعية، والثورة التكنولوجية الثانية / الثورة الصناعية، تأتى الثورة التكنولوجية الثالثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والعمالة الذهنية، ليتحول المجتمع الصناعى المعتمد على مداخن المصانع وعضلات الإنسان إلى مجتمع ما بعد الصناعة المعتمد على المعلومات والعقول.

ويعنى كل ذلك أن عالم ما بعد الحداثة، عالم اليوم، هو عالم ما بعد الصناعة والثورة التكنولوجية الثالثة. عالم نهاية الأيديولوجيا، وعالمية الإنسان وتجاوز الهويات المحلية، والفردية، وما يرتبط بذلك من تشكك فلسفى وتصدع المجتمعات والدول القومية مع تجذير الوعى الذاتى فى ذات الوقت.

وبذلك، يبدو العالم الغربى وكأنه قد وصل نهاية التاريخ، أو دخل نظاماً من الفوضى.

لقد توصل فرانسيس فوكوياما، اليابانى الأصل والأمريكى الجنسية فى مقال (أيديولوجى) تضمنته محاضرته فى مجلة، «ذى ناشيونال انترست»، عام ١٩٨٩، ثم كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير، عام ١٩٩٢، إلى أن القرن العشرين قد أتم دورته بنصر مؤزر

للحضارة الغربية والليبرالية الغربية. مستشهداً باستنزاف البدائل المنهجية الأساسية لليبرالية الغربية (وآخرها الشيوعية)، معتبراً هذه النقطة نهاية التاريخ ذاته : أى نقطة النهاية لتطور البشرية، وانتشار الليبرالية الغربية فى العالم كله، بإعتبارها الشكل النهائى للحكومة البشرية. بيد أن فكرة نهاية التاريخ ، ليست فكرة جديدة من ابتكار فوكوياما. فقبل ما يزيد عن ١٨٠ عاماً، أعلن الفيلسوف الألمانى هيجل أن التاريخ انتهى عام ١٨٠٦، لأنه رأى فى دحر نابليون للملكية البروسية فى معركة «يينا» انتصاراً لمثل الثورة الفرنسية، وبشيراً بامتداد الدولة التى تجسد مبادىء الحرية والمساواة إلى انحاء العالم.

ومن مفارقات التاريخ، أن يكون كارل ماركس أشهر من روجوا فكرة نهاية التاريخ، فقد كان رأيه أن التاريخ سيصل إلى نهايته بتحقيق اليوتوبيا الشيوعية، التى ستحل – فى نهاية الأمر – جميع التناقضات السابقة عليها. ومثلما قام ماركس بقلب المنظومة الفكرية لهيجل، ظهر عالم الاجتماع الألمانى فيبر ليدحض مادية ماركس، ويعيد الاعتبار لمثالية هيجل معتبراً أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ، وأن الأخلاق البروتستانتية هى روح الرأسمالية، وذلك قبل ٨٥ عاماً. ثم يبدأ فوكوياما من حيث انتهى فيبر وقبله هيجل، بتغليب الثقافة على المادة، وبإعلان انتصار الليبرالية والوصول إلى نهاية التاريخ.

لقد كتب فوكوياما محاضرته الأيديولوجية – الدعائية، فى زخم سقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وأكد أفكارها فى كتابه نهاية التاريخ والإنسان الاخير، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. بيد أن غاية المقال الأيديولوجى الدعائى لفوكوياما، ليست إلا تسجيل اللحظة الأمريكية فى تاريخ البشرية، أى انتصار أمريكا بعد سقوط النظم الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا. أما التاريخ فلم ينته بل يواصل سيره. متجاوزاً فوكوياما، مثلما تجاوز من قبله، هيجل، وماركس، .. وقد يتزايد انتشار مُثُل الليبرالية الجديدة، مثلما انتشرت من قبل مُثل الثورة الفرنسية – كما تنبأ هيجل – ومُثل الشيوعية – كما تنبأ ماركس – ولكن سيظل التاريخ مجالاً لصعود وسقوط مجتمعات وحضارات إنسانية. وبما يعنى أن صعود نظام ما بعد الحداثة الغربى، أو نظام العالم الجديد، لايعنى انزواء أو نهاية المجتمعات التى مازالت تعيش عصر الحداثة الذى تجاوزه الغرب. وذلك ما يجب أن يستوعبه كل المهتمين والمهمومين بإنجاز الحداثة فى مصر.

إن نظام العالم الجديد، مثلما يرتب مخاطر وتكاليف، فإنه فى ذات الوقت يوفر العديد من الفرص والمزايا.

فمن جهة، يفرض نظام العالم الجديد على الدولة المصرية رغم تراثها المركزى، مزيداً من «التدويل» وبما يعنى ربط القاعدة الإنتاجية الصناعية الناشئة، بالشركات متعدية الجنسيات، وربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية وبالتالى فقدان الدولة السيطرة على القرار الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج والاستهلاك. ومع ما يستتبع ذلك، فى

الأجل المنظور، من تدنى مستويات معيشة الفئات الوسطى والدنيا، وتزايد البطالة والتهميش الاجتماعى. فإن الدولة المصرية، سياسياً، لن يكون أمامها سوى الاعتماد على التسلطية – التعددية فى وحدة مع الحرية الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فإن نظام العالم الجديد، نتيجة ثورة التكنولوجيا والاتصالات، يوفر مجالاً أكبر لانتشار المعرفة التكنولوجية والمعلومات، وبما يمكن من تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية تدفع إلى تجاوز التصنيع لحلقة الصناعات الاستهلاكية، إلى حلقة الصناعات الرأسمالية (المعدات والآلات). كما أن عالمية الاتصال، جعلت من العالم قرية كبيرة، مَن خلال الأقمار الصناعية. لتصبح أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة عبر قومية. وبذلك، تصبح للمجتمع المدنى قدرة مستقلة عن الدولة المصرية فى الحصول على المعلومات، الأفكار، وبما يسمح للفرد بالاختيار الحر، وانتشار القيم المرتبطة بحقوق الإنسان. ويمكن أن يؤدى كل ذلك – فى الأمد الأطول – إلى الانتقال من مرحلة التصنيع فى ظل تسلطية – تعدديه.. باتجاه المرحلة الديمقراطية، على غرار ما حدث فى كوريا الجنوبية أو شيلى.

ومن جهة ثالثة، يتجه العالم الجديد إلى الاعتماد على كتل اقتصادية قارية كحلقة وسيطة بين النظام العالمى والدول القومية. ورغم ما يعنيه ذلك من تجاوز ظاهرة الدولة القومية، فإنه يمثل فرصة للعب على التناقضات والتوازنات بين تلك الكتل (أوروبا الموحدة بقيادة ألمانيا، التجمع الأسيوى حول اليابان، التجمع الأمريكى خلف الولايات المتحدة) فى مجالات التكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

ومن جهة أخيرة، يضع نظام العالم الجديد نُصب عينيه الحركة الإسلامية كتهديد للحضارة الغربية، وبما قد يؤدى إلى إستمرار علاقة التصادم بين الغرب والمنطقة، التى تمثل بالنسبة له جغرافيا الإرهاب والتعصب. ولن يكون المخرج فى التنكر للإسلام، وإنما بالتأكيد على «الإسلام الحضارى» كأساس للهوية وإطار لتعبئة المجتمع عند الخطر، وأخيراً كثقافة. وبإمكان مصر أن تؤكد على «المشترك» بين الحضارة الغربية والتراث الحضارى للإسلام، الذى مثل مكوناً أساسياً فى الحضارة الإنسانية.

بيد أن التحدى الأكبر لمصر، فى عالم ما بعد الحداثة يتعلق بالدولة المصرية.

إن كثيرين يتصورون أن إضعاف الدولة المصرية، مع تغيير العالم، يعنى تقوية المجتمع المدنى كنتيجة، وإحراق المراحل لإنجاز الرأسمالية والديمقراطية، أى انجاز تحديث مصر. غير أن التجربة المصرية تكشف لنا عن أن لحظات قوة الدولة المصرية، ارتبطت بتوسع وتحديث القاعدة الاقتصادية وتعبئة المجتمع المدنى (محاولة محمد على والمحاولة الناصرية). كما أن انسحاب الدولة لم يترتب عليه إنجاز الرأسمالية أو الديمقراطية، بل تفاقمت بسبب أزمة الاقتصاد والمجتمع (محاولة كرومر والمحاولة المعاصرة).

وتدلنا التجربة اليابانية (تحت حكم الميجى)، والتجربة الألمانية (فى ظل الرايخ الثانى)

على أن الدولة كان لها الدور المهم فى إنجاز التصنيع والرأسمالية. حتى أن تجارب جنوب شرق أسيا، اعتمدت على الدولة فى تحقيق تراكم رأس المال بسرعة تكفى للسير فى التصنيع.

إن الدولة المطلوب تقويتها فى مصر، هى دولة المشروعات الاقتصادية، والمشاركة السياسية والاستقلال الوطنى.. أما الدولة المرجو انسحابها فهى الدولة بمعناها الأمنى البوليسى.كما أنه لا يمكن تصور نهوض مجتمع مدنى باتجاه الديمقراطية السياسية، بين عشية وضحاها، بمجرد نقل الأفكار والمؤسسات الليبرالية فذلك ما حدث خلال الفترة (١٩٢٣ – ١٩٥٢) إلا أن تلك المؤسسات والأفكار، سرعان ما أطاح بها العسكر، لأنها لم تتجذر فى المجتمع، وافتقدت الأساس الاقتصادى الاجتماعى الذى يكفل لها البقاء والازدهار فالدستور والأحزاب والتمثيل النيابى، ما كانت تمثل لمجتمع بأغلبيته الفلاحية المعدمة، وعماله البائسين، إلا مؤسسات للأعيان لا ينبغى التمسك بها أو الزود عنها.

وانسحاب الدولة بتخليها عن دورها الاقتصادى الاجتماعى مع تحرير التجارة والأسواق والاستهلاك وتخصيص المؤسسات العامة، وربط الاقتصاد بالشركات متعدية الجنسية، لا يعنى – فى النهاية – إلا تحويل الاقتصاد إلى «سوق» دون توفير القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للديمقراطية السياسية.

وتكشف تجارب دول جنوب شرق آسيا، أن الدولة حملت على عاتقها تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية لتمكن التصنيع من الانطلاق الذاتى، وسعت لفتح أسواق خارجية لصناعاتها، ووضعت نصب عينيها تأهيل طبقة من المنظمين الصناعيين والمديرين. أى أن الدولة حلت محل البرجوازية فى السياق الغربى لإنجاز الرأسمالية ثم عجّلت الرأسمالية بالتحول الديمقراطى.

بوسع مصر، إذن، أن تنجز الحداثة.

وأول أسس إنجاز الحداثة، دولة فعّالة، فى الخارج والداخل، غير تسلطية على المجتمع المدنى، مرتبطة بالداخل وليس بالخارج. ويتمثل الأساس الثانى فى تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية، وبناء قاعدة اقتصادية حديثة. قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان وقائمة على التبادل المتكافىء مع العالم الخارجى وليس على التبعية المالية والتكنولوجية والغذائية.

ويبقى الأساس الثالث، حسم العلاقة بين الدين والدولة. وليس الأمر، كما هو مطروح، خياراً بين العلمانية والمجتمع الدينى. وانما الاختيار بين المجتمع الطائفى والمجتمع القومى الموحد القائم على تراثنا الثقافى وشخصيته الحضارية بما يتضمنه من قيم الحداثة : العقلانية والإنسانية والمساواة. أما أن نطرح على أنفسنا المفاضلة بين الماضى والآخر (الغربى)، فإننا بذلك نستسلم لجدلية البؤس.

ملحق

خطاب الإخفاق

(شهادات فكرية معاصرة)

من أجيال مختلفة..

ومن مدارس فكرية متباينة..

وقع الاختيار على عينة من ١١ شهادة فكرية معاصرة، ندر أن تكرر جنسها فى الفكر المصرى المعاصر فى صدقها وحدبها على النهضة، فى محاولة لأن تكون عينة ممثلة للخطاب المعاصر، والذى يمكن وصفه بأنه «خطاب الإخفاق».

إخفاق النهضة..

إخفاق الثورة..

أو بمعنى أشمل، إخفاق الحداثة.

فهل اختلف الخطاب المعاصر عن خطاب جيل الرواد بدءاً من الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده إلى سلامة موسى وطه حسين وحسن البنا؟

للوهلة الأولى، تُظهر بنية الخطاب المعاصر حول النهضة / الثورة / الحداثة خصائص مستمرة.

* السلفية، أى التعلق بالنموذج – السلف (الإسلام – الليبرالية – الاشتراكية).

* التوفيقية بين الأفكار والنماذج (الأصالة والمعاصرة، الليبرالية والاشتراكية، والإسلام والحداثة).

* التسييس لإظهار إما التماهى مع سلطة راهنة أو متصورة وإما معارضة سلطة سابقة.

* حضور الآخر – الغربى، والنظر إلى «الأنا» من خلاله (أفكاره وتصوراته ومفاهيمه وواقعه).

وبالجملة، فإنه خطاب يؤكد اللاتاريخية، بإهدار البعد التاريخى وتجاهله، ومن ثم قياس التدهور الحالى إلى زمن سرمدى (إسلامى – أوروبى / غربى)، وتقديس النصوص (الموروثة أو الوافدة)، والمطابقة بين مشاكل الحاضر ومشاكل الماضى (فى المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات العربية).. وذلك ما يفسر تسييس الخطاب وتوجهه السلفى ومحاولته التوفيقية.

غير أن خطاب الإخفاق الراهن، يتمايز – بدرجة كبيرة – بالتخلى عن اليقين الذهنى والحسم الفكرى القطعى، والتمرد على الخلاصات اليقينية.

لذلك، يعكس خطاب الإخفاق مستوى عالياً من التوتر الفكرى الداخلى، الناتج عن اكتشاف البعض لإخفاق محاولات التسوية بين التناقضات والتغطية على الانسجام (النظرى) بين الأضداد. وبما يفسر الحضور المتواتر للعنف اللفظى فى الخطاب. إنه خطاب يعكس فى بنيته «التدهور» المعاش، مثلما يكشف عن عجز أمامه وإزاء كيفية تجاوزه، وتوقع وانتظار التغيير. ولذلك، يبدو وكأنه بيان اللحظات الأخيرة. ومع الرفض والعجز، فإن الخطاب المعاصر يلجأ إلى الهروب من خلال «إحالة» المستقبل إلى أهله، أى إحالة قضية المستقبل إلى الأجيال المقبلة.

شهادات فكرية معاصرة

وصنعنا نصباً جديدة، وآمنا بمبادىء الثورة المصرية، ودافعنا عن الاشتراكية و لقومية بصياغتها الأولى فى المبادىء الست. وأيدنا التأميم، وفرحنا بالتمصير. وقاومنا الاعتداء الثلاثى ونظرنا للاشتراكية الديموقراطية التعاونية، وجعلنا الوحدة مع سوريا بداية الوحدة العربية الشاملة، وازدهرت على أيدينا القومية العربية. واصبحت مصر زعيمة العرب. وعبد الناصر قائداً لنضالهم. صلاح الدين يعاود الظهور. ووضعنا أسس الاشتراكية العربية وجعلناها التطبيق العربى للاشتراكية حرصاً على الاشتراكية العلمية وتطبيقاتها النوعية الخاصة طبقاً لظروف كل مجتمع وطبيعة كل مرحلة تاريخية. وأقمنا مجتمع الكفاية والعدل الذى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات. ورفعنا شعارات الثورة: العمل واجب، العمل شرف، والعمل حياة، تحالف قوى الشعب العامل، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وقاومنا الأحلاف الأجنبية والقواعد العسكرية منذ حلف بغداد حتى الحلف الإسلامى، وتحرر العرب، وأصبحنا خارج مناطق نفوذ الدول الكبرى. وساهمنا فى صياغة وعى عالمى جديد، يعبر عن ثلاثة أرباع سكان الأرض منذ باندونج حتى عدم الانحياز والحياد الإيجابى. وانتقلنا إلى الصناعات الثقيلة، الحديد والصلب، وشيدنا الصناعات الوطنية، وانشأنا القطاع العام، وقررنا الدعم لمحدودى الدخل، وشارك العمال فى الأرباح، وتحددت الأجور وساعات العمل. أخذ العمال حقوقهم. وحددنا الحد الأعلى لملكية الأرض، وشرعنا للتخطيط الاقتصادى الذى تقوم عليه سياسات الدولة. وحددنا إيجار المساكن، وقررنا مجانية التعليم، وأصلحنا الأراضى، وزاد الدخل القومى. وآمن نفس الجيل الليبرالى الأول بالمبادىء الاشتراكية الثانية، ونشأ جيل جديد، جيل الثورة من خلال منظمة الشباب، على المبادىء الاشتراكية لم يسمع عن الإقطاع، ولكنه نعم بمكاسب الثورة.

وفى أوائل السبعينيات، وبعد رحيل جمال عبد الناصر انقلبنا على عقبينا مرة ثانية مائة وثمانين درجة، وهدمنا بأيدينا ما شيدناه بالأمس. أصبحت الاشتراكية، اشتراكية الفقر، والتخطيط وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج انغلاق، والقطاع العام سرقة ونهب، وتحديد الملكية الزراعية تفتيت الحيازات وقضاء على الزراعة، والاقتصاد الوطنى أزمة فى الأسواق ومنع للاستيراد، ومجانية التعليم انحدار بالمستوى لا ترفعه إلا الجامعات الخاصة ومدارس اللغات. الثورة قهر وسجن وتعذيب، والطليعة الثورية حاقدة، والحياد الايجابى تحالف مضمر مع الشيوعية. ورسخنا فى جيل السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادى. وحماية القطاع الخاص، وقيم الاستهلاك، وسهولة الاستيراد، وصعوبة الإنتاج. واصدرنا قانون الاستثمار، وإنشاء البنوك الأجنبية. وعدنا إلى بورصة الأوراق المالية وأصبح الدولار هو العملة الوطنية وسعر الصرف فى السوق الحرة. وتحولت مدخرات مصر من الداخل إلى الخارج، من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية، وقفزت الديون من مليار واحد فى أوائل الثمانينيات.

(..) وتربت عدة أجيال على الماركسية منذ تعرفنا عليها فى أوائل هذا القرن وأصبحت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية، دخل الماركسيون المصريون السجون والمعتقلات، وساهموا فى اندلاع الثورة

المصرية، وحلوا الحزب، وانضموا إلى الاتحاد الاشتراكى العربى، وساهموا فى تأسيس القطاع العام، ودعم الصحافة، وتنشيط دور النشر وتخطيط الاقتصاد القومى. وعن طريقهم ازدهرت الأدبيات الاشتراكية والثورية. وكان الاتحاد السوفيتى وقتئذ الدرع الواقى للشعوب المتحدة، وحائطاً منيعاً فى مواجهة الاستعمار، يمد الشعوب بالعون المادى، ويساهم فى التصنيع، ويحذر من مغبة العدوان الاستعمارى على الشعوب المتحررة.

وبعد ذلك أصاب الماركسيين ما اصاب الثورة المصرية من تحول من النقيض إلى النقيض من الخمسينيات والستينيات إلى السبعينيات والثمانينيات فأصبح البعض منهم جزءاً من هذا التحول، يبرز الشىء ونقيضه، وتحدثنا عن الماركسى المليونير، وفتشنا عمن يقاوم هذا التحول. وما حدث فى الداخل حدث فى الخارج، بعد البريسترويكا.

(..) وأخيراً، تربى معظمنا على مبادىء الإسلام السياسى وريث الحركة الإصلاحية من الأفغانى إلى محمد عبده إلى رشيد رضا إلى حسن البنا، وعلى يد جماعة الأخوان المسلمين منذ الثلاثينيات وعلى ضفاف القناة. وكان للجماعة جهادها فى فلسطين، وفى حرب القناة فى ١٩٥١، وفى الصراع ضد الاستعمار والقصر مما كلفها اغتيال زعيمها الإمام الشهيد حسن البنا. وكانت الجماعة أحد فرقاء الضباط الأحرار فى الثورة المصرية. تعلمنا المبادىء الأولى للعدالة الاجتماعية فى الإسلام، وتوزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء، والصراع بين الإسلام من ناحية والرأسمالية والماركسية من ناحية أخرى، وضرورة التأميم، والملكية العامة، الاستخلاف لوسائل الانتاج، وحق الحاكم فى مصادرة رأس المال المستغل، وأن الملكية وظيفة اجتماعية، تصرف واستثمار واستنفاع، وليس احتكاراً أو استغلالاً أو اكتنازاً. تعلمنا كل ذلك من سيد قطب الأول صاحب «العدالة الاجتماعية فى الإسلام» و«معركة الإسلام والرأسمالية» و«السلام العالمى والإسلام».

وعرفنا أن مصر قلب العروبة ومركز الإسلام، دوائر ثلاث متداخلة من الإخوان قبل قراءتها فى «فلسفة الثورة» لجمال عبد الناصر، واصل «مالك بن نبى» باندونج وعدم الانحياز وتضامن شعوب آسيا وأفريقيا فى فكرة الأسيوية الإفريقية حيث يوجد العالم الإسلامى. وكتب مصطفى السباعى فى سوريا «الإسلام والاشتراكية» وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ والصراع بين الإخوان والثورة تصادمت فى قلوبنا وأمامنا شرعيتان، شرعية الثورة وشرعية الإسلام، وهما أولى بالاتفاق. دخل الإخوان السجون، وذاقوا شتى ألوان التعذيب، ولاقوا الذل والهوان فخرج «معالم فى الطريق» يكفر المجتمع الجاهلى، ويدعو إلى إنشاء مجتمع الإيمان فى صراع حاد بين الجاهلية والإسلام، بين الكفر والايمان، بين حكم الطاغوت وحكم الله. وانتشر مفهوم «الحاكمية» لتقويض أنظمة الحكم الحالية التى تنقصها الشرعية والتى لم تأت بانتخاب حر أو نتيجة لعقد اجتماعى شفاهى أو مكتوب بين الحاكم والمحكوم فالإسلام لا يعترف بشرعية الحكم الوراثى أو الحكم العسكرى، وتوالت أجيال الإخوان بعد أن خرجت من السجون فى أوائل السبعينيات واستعمالها لتصفية الناصرية. ثم انقلبت على من ساعدها عندما سار أكثر مما يجب فى الانقلاب على مبادىء الثورة المصرية

الاعتراف بإسرائيل، والصلح معها، والارتماء فى أحضان الغرب، والتبعية لأمريكا، وإعطائها ٩٩٪ من أوراق القضية، والعزلة عن محيط مصر. فتخلصوا منه. وما زالت الجماعات الإسلامية غاضبة ثائرة تعطى الأولوية للظاهر على الباطن، وللأشكال الخارجية على الأوضاع الاجتماعية. واصبح المنتسب إلى الجماعات طريد العدالة وخريج السجون. مهدد بالاعتقال بتهمة التطرف والارهاب فضاع منا ما بدأناه وهو الإسلام السياسى. الإسلام فى مواجهة الاستعمار والصهيونية والرأسمالية والإقطاع والقهر والاستبداد، والقادر على تحرير فلسطين. وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقرار حريات الناس وأمنهم وتوحيد الأمة، وتنمية مواردها، والاعتماد على الذات، والمحافظة على الهوية، وحشد الجماهير.

(..) هل أكمل جيلنا دورة تاريخية؟ هل عدنا إلى الصفر من جديد كما عدنا بعد محمد على وعبد الناصر؟ هل نحن فى مخاض جديد يتعهده جيل قادم بعد أن تهرأ كل شىء؟ هذا اعتراف للاجيال القادمة واعتذار لها. لعلها تكون أسعد حظاً منا، وتؤمن بشىء يكون له الدوام.

* جريدة الأهرام ٧ نوفمبر ١٩٩٠.

(٢) الخيار الليبرالى والاستقرار السياسى

السيد يسين

(..) الليبرالية فى مصر لها تاريخ قديم، غير أنها وفدت إلينا بكل «الخطايا الأولى» التى صاحبت نشأتها فى الغرب. كان من مشكلاتها أنها لم تنبت أولاً نبتاً طبيعياً فى التربية المصرية. لقد اقتبسنا أفكارها، وربما بصورة انتقائية، لم تعبر تعبيراً دقيقاً عن الظلال المتعددة فى صورتها الأصلية. لقد كانت الليبرالية الأوروبية نتاج نضال دموى طويل لطبقات اجتماعية ارادت أن تستنقذ مستقبلها من براثن القهر الاقطاعى، فى صورته الاقتصادية والسياسية وجئنا نحن لكى ننقل عن هذه التجربة مجموعة من الصيغ الفكرية المجردة والتى لم تكن نتاجاً أو انعكاساً لصراع اجتماعى أو اقتصادى تم على الأرض المصرية.

ومع ذلك شهدت الليبرالية فى مصر تاريخاً حافلاً على الصعيد الفكرى تجسد فى محاولات مفكرى النهضة الأفذاذ، الذين قادوا عملية تنوير المجتمع المصرى والعربى. وعلى الصعيد السياسى من خلال ممارسات شتى انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بعد أن فشلت الليبرالية المصرية فى تجاوز حدودها الطبقية. وإثبات انحيازها الصارخ للفرد على حساب المجتمع. لقد كان ممثلوها من النخبة السياسية هم بذاتهم فئة كبار الملاك ، الذين رفضوا كل مشاريع الإصلاح الزراعى، والتى كانت ضرورية لتحقيق التوازن بين الطبقات، وتحدثوا عن الملكية الفردية باعتبارها حقاً مقدساً لا يجوز المساس به. وهى نفس النخبة السياسية التى انشقت على نفسها، وتوزعت بين حزب الوفد وهو حزب الأغلبية. وأحزاب الاقلية، التى تآمرت مع القصر والإنجليز، على حزب الأغلبية، وكل ذلك فى سبيل الوصول إلى الحكم، بل إن بعض رموزها اتجهت حين حكمت إلى إلغاء دستور عام ١٩٢٣، كما فعل إسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠. ومعنى ذلك أن الليبرالية المصرية فى مصر قبل الثورة وقفت عائقاً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الاقتصادى وفى نفس الوقت شوهت بسلوكها الحزبى الأنانى المثال الليبرالى ومرغت قيمه الأساسية فى الوحل، بعد أن داست على الدستور، وحكمت فى ظل الأحكام الفرعية.

وليس معنى ذلك أن ثورة يوليو ١٩٥٢ مبرأة من التطرف فى الاتجاه المضاد، لقد كان المفروض أن تصوغ الثورة – فى غمار محاولتها لتصحيح التوازن فى المجتمع– العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة صعبة وايجابية غير إنها– وخصوصاً فى المجال السياسى– انحازت لجانب المجتمع. كما تصورته، على حساب الفرد. فسادت السياسات السلطوية، الاقتصادية والسياسية التى قلصت دور الفرد لحساب تنظيمات جماعية افتقدت الفعالية والجماهيرية وهذا فى تصورنا أحد أسباب انهيار مشروع الثورة.

غير أن منطق هذا التصور، لا يمكن تفسيره إلا أنه تم فى بداية الخمسينيات، حيث كان سائداً – على مستوى العالم– هذا المنهج الاستقطابى الأيديولوجى لاذى تحدثنا عنه من قبل.

ما هو الموقف فى مصر الآن، بعد أن جُلنا هذه الجولة الطويلة حول الصراع بين الليبرالية والاشتراكية؟

نحن نعيش– بكل يقين– فى مناخ عالمى تسوده التوفيقية بين النظم السياسية والأفكار والقيم والمجتمعات.

ومن هنا يصبح خروجاً على هذا المناخ العالمى، ومضاداً لروح العصر، الدعوة الساذجة إلى ليبرالية مطلقة على صعيد الاقتصاد أو السياسة. وفى نفس الوقت فإن الدعوة للاشتراكية بصورتها التقليدية، أصبحت دعوة مناقضة لحركة التاريخ المعاصر.

ويبدو التحدى فى أن المواقف الوسطية هى أصعب المواقف جميعاً!

فأنت تستطيع أن تكون ليبرالياً متحمساً، أو اشتراكياً مناضلاً، غير أنه إذا طلب منك أن تعيد النظر فى بعض مسلماتك الفلسفية أو السياسية والخضوع لمنطق الحلول التأليفية بين المتناقضات فقد تجد صعوبة بالغة فى ذلك لأننا درجنا على التمييز بين الأبيض والأسود فقط.

ولكن حانت لحظة الحقيقة، وعلى الذين يعتقدون أن الليبرالية هى الحل، بمعنى إطلاق الحافز الفردى بغير حدود، حتى لو وصلت المسألة إلى حدود الانحراف والنهب، أو تصفية القطاع العام، من أجل تشجيع القطاع الخاص، أو بيع أصولنا لأى شخص مصرياً كان أو أجنبياً، فهم فى الواقع يثبتون بإطلاق هذه الدعوات الساذجة والمحمومة أنهم بعيدون عن فهم روح العصر!

وكذلك الأمر بالنسبة لهؤلاء الذين يدافعون عن القطاع العام بالحق وبالباطل، فإنه تُسقط دعاويهم، التطورات الكبرى فى عالم الاقتصاد اليوم، والتى أهم علاقاتها أن معيار الإنتاجية والربحية وجودة المنتجات والقدرة على المنافسة العالمية أصبحت معايير عامة تطبق فى الشرق والغرب. ومن هنا فالدفاع عن بيروقراطية القطاع العام فى الشركات الخاسرة ليس له ما يبرره.

وأياً ما كان الأمر، فإن الخيارات السياسية المطروحة فى مصر الآن، أصبحت معالمها واضحة، بعد الصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى دار فى مصر فى العقود الأخيرة بعد إطلاق سياسات الانفتاح الاقتصادى وبداية التعددية السياسية ونستطيع بكل وضوح رفض عدد من هذه الخيارات السياسية، إذا عرضناها على محكات مصلحة المجتمع، وعصرية الممارسات، والتوافق مع المناخ العالمى الجديد. فهؤلاء الذين يدعون أن الاسلام هو الحل، والذين ينادون بأسلمة كل شىء: الاقتصاد من خلال شركات توظيف الأموال، والسياسة من خلال الدعوة إلى الشورى والخلافة، والإجماع من خلال اعتقال المرأة وهى نصف

المجتمع فى البيت، وفى العلوم بإنشاء علوم طبيعة إسلامية وكذلك علوم اجتماعية إسلامية. رداً على العلوم «الكافرة» التى أنتجها الغرب. هذا الخيار الإسلامى الذى يرفع الإسلام كشعار غامض، مرفوض، مهما تصاعدت صيحات أنصاره بأنهم يمثلون غالبية الشعب.

وفى تقديرنا أن أنصار السلطوية السياسية، ممن يرفضون التعددية السياسية ويتحدثون عن التأميم والتخطيط المركزى، بمفاهيم الستينيات، فإن خيارهم السياسى غير واقعى، ولا علاقة له بما يحدث فى العالم.

أما أنصار الليبرالية المطلقة، فقد أثبتوا تخلفهم عن متابعة التطورات داخل النظرية الليبرالية الغربية ذاتها!

ما الذى يبقى إذن؟

يبقى خيار واحد، هو الليبرالية الاجتماعية أن صح التعبير، والتى تؤلف تأليفاً خلاقاً بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فى ظل دولة قوية، تمتلك مفاتيح قيادة التطور الاجتماعى وترشيده، دولة تسمح بمجتمع مدنى قوى ولا تخشى منه، بل تشجعه وتدفعه إلى النمو.

ويبقى السؤال الرئيسى: دولة قوية نعم. ولكن معبرة عن أى طبقات؟ ومتبنية أى مشروع؟

ونقول دولة معبرة عن مجموع طبقات الشعب المصرى ، فى إطار مراعاة التوازن العادل بين مصالح الطبقات المختلفة، ومشروع حضارى جديد، يجيد المزج بين العناصر الثقافية المشتركة، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. مشروع حضارى لكل المصريين بلا تفرقة على أساس الدين لا تنفرد بوضع ملامحه قوة سياسية ما، بقدر ما تكون توجهاته محصلة حوار وطنى واسع المدى وفى إطار التفاعل الخلاق بين مصر ومحيطها العربى الكبير.

تنظيم هذا الحوار الوطنى واحترام توجيهاته هو المقدمة الضرورية للاستقرار السياسى فى مصر.

* جريدة الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠.

(٣) خطاب الخروج من المأزق

فهمى هويدى

الإحباط الذى أصابنا فى سنة ٩٠ لم يكن سياسياً فقط، لكنه كان ثقافياً أيضاً. الأمر الذى يعنى أن الأزمة أعمق بكثير مما يبدو على السطح، إذ هى تتجاوز الأنظمة والممارسات السياسية، إلى وعى وعقل النخبة المثقفة.

فعندما نسأل فى خواتيم العام، ونحن واقفون بباب القرن الحادى والعشرين: إلى أى شىء ندعو الناس؟ وما إطارنا المرجعى؟ وما معاييرنا ومقاييسنا؟ ثم ما هى مبادئنا؟.. عندما نلقى بهذه الأسئلة دفعة واحدة، فمعنى ذلك أن الالتباس وصل إلى منتهاه، حتى لم يعد هناك شىء واضح فى حياتنا. وبالتالى فعلينا أن نبدأ من الصفر، لنحدد من نحن وماذا نريد وإلى أين نسير...

لقد نقلت هذه الأسئلة من سياق مقال مطول لرئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة، الدكتور حسن حنفى، نشره «الأهرام» فى ٢١ نوفمبر الماضى، تحت عنوان «خطاب إلى الأجيال القادمة»، عرض فيه لخبرات الماضى وإحباطاته فى كل اتجاه، وكان بمثابة رسالة اعتذار عن الماضى، ويأس من الحاضر، واستقالة من المستقبل.

ورغم أن المقال يظل فى نهاية المطاف تعبيراً عن رؤية شخصية لكاتبه، فإننى أزعم أنه أيضاً عاكس لحالة البلبلة الشديدة التى تعانى منها النخب الثقافية العربية، باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية.

هكذا، فبينما برز الحسم واضحاً فى الاختيار الحضارى على الجانب الغربى، حتى ذهب من ذهب إلى أن الانتصار الساحق للمشروع الليبرالى هو نهاية الصراع الفكرى ومن ثم «نهاية التاريخ»، بينما حدث ذلك عندهم، فإننا تابعنا على فترات متفاوتة من العام آيات الحيرة واصداءها، التى عبرت عنها مختلف الرموز الثقافية فى مصر. ولأن المقام لا يحتمل عرضاً لمختلف صور الخطاب التى صدرت فى هذا الصدد، فإننا سنكتفى بالوقوف أمام نموذجين احداهما يجسد المشكلة، والثانى يمثل اجتهاداً فى حلها.

خطاب المشكلة هو الذى أشرنا إليه توا للدكتور حسن حنفى، أما اجتهاد الحل فإن النموذج الذى اخترناه له هو مقال بعنوان «الخيار الليبرالى والاستقرار السياسى»، للأستاذ السيد يسين، الذى كان مديرا لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، وقت نشر المقال فى الثانى والعشرين من يونيو الماضى.

النموذج الآخر الذى تخيرناه لمدير مركز الدراسات الاستراتيجية واعتبرناه بمثابة اجتهاد فى حل

المشكلة، رفض مختلف الخيارات السياسية المطروحة فى الساحة، قائلاً: هؤلاء الذين يدعون أن الإسلام هو الحل، والذين ينادون بأسلمة كل شىء، الاقتصاد من خلال الدعوة إلى الشورى والخلافة، والإجماع من خلال اعتقال المرأة التى هى نصف المجتمع فى البيت. وفى العلوم بإنشاء علوم طبيعة إسلامية وكذلك علوم اجتماعية إسلامية، رداً على العلوم «الكافرة» التى انتجها الغرب. هذا الخيار الإسلامى الذى يرفع الإسلام كشعار غامض، مرفوض مهما تصاعدت صيحات أنصاره.

«.. إن انصار السلطوية السياسية، ممن يرفضون التعددية السياسية، ويتحدثون عن التأميم والتخطيط المركزى بمفاهيم الستينيات، فإن خيارهم السياسى غير واقعى، ولا علاقة له بما يحدث فى العالم.

أما أنصار الليبرالية المطلقة، فقد أثبتوا تخلفهم عن متابعة التطورات داخل النظرية الليبرالية الغربية ذاتها!

يبقى خيار، هو الليبرالية الاجتماعية إن صح التعبير، والتى تؤلف تأليفاً خلاقاً بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فى ظل دولة قوية تمتلك مفاتيح قيادة التطور الاجتماعى وترشيده. دولة تسمح بمجتمع مدنى قوى ولا تخاف منه، بل تشجعه وتدفعه إلى النمو».. انتهى. أيضاً، فهذا الذى بين أيدينا مجرد اجتهاد شخصى، لكننا بدورنا نذهب إلى أنه تعبير عن تيار فكرى قائم فى الساحة العربية، قد يختلف فى حجمه، لكن لا أحد ينكر أنه موجود ومؤثر فى بعض المواقع والمنابر. وخطابه الذى يبثه يثبت الأزمة ولا يحلها، ويعمق الحيرة ولا يبددها – لماذا؟

قبل أن نجيب، فإننا نسجل أننا لسنا فى مقام الدفاع عن كل الذين يرفعون شعار «الإسلام هو الحل»، ونذهب إلى أن قطاعاً لا يستهان به منهم يمثل جزءاً من الأزمة، لكننا معنيون أكثر بالحقيقة الإسلامية فى ذاتها، وبإسهام الإسلام الذى ينبغى ألا ينكر فى مشروع الأمة. فى إجابتنا سنمسك بالخيط من أوله. من خطاب الإحباط واليأس، الذى وجهه الدكتور حسن حنفى.

ليس أخطر ما فى الخطاب من الناحية الحضارية هو اليأس الذى يقطر من أسطره وفقراته، ولا هو التخليط الذى بدا فى حيثياته بين المبادىء وتطبيقاتها، أو بين مشروعات مارست السلطة والحكم، وأخرى ظلت مطاردة فى الشارع السياسى، أو بين فشل الأنظمة وفشل الجماهير، ومن ثم الأمة، ولكن الأخطر هو ذلك التعبير عن افتقاد ما قد نسميه بالمرجعية الفكرية.

إذ نحن بصدد حالة تيه مطلق، يتحرك فيها المرء بين الفراغ والظلام. فلا أرض يقف عليها، ولا قيمة يحتكم إليها، ولا «بوصلة» يهتدى بها!

طوق النجاة الذى عرضه صاحب الخطاب الثانى تمثل فيما أسماه بالليبرالية الاجتماعية، التى هى بمثابة توفيق بين الليبرالية الغربية والاشتراكية، كما أشار فى مستهل خطابه.

ولابد أن يدهش أى باحث جاد إزاء المنهج الذى تعامل به الباحث مع الخيار الإسلامى، وكيف أنه قام بتسفيهه بأسلوب هو أقرب إلى لغة الاستشراق المبكر (القرن السادس عشر)، التى تجاوزها بعض المعاصرين منهم.

ولابد أن يدهش المرء أيضاً إزاء حرص الكاتب على التماس الأعذار عن الخطايا التى مورست باسم الليبرالية فى مصر، وقوله: إننا اقتبسنا أفكارها، ربما بصورة انتقائية، لم تعبر تعبيراً دقيقاً عن الظلال المتعددة فى صورتها الأصلية. وفى الوقت ذاته فإنه يصر على ادانة الخيار الإسلامى، بعد أن عدد بعض السخافات المنسوبة إليه، دون أن يبذل جهداً فى التعرف على ما إذا كانت تلك السخافات لا «تعبر تعبيراً دقيقاً» عن قيم الإسلام، فيبرئها منها كما برأ الليبرالية، أم أنها هى الإسلام بالفعل، فيختلف التقدير.

مع ذلك فامثال تلك الملاحظات ليست هى أخطر ما فى الحل المقترح للمشكلة، إنما الأخطر هو ذلك الاستبعاد الكلى لدور الإسلام فى مشروع النهضة. وكأنه ليس فى قيم الإسلام وتعاليمه، أو فى تجربته العريضة وحضارته العظمية، فضيلة واحدة يمكن أن تنضاف إلى الليبرالية الاجتماعية.

وهذه هى المشكلة التى أشرنا إليها، واعتبرناها حلاً يعمق الحيرة ولا يبددها. وهى جوهر ما نريد أن نتحدث عنه، باعتبارها لب أزمة المشروع الحضارى للأمة. فأى مشروع للنهضة فى بلادنا يلغى الإسلام ويستبعده هو مشروع منفصل عن ضمير الأمة، ومحكوم عليه بالفشل والخسران..

---

* جريدة الأهرام ٢٢ يونيو ١٩٩٠.

(٤) التحرير الاقتصادى: الأزمة وأبعادها

د. سعيد النجار

١ – تمر مصر فى الوقت الحاضر بأزمة اقتصادية حادة. ولا خلاص من هذا المأزق إلا بمراجعة شاملة للنظام الاقتصادى والسياسى على النحو الذى يكفل العيش الكريم للشعب الكادح ويحقق العدالة الاجتماعية ويرسى قواعد الديمقراطية السليمة.

٢ – كانت الحكمة المألوفة فى عقد الستينيات أن نظام السوق لا يصلح للتنمية فى البلاد النامية وأنه لا مفر من التدخل المباشر للدولة فى النظام الاقتصادى سواء بملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج كما هو الحال فى النموذج الاشتراكى، أو بقيام قطاع عام مسيطر يقود التنمية كما حدث فى عدد كبير من البلاد النامية ومن بينها مصر.

٣ – وقد أثبتت تجربة الثلاثين سنة الماضية بطلان هذه الافتراض كما أثبتت أن عيوب التخطيط المركزى أشد خطراً على التنمية من عيوب نظام السوق. ويتضح ذلك من المقارنة بين تجربة البلاد الاشتراكية وبلاد العالم الغربى كما يتضح من المقارنة بين البلاد النامية التى اعتمدت بصفة أساسية على أسلوب التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام والبلاد التى أخذت بنظام السوق والقطاع الخاص. وقد رأينا خلال السنوات الخمس الأخيرة كيف انهارت الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وبلاد أوروبا الشرقية وكيف فشلت تلك الأنظمة فى توفير ضروريات الحياة لشعوبها بمقدار فشلها فى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. هذا الفشل المزدوج فى المجالين الاقتصادى والسياسى ينطبق بنفس الدرجة على البلاد النامية التى تبنت نموذجاً للتنمية يعتمد على القطاع العام والتخطيط المركزى.

٤ – رغم سياسة الانفتاح التى طبقت فى مصر منذ منتصف السبعينيات فإن نظامنا الاقتصادى لم يتغير فى جوهرياته عما كان عليه فى الستينيات. فمازال القطاع العام يسيطر على رقعة بالغة الاتساع من النشاط الاقتصادى. فهو مسئول عن ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات، وما يقرب من ثمانين فى المائة من الصادرات والواردات، ونحو ٩٠٪ من قطاع البنوك وشركات التأمين ونحو ٥٥٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى ومازال مسئولاً عن تشغيل جيش جرار من العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة. هذه الحقيقة لم يطرأ عليها تغيير أساسى رغم ما شهده القطاع الخاص من نمو كبير فى بعض القطاعات خلال الخمس عشرة سنة الماضية.

٥ – وبديهى أن مستوى الأداء فى الاقتصاد المصرى يتوقف إلى مدى بعيد على مستوى الأداء فى القطاع العام الذى يمثل هذه النسبة العالية من مجموع النشاط الاقتصادى وقد أوضحت كل الدراسات التى قامت بها الهيئات الدولية والوطنية الانخفاض الشديد فى مستوى أداء القطاع العام سواء من حيث الخسارات الباهظة التى تتحملها وحداته، أو ما يلقيه من عبء على الخزانة العامة للدولة، أو من حيث العائد على رأس المال المستثمر. أو مساهمته فى عجز شديد فى ميزان المدفوعات وما ترتب على ذلك من مديونية خارجية ينوء بها كاهل الاقتصاد المصرى.

٦ – وقد انعكس كل ذلك فى الأزمة الحادة التى يواجهها الاقتصاد المصرى منذ سنوات عديدة. تلك الأزمة التى تزداد سوءاً مع مرور الزمن والتى يعانيها المواطن العادى فى حياته اليومية. وقد أدت أزمة الخليج إلى تفاقم الأمور بما ترتب عليها من عودة مئات الألوف من العاملين فى العراق والكويت، والانكماش الشديد فى دخل السياحة وقناة السويس، والنقصان الكبير فى صادراتنا إلى البلاد العربية عامة وبلاد الخليج خاصة. صحيح أننا شهدنا أخيراً بعض التطورات المشجعة مثل إلغاء الديون العسكرية الأمريكية والديون العربية. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أننا سوف نشهد قريباً مزيداً من الإجراءات التى تساعد على تخفيف عبء المديونية الخارجية، كذلك فإن انتهاء أزمة الخليج وعودة السلام إلى المنطقة سوف يزيل بعض الآثار السلبية التى عرفها الاقتصاد منذ نشوبها. غير أن ذلك كله لا يزيد عن بعض المسكنات الوقتية، وسوف تبقى الأزمة الاقتصادية معنا بكل أبعادها ما لم نطبق تلك الإصلاحات الهيكلية التى تستأصل الأزمة من جذورها.

٧ – للأمة الاقتصادية فى مصر أربعة أبعاد أساسية:

(أ) تباطؤ معدلات نمو الناتج القومى خلال السنوات الأخيرة وهبوطها إلى مستويات دون معدلات الزيادة فى السكان مما أدى إلى تدهور متوسط الدخل الحقيقى للفرد.

(ب) تسارع معدلات التضخم. فقد زاد معدل التضخم من ١٠٪ سنوياً تقريباً فى أوائل الثمانينيات إلى ما يقرب من ٢٥٪ سنوياً فى الوقت الحاضر. ولسنا فى حاجة إلى تأكيد ما ينطوى عليه التسارع فى معدلات التضخم من أضعاف الثقة فى العملة الوطنية والهرب منها إلى حيازة أرصدة بالعملات الأجنبية فى مصر أو فى الخارج بالإضافة إلى ما يلقيه التضخم من عبء ثقيل على أصحاب الدخل الثابت والمحدود.

(جـ) ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً البطالة بين المتعلمين وهى تقدر الآن بما يعادل ١٥٪ من القوى العاملة بكل ما يعنيه ذلك من ضياع اقتصادى وتحطيم للروح المعنوية لشبابنا واذكاء للتيارات السياسية المتطرفة.

(د) الاختلال الكبير فى ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من تراكم المديونية الخارجية بما يتضمنه ذلك من أضرار بجهود التنمية، وندرة مزمنة للعملات الأجنبية واعتماد غير محمود على المساعدات الاقتصادية الخارجية.

٨ – رغم استمرار الأزمة مدة غير قصيرة فإننا لم نفلح إلى الآن فى صياغة استراتيجية متكاملة لمواجهتها. ويبدو أننا نعتمد بصفة أساسية على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هذا الصدد. غير أنه من الخطأ أن نظن أن الاتفاق مع الصندوق أو البنك سوف يكون الجواب الحاسم على ما نعانيه من مشكلات فإن أزمتنا الاقتصادية عميقة الجذور ولا يكفى فى علاجها مجرد زيادة سعر الفائدة أو تخفيض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف أو خفض العجز فى الميزانية. ولا يجوز أن ننظر إلى أزمتنا الاقتصادية على أنها مجرد مشكلة سيولة يمكن علاجها بالذهاب إلى نادى باريس والحصول على بعض الموارد المالية. فإن إعادة الجدولة هى فى جوهرها تأجيل ليوم الحساب. ولابد من إصلاح شامل يستهدف رفع معدلات النمو ويقضى على الارتفاع المستمر للأسعار، ويقلل من اعتمادنا على المعونات الأجنبية. وهذه أهداف لا تلزم بالضرورة عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

* من كتاب الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر، ١٩٩٢، ص ٥ إلى ص ٨.

(٥) مسئولية الرأسمالية المصرية

د. إسماعيل صبرى عبد الله

(..) إن الرأسمالية بفئاتها الطفيلية الفاجرة وفئاتها المنتجة المثابرة عاجزة وحدها عن أن تبنى مصر الحديثة القومية ولو فى إطار رأسمالى خالص. لقد دللت الدولة ومازالت تدلل المستثمرين. منحتهم من المزايا والإعفاءات إزاء الدولة وإزاء المجتمع ما ليس له مثيل فى أية دولة أخرى ولا حتى جزر بهاما الشهيرة بإيواء «الأموال الهائمة» أو المريبة. أكدنا ذلك باستمرار ونؤكده مع استعدادنا لفحص أى مثل من دولة أخرى تسوقه الحكومة أو دعاة الرأسمالية الجدد. لقد دخل مصر فى فترة الانفتاح من تحويلات المصريين فى الخارج ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار كما اقترضت الدولة إرضاء للرأسماليين حوالى ٥٠ ملياراً. ويتساءل الناس ماذا فعلت الحكومات المتعاقبة والفئات الاجتماعية المسيطرة بهذه الأموال الطائلة التى لم يسبق للاقتصاد المصرى أن تلقى ثلثها أو ربعها فى فترة لا تتجاوز ١٥ سنة. هل ابتلعت هذا كله مشروعات مياه الشرب والمجارى والتليفونات وغير ذلك مما يسمى مشروعات البنية الأساسية؟ هذا أمر غير معقول. وربما كان الجواب فى الأرقام التى قرأنا عنها والتى تقدم تقديرات لاستثمارات المصريين فى الخارج تراوحت حسب المصدر ما بين ٤٠ ملياراً و ١٢٠ مليار دولار. وأياً كانت حقيقة الرقم فإن دلالته واضحة وصارخة. فقد استخدمت الرأسمالية المصرية تسهيلات الانفتاح لتستثمر فى الخارج وليس لتستقدم رؤوس أموال من الخارج للاستثمار فى مصر كما زعم المسئولون عن سياسة الانفتاح والمروجون لها. وقد نهب الطفيليون البلاد والعباد ليصدروا ما جمعوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. إن الريانية ليست إلا مثلاً شائعاً بين الناس لحقيقة نشاط اقتصادى متكامل ومنتشر فى البلاد يقوم على النهب، فالتهرب فالفرار لحاقاً بالشهير توفيق عبد الحى. ويمكن أن نضيف إلى هذا أن حركة رأس المال كانت فى اتجاه واحد فلم يقابلها حجم مماثل من الاستثمار الأجنبى فى مصر. فالمعروف أن رأس المال للشركات الأوروبية الأمريكية لا يتجاوز بحال ١٠٪ من إجمالى الاستثمارات الجديدة فى عصر الانفتاح، وقد ذهب أكثرها إلى قطاع البترول، وتمثل بعضها فى تقييم مالى لترخيص باستخدام العلامة التجارية الأجنبية.

إننا نواجه الآن حملة شديدة تديرها أمريكا وصندوق النقد الدولى للدعاية لتبنى مفهوم أن الرأسمالية هى الطريق الوحيدة للتنمية وأن كل حيدة عنها تنذر بعظائم الأمور من خراب وضيق وتخلف. يقال هذا أحياناً تحت شعار «الخصخصة» أو تصفية البيروقراطية أو حتى محاربة الفساد.. إنها حملة تريد أن تجهز على الاقتصاد المصرى وأن نفتح أبوابه بتراب الفلوس لمن يريد أن يتملك أصوله الإنتاجية من شركات أجنبية إلى

مصالح إسرائيلية إلى مغامرين يصفّونها ويحولون ثمنها الحقيقى إلى الخارج. ويجب أن يوضح حزبنا لكل الجماهير الوطنية أن الرأسمالية المصرية فى مجموعها قد أخفقت فانصرفت عن معركة بناء الاقتصاد القومى المتنامى باطراد. وليس معنى ذلك أن كل رأسمالى مصرى قد فقد الشعور بالوطنية أو صفى كل ارتباط بمصالح مصر العامة، ولا يدعى مثل ذلك إلا مأفون. ولكن الأمر الثابت هو أن انفراد الرأسمالية بتوجيه سياسة البلاد لا يقود لأية تنمية تذكر. وبالتالى إن الرأسمالية المنتجة يمكن أن تزدهر فقط إذا قبلت التحالف مع الطبقات الشعبية الحريصة على التخلص من الفقر والجهل والمرض. فمستقبل مصر لن يحمل خيراً يذكر إذا انفردت بتحديده طبقة واحدة. إن طبيعة معركة التنمية تفرض فرضاً التحالف الوطنى الواسع القادر على قيادتها وتحمل آلامها واقتسام عائدها. إن الحاجة إلى تحالف وطنى واسع تطفو على الحديث السياسى فى كثير من الأوساط. ولكننا ونحن نرحب بهذه الدعوة ننبه منذ البداية إلى تحديد مكوناتها الطبقية ومدى تلاقى المصالح بينها وواقع ما بينها من خلاف فى البعض الآخر من المصالح. ويجب أمانة أن نوضح خواء بعض المقولات الجبهوية السطحية مثل الدعوة للتحالف مع الحزب الوطنى ضد التيار الدينى. فقبل أن نتكلم عن الأحزاب لابد أن نعرف مواقف ومصالح الطبقات والفئات الاجتماعية. كما يجب أن يعرف الجميع أن التحالف ليس انضمام طرف إلى طرف ولكن بالضرورة نتاج لتنازلات متبادلة: ومن ثم لابد أن يناقش حزبنا أى عمل جبهوى فى ضوء ما يعود منه على العمال والفلاحين وصغار الموظفين قبل أى شىء آخر، أما بناء المتحالفة الوطنى ذاته فيفترض أن الأطراف المتحالفة توافق كلها على مشروع وطنى مستقل...

---

* من كتاب: مصر التى نريدها، ١٩٩٢، ص ٦٧ إلى ص ٧٠.

(٦) الإسلام السياسى

د. مصطفى محمود

حينما يصرح الساسة فى الغرب بأنهم لا يعادون الإسلام وأنهم ليسوا ضد الإسلام كدين فإنهم يكونون صادقين بوجه من الوجوه.. إذ لا مانع عندهم أبداً فى أن نصلى ونصوم ونحج ونقضى ليلنا ونهارنا فى التعبد والتسبيح والابتهال والدعاء ونقضى حياتنا فى التوكل ونعتكف ما نشاء فى المساجد ونوحد ربنا ونمجده ونهلل له، فهم لا يعادون الإسلام الطقوسى.. إسلام الشعائر والعبادات.. والزهد.. ولا مانع عندهم فى أن تكون لنا الآخرة كلها فهذا أمر لا يهمهم ولا يفكرون فيه.. بل ربما شجعوا على التعبد والاعتزال وحالفوا مشايخ الطرق الصوفية ودافعوا عنهم.. ولكن خصومتهم وعداءهم هى للإسلام الآخر..

الإسلام الذى ينازعهم السلطة فى توجيه العالم وبنائه على مثاليات وقيم أخرى..

الإسلام الذى ينازعهم الدنيا ويطلب لنفسه موقع قدم فى حركة الحياة..

الإسلام الذى يريد أن يشق شارعاً ثقافياً آخر ويرسى قيما أخرى فى التعامل ونماذج أخرى من الفن والفكر..

الإسلام الذى يريد أن ينهض بالعلم والاختراع والتكنولوجيا لكن لغايات أخرى غير التسلط والغزو والعدوان والسيطرة.

الإسلام السياسى.. الإسلام الذى يتجاوز الإصلاح الفردى إلى الإصلاح الاجتماعى والإصلاح الحضارى والتغيير الكونى..

هنا لا مساومة.. ولا هامش سماح.. وإنما حرب ضروس..

هنا سوف يطلق الكل عليك الرصاص.

وقد يأتيك الرصاص من قوى سياسية داخل بلدك الإسلامى نفسه.. النمط الغربى للحياة تحول الآن إلى قلعة مسلحة ترفض أى منافس أو بديل.. قلعة لها جاذبيتها.. ولها مريدوها أحياناً من المسلمين أنفسهم..

والليبرالية الأمريكية والأوروبية بما فيها من انحلال مباح وحرية فى العلاقات الجنسية وشذوذ مسموح وعرى متاح ونوادى قمار وأفلام عهر لا تريد نظاماً يحد من تلك الحريات، ولو كان هذا النظام على الجانب الآخر من الأطلنطى.. خاصة إذا كان هذا النظام يشكل حضارة منافسة لها ماضيها وتاريخها..

والصدام هو قدر كل من يحاول أن يخرج بالإسلام من دائرة المسجد ويسعى به خارج التكية الصوفية.

وأحياناً يبدأ الصدام من باب البيت ومع مسلمين من أهل البيت أنفسهم من ذوى الهويات الغربية.

وآفة هذا العصر أن التقدم العلمى المبهر فى الغرب قد غزا الكل وقهر الكل وحمل ضمن مـا حمـل الحيـاة الغـربية بانحـلالها.. وروج لها ضمـن الصفقة التى حملت معها كل مغريات القبول.. فأصبح الكثير منا يفتح عينيه ليجد نفسه وقد تعود على تلك الحياة السهلة بمفاسدها وانحلالها وظن أنها ضرورة لن تقوم بدونها نهضة علمية ولا تقدم تكنولوجى.. وهذا هو تصور إخواننا العلمانيين..

وهكذا أصبح الإسلام السياسى يحارب فى جبهتين.. فهو يُحارَبُ من أهله ويُحارَبُ من الأجنبى فى وقت واحد.

ولن يكون للإسلام السياسى غلبة ولا صوت إلا إذا انهار المعسكر الآخر من داخله بالسوس الذى ينخر فيه.. حينذاك سوف يفيق الكل وسوف يكتشفون أن التكنولوجيا الهائلة كانت مجرد بيت من الدمى واللعب المعدنية والبلاستيكية.. وأن الحضارة الغربية كانت بلا روح وأنها لم تكن تحمل فى داخلها مقومات استمرارها..

وقد رأينا مثالاً قريباً فى روسيا.. حينما سقط الدب الكبير مغمى عليه وهو يحمل على ظهره قنابل ذرية تكفى لنسف الكرة الأرضية عدة مرات.

والدور على بابا نويل الأمريكى الذى يتربع على قصور الجوهر-والزخرف وصواريخ الباتريوت.. وانهياره ليس ببعيد.

والسوس بدأ يدب فى أركانه.

ولكن الوارثين لانهيار النظامين لن يكونوا مسلمى هذا الزمان الذين دب فيهم الوهن وانقسموا طوائف وفرقاً يضرب بعضهم بعضاً.

وإنما الوارثون هم مسلمون آخرون يصنعهم الله على عينه ليكلل بهم هامة التاريخ. وربما لن نراهم ولن تكتحل أعيننا بهم وربما، يراهم أولادنا أو أحف'

ولكن حسبنا أن نبنى طوبة ونضع لبنة فى طريقهم الطويل.. قد يقول قائل: وما حاجتنا إلى الإسلام السياسى بالأثمان الباهظة التى سندفعها فيه.. ألا يكفى أننا نصلى ونصوم ونحج ونعبد الله على طريقتنا ونعيش فى حالنا لا يتعرض لنا أحد.

والإجابة واضحة.. أننا لسنا متروكين فى حالنا، فالانحلال الغربى يتسلل إلينا من تحت عقب الباب فى الصحيفة والكتاب والمجلة ويأخذ عقول أولادنا من خلال التليفزيون والسينما والفيديو ويراود بناتنا من خلال الموضات والتقاليع والأغانى المكشوفة.. والأعداء من حولنا يخططون لما هو أكثر.. فهم يريدون أن يقاسمونا الأرض وشربة الماء ولقمة الطعام.. ومطاريد اليهود الهاربين من بلاد الجوع يريدون أن يأكلوا على موائدنا..

إن احتلال العقل وإفساد العقيدة مقدمة لاحتلال الأرض وفرض السيطرة..

أنها حلقات يأخذ بعضها برقاب بعض. وحياة الانحلال توهن العزائم وتبلد القلوب وتربى الضعف.. فتاتى الضربة التالية فلا تجد فى الجسم الاجتماعى مقاومة.. فإذا بنا ذات يوم وقد خسرنا الدين والدنيا وخسرنا أنفسنا وخسرنا كل شيء..

إن التفريط فى الجدار الأول سيؤدى إلى سقوط الجدار الثانى.. وإيثار السلامة بأن يكتفى الواحد منا بأن يغلق بابه عليه ويلزم سجادة صلاته قد تؤدى إلى نجاته بجلده ولكن سوف يدفع أولاده وبناته ثمن تفريطه.. لأنهم هم الذين سيكتوون بنار المعركة وهم الذين سيواجهون بصدورهم بقية المخطط..

والله أراد بالإسلام أن تكون له راية فى الأرض وليس فقط أن يكون هداية للأفراد فى نواتهم.. وهو القائل:

«هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله».

* من كتاب الإسلام السياسى والمعركة القادمة، ١٩٩٢، ص ١٥ إلى ص ٢٠.

(٧) تفكير بصوت عال
فى «حالنا، وما «حولنا»

لطفى الخولى

١ - حسن!

ماذا أعنى بحالنا وما حولنا؟

أفكر بصوت عال، فأقول، ربما يكون المقصود «بحالنا» هو حالتنا المعيشية وعلاقتنا بعضنا ببعض ككل وفى جميع المجالات، داخل مصر. هذا الوطن الذى ورثناه عن أجدادنا وآبائنا، متماسكا جميلاً معطاء بالخير والأمل. وذلك رغم ما كان عليه من فوارق الثراء والفقر واستبداد القصر والاحتلال وشيوع الهيمنة الأجنبية وهنا نحن على وشك أن نسلمه إلى أبنائنا أقل تماسكاً وجمالاً، وعطاءً الخير فيه يتدنى، رغم جهودنا وتضحياتنا المتواصلة - عبر أجيال - فى مغالبة الفقر والتخلف وإسقاط القصر والخلاص من الاستعمار.

يتراءى لى فى بعض الأحيان أن حال المصرى مع وطنه، شبيه بحال «سيزيف» مع صخرته فى الأسطورة اليونانية.

ظل محكوما عليه أن يحمل الصخرة الهائلة المقدسة فوق ظهره، يصعد بها جبل الحياة الوعرة حتى إذا ما بلغ مشارف القمة، هبت عواصف أو حدث عارض ما، حال بينه وبين استكمال الخطوتين الأخيرتين وتدحرج بصخرته إلى السفح، ويستجمع عافيته ويعاود السقوط مرة أخرى. ويتكرر الصعود والسقوط إلى مالا نهاية.

المصرى المبدع الكادح الصبور، يحمل منذ كان التاريخ طفلاً يحبو «مصره» فوق منكبيه يصعد بها جبل التقدم والحرية والنور، مغالبا الأعاصير والمشاق نحو القمة. غير أنه ما إن يصبح على مرمى حجر منها، حتى يتعثر متهاويا إلى القاع، حزينا غاضبا. من تصادم الحزن بالغضب، تتولد شرارات الأمل، ويبدأ رحلة الصعود مرة أخرى، يعقبها سقوط فصعود.. وهكذا دواليك.

تجربة وراء تجربة. ولكن لا تراكم لخبراتها ودروسها فى الوعى الجماعى للتاريخ الفكرى والحركى، السياسى والاقتصادى، الاجتماعى والثقافى، الروحى والتكنولوجى، لهذا الإنسان المصرى في حياته اليومية.

هل أبالغ؟

النظرة التاريخية لعلاقة «المصرى» مع «مصره» على امتداد القرنين الأخيرين - التاسع عشر

والعشرين – منذ عصر محمد على على سبيل المثال، تكشف عن فصول التراجيديا المبهرة الموجعة لهذه الحركة الدائبة بين الصعود والهبوط، التقدم والتخلف، الانفتاح والتقوقع.

بنى المصرى الهرم وقناطر محمد على والسد العالى ومجمع التحرير وبنى أيضاً العمارات والمدارس التى لا تلبث أن تسقط فوق رءوس ساكنيها وشاغليها إذا مرت بها ريح قوية.

أنجز المصرى مع بداية القرن العشرين تحرير المرأة – نصف المجتمع – من إسار الحريم والحجاب والجهل وفتح لها أبواب المشاركة فى صنع حياة الوطن لكنه عاد فى أواخر القرن يحاول أن يرجعها إلى قيود الرجل وسجن النقاب وقعود الهمة.

٢ – هل هذه مقولات رومانسية يحركها شجن الحنين إلى الماضى وأيام الصبا، أو مازوشستية الذات، أو أحلام يقظة تمتزج فيها الأسطورة بوقائع الحياة؟

لا أعتقد. علينا أن نعترف بشجاعة أن هذا هو واقع حياتنا اليومية.

يكفى أن نخرج قليلاً من ذواتنا التى تضخمت بنرجسيتها فى حدودها الضيقة، لنرى هذا الواقع، الذى انفصلنا عنه، هربا أو قرفاً أو يأساً، ونلمحه بالعين واليد والعقل، فى كل شىء. فى الشعب والدولة، المجتمع والحكومة، الأحزاب والنقابات، الرجل والمرأة، المواطن – الفرد والمواطن – الجماعة، مع هذه اللحظة الباكرة من عام ١٩٩٣.

ماذا فى الأمر؟

هل الصعود والسقوط المتبادلان، قدر مكتوب علينا، لا فكاك منه؟

إذا صح أن الأمر كذلك، فماذا نقول عن الأمم التى كانت أكثر تخلفاً منا، فى الشرق والغرب عندما بدأنا معا فى مواقيت متقاربة، رحلات صعود الجبل. تعثرنا أكثر من مرة. لكن هذه الأمم تمكنت من أن تصعد الجبل وتصل إلى قمم متتابعة. القمة طبعاً – في كل مرة – نسبية، تختلف من أمة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر. والأرجح أن الحياة الإنسانية لا تعرف قمة أخيرة واحدة وأبدية. وإنما هى سلسلة لا نهاية لها من القمم. كل قمة تتحول إلى منطلق لقمة أخرى.

دعونا نحاكم صحة هذه المقولات بأمثلة. حسن. هاكم نماذج صارخة كانت قد شرعت تصعد الجبل فى وقت متزامن معنا، فى العصر الحديث: اليابان وحتى أندونيسيا وكوريا وسنغافورة، فى الشرق. ولا أريد أن أضيف «إسرائيل الوافدة» والتى لم تكن شيئاً على الإطلاق قبل نصف قرن. فى الغرب، هناك اليونان وأسبانيا والبرتغال وكذلك إيطاليا إلى حد كبير.

هل أناسهم من معدن آخر أرقى أو أقوى من معادن ناسنا؟

هل بلادهم من ذهب وفضة وياقوت وبلادنا من أسمال وخرق بالية؟

الناس هم الناس فى كل مكان: عقول وسواعد وأحاسيس وتجارب وعقائد وأفكار وأحلام.

البلاد هى البلاد فى كل مكان: الأرض والمياة والموارد والمواقع الجغرافية.

لكن البلاد تبقى قبورا للناس أو تغدو أوطانا لهم، بقدر ما يكون عليه إنسان هذا البلد أو ذاك من وعى وإرادة ومعرفة وتخطيط وتنظيم اجتماعى – سياسى جيد، فى الانتفاع الجماعى بالأرض والمياة والموارد والموقع الجغرافى.

البلد، أى بلد، يصبح وطنا – إذن – عندما يقوم الإنسان بحشد طاقاته الخلاقة فى تخصيب رقعته الجغرافية وتوليد التاريخ الحى المتواصل العطاء، فى دروبها. والتاريخ طريق متعدد الألوان والثقافات والاكتشافات، يخترق الزمن المتغير والممتد بلا نهاية. وبقدر ما يواصل الإنسان عملية التخصيب في تفاعل، صادق ونقدى، مع لحظته الزمنية الحاضرة، يصل إلى قمة من قمم الجبل ويتجاوزها إلى قمة أعلى. المهم. أن يجرى التفاعل في كل مرة، داخل اللحظة الحاضرة، لاخارجها، حيث التية والعدم للأبد. ولا قبلها، حيث الماضى الذى لم يعد له وجود إلا كثرات، يمتزج فيه الغث بالثمين، يستنطق لمجرد الاسترشاد به، لا تقليده أو محاكاته بقدسية مزيفة وكأن الحياة توقفت عنده وتجمدت للأبد..

٥ – أعترف أنه منذ بضع سنين يزلزلنى – قبل زلزال الأرض الذى ضربنا عام ١٩٩١ أو بعده – كابوس رهيب غريب. بقدر ما يثبط النفس، فإنه يستفز العقل والوجدان فى نفس الوقت. يتراءى لى بين ظلال ونيران هذا الكابوس، كما لو أننا – جميعا – أيا كانت مواقفنا الفكرية أو السياسية والاجتماعية، فى السلطة أو فى المعارضة، على امتداد جيلين على الاقل، قد انضوينا بصورة أو بأخرى، فى كتائب أو ميلشيات أو مافيات متصادمة فى كل شىء، ولكنها تتفق على شىء واحد هو تدمير – أكرر تدمير – الوطن.. كل على طريقته ومذهبه فى الثورة والإصلاح، الاشتراكية والرأسمالية، الدين والعلمانية، ديمقراطية الحزب الواحد وديمقراطية تعدد الأحزاب. لا أرض – مهما كانت مساحتها – مشتركة. لا رؤية – مهما كان مداها. مشتركة – باختصار نحن ضد كل ما يمكن أن يكون مشتركا بيننا.

---

* الأهرام، ١٤/١/١٩٩٣.

(٨) هـل جربنا حقاً
جميع النظم.. فلم نفلح؟

د. جلال أمين

طوال السنوات العشرين الأخيرة على الأقل، تكرر على أسماعنا القول. إن هذه الدولة العربية أو تلك مثل مصر أو سورية، أو الجزائر أو السودان أو العراق، قد جربت النظام الرأسمالى فلم تنجح، وجربت تطبيق الاشتراكية فلم تنجح، وإن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية فى حيرة الشباب وقلقهم، وفى أن كثيرا من الشباب قد ترك السياسة برمتها وانشغل بأشياء أخرى كالانهماك فى مشروعاته الخاصة أو الانضمام إلى الحركات السياسية المتطرفة، أو الانصراف إلى ممارسة الجريمة، أو إلى الهجرة إلى خارج الوطن أو حتى إلى خارج دائرة الوعى بإدمان المخدرات.. إلخ.

وأصارح القارىء بأننى لم أشعر بالارتياح قط إلى القول إننا جربنا الرأسمالية تارة والاشتراكية طورا، فلم تنجح لا هذه ولا تلك. وقد كان وراء هذا الشعور بعدم الارتياح ميلى دائماً إلى الاعتقاد بأن كلا من الرأسمالية والاشتراكية، إذا طبقت تطبيقاً مستقيماً ومنسجما مع نفسه، من دون أن تتضارب بعض الإجراءات المتخذة مع بعضها الآخر، واستمر هذا التطبيق فترة معقولة من الزمن من دون قلاقل داخلية أو ضغوط خارجية، أى إذا تمتعت السياسة الاقتصادية بحد أدنى من الاستقرار، فإن لهذا النظام أو ذاك فرصة معقولة جداً للنجاح، بل أكاد أقول أن نجاحه مضمون فى معظم الأحوال. انى لا أقصد التسوية بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى، واعتبارهما سواء من حيث أثرهما على الرفاهية الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، فلدى تفضيلى الخاص فى هذا الأمر، لكن هذا خارج عن الموضوع الذى أنا فى صدده الآن. فالذى أقصده ليس أن النظامين سواء، بل مجرد القول إنه إذا توافرت الشروط التى ذكرتها حالا، فإن لكل منهما فرصة كبيرة للنجاح فى رفع مستوى المعيشة وإحداث التنمية السريعة المرغوب فيها، والخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم، إذا كان هذا صحيحاً، فإن ما نراه من أن الدول العربية لم تحقق بعد هذا الخروج من التخلف إلى التقدم. وإن غالبيتها العظمى لم تنجح بعد فى رفع مستوى معيشة غالبية سكانها إلى المستوى اللائق، لابد أن يعنى أننا لم نطبق لا الرأسمالية ولا الاشتراكية، بالشكل المتسق والمستقر الذى ألمحت إليه.

والحقيقة أننى لا أعرف دولة عربية واحدة طبقت أيا من النظامين بالشروط التى ذكرتها حالا، ولنأخذ مصر كمثال، طوال الأعوام الخمسين الماضية، ولكن ما ينطبق على مصر فى هذا الصدد ينطبق على غيرها؛ ففى السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية كان النظام فى مصر أقرب إلى الرأسمالية، واستمر رجال الثورة فى مصر، بعد العام ١٩٥٢، يطبقون النظام نفسه، وأملوا فى تشجيع رأس المال الأجنبى حتى منتصف

الخمسينيات. ولكن التجربة كلها انتهت فجأة بتأميم قناة السويس فى العام ١٩٥٦، أى أن عمر التجربة «الرأسمالية» فى مصر طوال هذه الأعوام الخمسين لم يزد على عشر سنوات وهى فترة أقصر بكل تأكيد من أن تنقل مصر أو غيرها من التخلف إلى التقدم، خصوصاً إذا ذكرنا أن هذه السنوات العشر اتسم أولها باضطرابات سياسية عنيفة بسبب الكفاح من أجل القوات البريطانية، وقامت فى منتصفها ثورة العام ١٩٥٢ التى لم يكن من المتصور معها أن يطمئن أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، مصريين كانوا أم أجانب، إلى استمرار ترحيب النظام باستثماراتهم الخاصة. كان النظام الرأسمالى فى مصر إذاً (إذا جازت تسميته بهذا الاسم) خلال الفترة ٤٥ – ١٩٥٥، نظاما ناقصا للغاية.

ولكن التجربة التالية، التى كثيرا ما يطلق عليها وصف الاشتراكية، كانت أيضاً ناقصة للغاية. فقد بدأت التجربة بنظام يحاول أن يجمع بين النظامين، ثم جاءت تأميمات العام ١٩٦١ وإجراءاتها الاشتراكية، ولكن مصر سرعان ما فوجئت بانفصال سورية، ثم بحرب اليمن، وأخيراً بحرب ١٩٦٧، أى أن التجربة المسماه الاشتراكية لم تعمر، بأقصى تقدير، أكثر من عشر سنوات، كانت هى بدورها مليئة بالاضطرابات والحروب، أما بعد العام ١٩٦٧، فمن الصعب وصف النظام المطبق فى مصر منذ ذلك التاريخ وحتى الآن بالرأسمالية أو الاشتراكية، لأسباب لا نريد الخوض فيها، ولكن يكفى القول أن القطاع العام ظل باقياً، ولكنه تعرض لضغوط ومصاعب ومنافسات يصعب معها القول إننا نطبق الاشتراكية بعد العام ١٩٦٧، حتى إذا جاز القول بذلك قبل ١٩٦٧. نحن فى الواقع لم نجرب لا هذا النظام ولا ذاك، لأننا لم نعط الفرصة لهذا ولا لذاك. بل إن إمعان التأمل فى تجارب الدول النامية (أو بالأحرى المتخلفة) ليؤدى بنا إلى الاعتقاد بأن هذا الحرمان من تجربة أى من هذين النظامين تجربة كاملة ومستقرة، يكاد يكون من خصائص الغالبية العظمى من هذه الدول المتخلفة وتفسير ذلك أن من خصائص التخلف فقدان الإرادة المستقلة، بحيث لا تترك للدول حرية تجريب ما ترى تجربته، فإذا بدأت بالفعل تجربة ما، لا تُترك لها حرية استكمالها، بل نجدها تنقلب من سياسة إلى نقيضها، على حسب تغير مصالح وأهواء القوى الخارجية. وبدلا من أن تصحح ما يظهر لها من أخطاء فى سياسة معينة تجد الدولة نفسها مجبرة على ترك ما بدأته برمته والشروع فى سياسة مناقضة تماماً. إن كلا من أخطاء الاشتراكية وأخطاء الرأسمالية يمكن تصحيحه، لو تركت للدولة حقا حرية التصرف والتأمل فى الخطأ والصواب، ومن الممكن جدا تصحيح مثالب أحد النظامين بالأخذ ببعض مزايا النظام الآخر، إذ كان الأمر بيد أبناء الدولة نفسها لا بيد غيرهم. ولكن الدولة المتخلفة تفقد، من بين ما تفقده، الحق فى تصحيح أخطائها، واستكمال ما قد تكون قد بدأته من تجارب، ثم يقال لنا بعد هذا «إنكم جربتم هذا وفشلتم، ثم جربتم ذاك وفشلتم» وكأن بنـا عـيبا دفيـنا لا خـلاص مـنه، أو كأننا مصابون بمرض متأصل فينا ولا عـلاج لـه.

---

* مجلة الشروق (العدد ٤١) ١٤/١/١٩٩٣.

(٩) انقاذ الأمة من مخاطر الحرب الأهلية بين الإسلاميين والتحديثيين

د. محمد السيد سعيد

(..) العالم العربى يبدو الآن وكأنه يتحرك حثيثاً إلى نقطة انفجار مروع قد تأخذ شكل صدام عنيف وحاسم بين قيادات الإسلام السياسى والتيارات الدينية والتحديثية. ففى بضعة أقطار عربية وصل الصراع إلى نقطة اللاعودة أو يكاد. ففى تونس والجزائر تتم الآن محاكمة قيادات وكوادر للتيارات الإسلامية. وفى مصر ثمة صراع دام كلف الأمة عدة عشرات من الأرواح. وفى السودان يتطور تنظيم الجبهة الوطنية المعادية لحكم التيار الإسلامى تحضيراً لمواجهة حاسمة. وهناك حرب أهلية قائمة بالفعل فى العراق منذ انتفاضة مارس عام ١٩٩١ والتى مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قطاعها الأساسى فى الجنوب. وفى سورية لم يهدأ الصراع بين أجنحة حركة الإخوان المسلمين حول الموقف من إعلان استمرار الثورة ضد النظام الحاكم.

وأخيراً فإن الاشتباكات الدموية بين أنصار منظمة التحرير من ناحية وحركة حماس الإسلامية من ناحية أخرى فى قطاع غزة والضفة قد استعصت على كل محاولات الصلح والتهدئة بعد نحو شهر من انفجارها. ومن يدرى ماذا يمكن أن يحدث فى ليبيا لو انهار النظام الحالى بتأثير العدوان الغربى، فليس من المستبعد أن ينفجر الصراع المكتوم بين الاتجاهات الإسلامية والقومية والليبرالية. وحتى الآن، فإن الصراع لا يزال محصوراً فى صدامات محدودة، وأحياناً محسوبة. وقد يصل هذا الصراع إلى استخدام أسلوب الانقلاب العسكرى كما حدث فى السودان بنهاية يونيو ١٩٨٩، أو الانقلاب الدستورى كما حدث فى الجزائر فى يناير ١٩٩٢ غير أن هناك أسباباً للخشية من أن يتحول التوتر الملتهب إلى صدام دموى شامل بحثاً عن «الحل النهائى» للتناقضات بين تيارات الإسلام السياسى والتيارات السياسية التحديثية. فى عدد من الأقطار العربية عل الأقل، أو أن تجد الأمة ذاتها مدفوعة إلى «حرب أهلية» كاملة الملامح على مساحة شاسعة من جغرافية الوطن العربى عموماً.

والسؤال الذى يرد إلى الذهن مباشرة فى هذا السياق هو هل يمكن تجنب الانفجار ومنع تفاقم الصدامات الدموية القائمة حالياً ومقاومة الاندفاع إلى الحرب الأهلية بين تيارات الإسلام السياسى والقوى السياسية الأخرى، بغض النظر عمن يملك السلطة الآن على دولاب الدولة؟

الذين يدفعون المجتمعات العربية إلى الحرب الأهلية، على جانب الصراع الدائر الآن لا يدركون حجم

ومدى الكارثة التي يزجون بهذه المجتمعات إليها. إنهم يتصورون، إما عن جهل أو سوء طوية، أن من الممكن كسب جولة صراع نهائى بمعنى اقتلاع الآخر من الساحة السياسية والنجاح فى السيطرة المنفردة على السلطة السياسية واستخدامها، أو بالأحرى إساءة استخدامها للتصفية المادية للخصم. وواقع الأمر – كما تُظهر معطيات التاريخ والواقع المعاصر– أن مثل هذا الصراع الدموى لو تفاقم فسوف يمتد زمنياً إلى أبعد كثيراً مما يتصوره حتى أكثر المتفائلين. وفى سياق حروب أهلية ممتدة قد تسقط بضعة مجتمعات عربية إلى مستنقع التحلل السياسى والاجتماعى، وتتحطم إنجازاتها المادية والمعنوية، على ضآلتها بالمقارنة بغيرها من المجتمعات، وتفتح الأبواب على مصاريعها للتدخل الأجنبى. السياسى وربما العسكرى – وتنتهك على نحو أشد حقوقنا القومية، وخاصة على أرض فلسطين. وباختصار فإن سيناريو الحرب الأهلية بين الإسلاميين والمدنيين يحمل فى طياته كل احتمالات كارثة وانهيار كامل للمدنية العربية.

ومن هنا فإنه يجب ألا نطرح مثل هذا السؤال إلا على سبيل التأكيد على الضرورة المطلقة لتجنب الانفجار الذى تمهد له أحداث الصدام القائم الآن بالفعل على الأرض العربية ويدفع إليه المتطرفون على جانبى الصراع. ويجب ألا تساورنا أدنى الشكوك حول الضرورة المطلقة لإيجاد إطار ما معقول للمصالحة السياسية يضمن التطور السلمى المتكافل لمجتمعاتنا العربية. فالحق فى التطور السلمى هو أول وأهم حقوق الإنسان العربى فى المرحلة الراهنة. ولكن السؤال الذى يتفرع عن هذا التأكيد هو كيف يمكن تجنب الاندفاع إلى صراع دموى «نهائى» أو إلى الحروب الأهلية الممتدة فى عدة أقطار عربية وربما على امتداد مساحة عريضة من جغرافية الوطن العربى؟

نتصور أن الإجابة المثالية عن هذا السؤال هى الديمقراطية. فالنظام الديمقراطى يكاد يكون هو الإطار الوحيد للتطور السلمى للمجتمعات العربية فى ظروف الانقسام والصراع الساخن بين الإسلاميين وغيرهم. فالديمقراطية هى من الناحية الإجرائية أسلوب للتنافس السلمى الدورى حول الحق فى تولى المناصب العامة وفقاً لقاعدة الأغلبية فى انتخابات دورية عامة ونزيهة.

---

* جريدة صوت الكويت، ٩/٧/ ١٩٩٢.

(١٠) السبعينيات والثمانينيات: الهدم.. البربرية.. معاداة العقل

نبيل عبد الفتاح

١/٥: مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نهاية رمزية للعالم الذى تنفسته مصر، وعاشت فى أجوائه، وصوره، وأحلامه، ولكنها دخلت مرحلة جديدة، وصعبة فى تاريخها المعاصر. فتغيرت اتجاهات الحاكم، وصفوة حكمه، وما لبث أن تغير علم الوطن واسمه، ورموزه، وأخذت سياسات ورؤى جديدة تشكلت فى رحم النظام القديم الذى انهار بعد هزيمته فى يونيو ١٩٦٧ - تمثل امتداد لبوادر التحول فى النظام الناصرى بعد كارثة يونيو ١٩٦٧ - وكان التوجه للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على المحاور السياسية كافة كطرف ثالث كونى فى التسويات السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى، ثم اقتصادياً. وتم تدشين سياسات الباب المفتوح فى النظام الاقتصادى خطوة بعد أخرى، مع قدر من الليبرالية الشكلية المقيدة سياساً لتعطى للحكم المطلق بعضاً من اللمسات القشرية لتجميل وجه الحكم، والحاكم أمام أجهزة الإعلام، والمنظمات المالية الغربية الحاكمة.

٢/٥: إن حقبة السبعينيات من هذا القرن شهدت انهيارات لانساق مجتمعية، وقيمية وثقافية، وسياسية، ولكن الجديد كان فى أنها باطنية وأخطر من أصواتها المدوية وفى ذات الوقت كانت سريعة فى إيقاعها كجزء من تحولات العالم المتغيرة، ولكن أوجاعها الاليمة، كانت فى روح الوطن، والمواطنين، وفى نسيجهم النفسى الجماعى. وكانت ريح النفط المدمرة، واحدة من أخطر المتغيرات، التى فتحت أبواباً للتكيف المشوه، والسلبى مع آليات الأزمة المصرية، وبحيث تؤجل انفجاراتها، وفتحت إمكانية أمام المصريين للقيم الفردية، فى صياغة الحلم الخاص، والمشروع الفردى. ولكن ذلك، عكس مجموعة من السلبيات وكان أقلها الشره الاستهلاكى والرؤية الاستهلاكية للحياة، وإنما الأخطر هو تدهور الكفاءات الوطنية العاملة فى النفط، والنظرة النفعية للوطن ذاته.

٣/٥: وترتب على النفط والانفتاح تدهور آليات التوزيع الاجتماعى للثروة الوطنية وللسلطة، وتزايد اعتماد الدولة على مواردها الريعية، مع انحطاط قدرة النظام الإنتاجى - والاجتماعى، وإدمان الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية ولكن أخطر ما حدث هو العقلية السياسية الريعية التى سرعان ما امتدت آثارها إلى الثقافة، وإلى الروح العامة للسلوك الوطنى، حيث سيطرت الأنا مالية فى مناخ متعددة للحياة المصرية.

٤/٥: وبرزت ظاهرة الإحياء الدينى - الإسلامى والمسيحى - ونزعات التوتر الطائفى، وسيادة النصوص الدينية، والخطاب الدينى، فى أجهزة الاتصال الجماهيرى المختلفة، إحدى علامات العقدين

المنصرمين خاصة مع تصاعد المد السياسى الإسلامى، والطابع الانتهازى لخطاب السلطة السياسية، الأمر الذى راح ضحيته رئيس الجمهورية السابق عند المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. وكانت أبرز معالم هذه المرحلة الساداتية، هو شيوع الميتافيزيقا السلفية فى مدارس الفكر والعمل السياسى كافة، ونزعة معاداة العقل، وغياب التجديد فى الأفكار، والحركة، والنزوع إلى تصفية المواهب، وشيوع قتل الأجنة كعقد سياسى بين الحكم وأحزاب المعارضة السياسية والاعتماد على زبائن للنظام، ومقاولين معتمدين لتيارات سياسية، وفكرية تم تحديدها قسرا.

٥/٥: لم يستطع الحكم أن يصوغ مشروعاً أياً كان، وإنما ظل مشروع الباب المفتوح اقتصادياً - والمقفول سياسياً هو المعتمد، وخضوعاً لما يدور فى المركز الأم للنظام - الرئيسى أى فى واشنطن طرحت التخصيصية فى الاقتصاد أيضاً، دونما أى اهتمام لتخصيصية سياسية، أو ثقافية، أو إعلامية. مع ازدياد معدلات الهدر فى الموارد الوطنية، وسوء توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتزايد نوعية، وحجم، ونفوذ مؤسسة الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى. مع شيوع العنف السلطوى الطليق من أى قيود قانونية ودستورية، ثم بروز ظواهر لعنف مضاد من جماعات محجوب عنها الشرعية القانونية. وفى ظل العنف تفقد الأمة سيطرتها على عقلها، وقدرتها على الإبداع، والحوار البناء.

٦/٥: أخطر ما فى مشهد الثمانينيات استمرارية غياب الإبداع، والعقل وشيوع الثرثرة القومية سياسياً وثقافياً، ومع سيادة اللغو وصناعة الهراء الإعلامى، والسياسى، والثقافى - مع استثناءات محدودة - كان الإلهام، أو سطوة الضغوط الخارجية، من أمريكا وأوروبا، والإقليم ثقيلة، وكان الخضوع، والرخاوة لا نظير لهما لتيارات سياسية، وفكرية تم تحديدها قسراً فى تاريخنا الحديث. إن سيادة خطاب النفط الارتدادى المعادى لكل القيم الكبرى التى قاتلت الأمة المصرية وراءها، كان له القدح المعلى وراحت الصفوة الحاكمة تزدرى كل قيمة وطنية عليا، وسقطت الغالبية من أجيال مختلفة من المثقفين المصريين صريعة النفط وثقافته، ليس هذا فحسب، وإنما الضعف أمام غواية «ولذة» سياسات عديدة كانت تمثل نقيضاً لقوة الوطن والأمة فى إقليمها وعالمها. وكان هدم أبنية الاستقلال الوطنى أبرز بنود العقد السياسى غير المكتوب بين الصفوة وزبائنها وأزلامها وأذنابها، بل ويحث كل سياسى أو مثقف عن عناصر للقوة والمغانم خارج حدود هيكل القوة الداخلى.

---

* من كتاب، خطاب الزمن الرمادى: رؤى فى أزمة الثقافة المصرية، ١٩٩٠، ص ١٤٥ إلى ص ١٥٠.

(١١) اغتيال جيل..

د. رفيق حبيب

(..) ممن هو جيلى؟! لا أعرف، نعم.. لا أعرف، فهو جيل مطحون بين ظروف تحطمه، ومجتمع لا يشعر به. جيل ، لا يعرفه أحد، فهو غائب عن الكتب والمقالات، غائب عن الصحافة ووسائل الإعلام، وهو بكل صدق، جيل لم يجد أمامه إلا التعصب والتطرف حتى العنف، أو المادية. ومن ملامح تجربتى، سوف أبحث عن جيلى، الذى وعى فى طفولته الهزيمة (١٩٦٧) وفى طفولته مات جمال عبد الناصر (١٩٧٠) فعرف فقدان الرمز، قبل أن يعرف الرمز، وفى فجر شبابه عرف الانتصار (١٩٧٣) وراحت تداعبه الآمال والأحلام، وراح يجرى وراء مسيرة النصر، فإذا بكل شىء ينهار ويتداخل، فيتزاوج الانفتاح مع التهليب (١٩٧٤) والسلام مع الاستسلام (١٩٧٧) وقمة شموخ الرمز بالاغتيال (١٩٨١).

ولم يكن جيلى، هو صاحب المسميات ولا الأحكام، لم يحدد معانى النصر والهزيمة والسلام والاستسلام، ولكنه وجد كل شىء، يسمى بكل اسم، وكأن الحقيقة قد ماتت، وحتى ما جاء به جيلى من أفعال، أصبح أشياء لا نعرف حقيقتها. فالنضال والجهاد والعنف والإرهاب والجريمة، أصبحت شيئاً واحداً، والإيمان والإحياء الدينى، والهوس والغيبيات والخرافات، أصبحت شيئاً واحداً. وبات واضحاً، أن جيلى ينتحر، وأنه يرفض المجتمع ويمزقه، ولكن، بات واضحاً أيضاً، أن جيلى ولد مشوهاً، وأن الجانى الحقيقى، وهو الجيل الحاكم، لم يجد طريقاً للخلاص من المشكلة، إلا قتل وليده المشوه، برغم أن الوالد هو سبب تشويه الوليد، كما أن الحاضر هو نتاج الماضى.

من داخل هذه الأزمة، قررت أن أكتب، وأن أمارس دورى كباحث.

---

* من كتاب، اغتيال جيل: الكنيسة وعودة محاكم التفتيش (تجربة ذاتية) ١٩٩٢ ص ١٤ وص ١٥.

صــــدر للمــــؤلف:

* **صناعة التبعية** : قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى ، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧.
* **الصراع على الكويت** : مسألة الأمن والثروة ، دار سينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩١.
* **لعبة البترودولار** : الاقتصاد السياسى للأموال العربية فى الخارج ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.